

mmgccc.com

كتاب

شذا العرف

في
فن الصرف

تأليف

الأستاذ الشيخ أحمد الجملاوي

أستاذ العلوم العربية بدار العلوم
وأحد علماء الأزهر الشريف رحمه الله

مراجعة وشرح

حجر عاصي



دار الفكر العربي

بيروت

دار الفكر العربي

للطباعة والنشر

كورنيش سليم سلام - مقابل مخفر الصيطة
بنية الش - روق - الطابق الاول
ص.ب. ١٤/٥٠٧ - بيروت - لبنان
ت: ٠١/٣١١١١٤ - ١/٣١١١١٥ فاكس: ٣١٣٧٣١

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الاولى ١٩٩٩

مطابع يوسف بيزون
YOUSSEF BAYDOUN PRINTING PRESS
حارة حريك، حي الأبيض، هاتف وفاكس: ٠١/٨٣٧٤٤٩...٠١/٨٣٧٦٦٧

مؤلف الكتاب

هو الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاني، نسبة إلى «منية حمل» من قرى «بلبيس» بمديرية الشرقية بمصر.

ولد سنة (١٢٧٣هـ - ١٨٥٦م) وتربى في حجر والده، وقرأ وتلقى العلوم الشرعية والأدبية عن كبار علماء عصره، ثم دخل مدرسة دار العلوم، وتلقى الفنون المقررة بها. حتى نال إجازة التدريس منها سنة (١٣٠٦هـ - ١٨٨٨م) فعين مدرساً بالمدارس الابتدائية بوزارة المعارف. ثم عاد إلى دار العلوم ليعمل فيها مدرساً للعلوم العربية نتيجة لتفوقه وجدارته.

ثم ترك التدريس سنة ١٨٩٧ ليشغل محامياً في المحاكم الشرعية، وبفضل طموحه وذكائه تمكن من نيل شهادة «العالمية من الأزهر، فكان أول من جمع «العالمية» و«إجازة التدريس». ولذلك عهدت إليه الجامعة الأزهرية بتدريس التاريخ والخطابة والرياضيات لطلابها.

ثم في سنة ١٩٠٢ كُلف إضافة إلى ذلك مهمة نظارة مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر، التي كانت تعلم القرآن والتجويد، ثم أضيف إلى ذلك العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة. وكان متخرجو هذه المدرسة يلحقون بمدرسة القضاء الشرعي أو دار العلوم أو الأزهر لإتمام دراستهم.

وقد أمدّ طلابه خلال خمس وعشرين عاماً بمعارفه الواسعة ونصائحه وتجاربه الكثيرة، وعهدهم بالتربية الإسلامية والقومية المعمّقة، فكان خير معين حملوا منه أفضل زاد. ومن هؤلاء من برع وذاع صيته فيما بعد وأهمهم: الشيخ عبد العزيز شوايش بك، ومحمد عاطف بركات باشا، والشيخ محمد الحضري بك، والشيخ مهدي زيكو، والشيخ أحمد الاسكندري، والشيخ حسن منصور، والشيخ محمد مهدي خليل. وهؤلاء أخذوا العلم عنه في دار العلوم، أ في مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر فقد اشتهر من تلامذته الكثيرون أيضاً ومنهم الأساتذة:

حسن مأمون رئيس المحكمة الشرعية العليا، وعبدالله عفيفي، وأمين الخولي، وأحمد زكي صفوت، والحامي حسن محمد زهران، وطه أبو بكر، ومهدي علام، ومصطفى السقا.

وفي سنة ١٩٢٨م أثر الراحة فتقاعد عن التدريس، ثم أدرّكه الوفاة سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

والجدير بالذكر أن تفوق شيخنا في علوم العربية: نحوها وصرفها ولغتها وعروضها وبلاغتها وأدبها، يعود بالإضافة لنباهته وحماسه وقوة ذاكرته وذكائه الفطري وقدرته على القراءة والنقد الموضوعي، إلى الينابيع التي نهل منها معارفه، وهيأت له سبل التحصيل الواسع، عنيت بذلك الأزهر الشريف الذي درس فيه علوم الدين بمختلف نواحيه، والعلوم اللسانية بشتى فنونها. ودار العلوم التي سبق فيها إضافة إلى العلوم الدينية علوم أخرى مثل البيداغوجيا، والأدب، واللغة والكتابة والخطابة والرياضيات والطبيعات والتاريخ والجغرافيا والخط والرسم وغير ذلك.

وكان لهذه الثقافة المعمقة الواسعة الدور الأساس في تأهيله للتدريس في عدة علوم، منها الرياضيات والتصنيف والإعراب واللغة والتاريخ، فجمع بذلك بين العلم والخبرة، وبزّ غيره في هذا المضمار بقدرته المميزة على التعليم النظري والتطبيقي، وكان ذلك سبباً لطرح الفائدة على سعتها بين يدي طلابه وطالبي علمه.

وتجدر الإشارة إلى أنه مع سعة معرفته، كان النحو والصرف واللغة والشعر الميدان المحبب إليه، يجول فيها فيمتع، ويتتبع أقوال الأوائل والأواخر، فلا يكتفي ولا يشع. ويظهر أنه كان معجباً بإبن هشام الأنصاري من النحاة المصريين، وبما جمع شرحه لألفية ابن مالك المسمى «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» من مادة غزيرة، فحفظ مسائله، وجعله أساس دراساته النحوية والصرفية وتحقيقاته اللغوية. والذي كان له التأثير الواضح في كتابه هذا «شذا العرف في فن الصرف»، إضافة إلى ما اقتبسه من مفصل الزمخشري، ومن شافية إبن الحاجب وشرحها لرضي الدين الأستراباذي.

ولكن نكهة الكتاب تبقى مدينة لذوق الشيخ وخبرته بأساليب التعليم والتصنيف، حيث تصرف فيها توضيحاً وتهذيباً وتنسيقاً وتبويباً، حتى جاء هذا الكتاب محكم الطريقة واضح الأسلوب، جامعاً للعناصر الضرورية التي لا بد منها لدارسي اللغة وفنونها. والتي سنلمسها واضحة خلال دراستنا له.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى شاعرية الشيخ الحملاوي، الذي قال الشعر فأكثر، وطرق فيه عدة أبواب فأجاد، فأنشد قصائد في المناسبات العامة والخاصة، وقصائد فيما عرض لحياته من شؤون وما تطلع إليه من آمال، وما اضطرم في نفسه من آلام، وله قصائد أيضاً اعتبرها البعض ذات بُعد صوفي، يلتجئ فيها إلى الله ويطلب مغفرته. وقصائد في مدح النبي المصطفى وآل بيته، وأخرى في مدح أو رثاء بعض الزعماء والعلماء الأفاضل والشخصيات المحببة والمقربة إليه.

وامتاز شعره بالإجمال بصفاء الروح وقوة النفس والتمسك بأداب الدين وفضائله.

ونورد هنا مقطعاً من إحدى قصائده، يمدح فيه العلم ويوازن بينه وبين الجاه والمال. يقول:

الفخر بالعلم لا بالجاه والمال
كم من مليء وضيء الوجه تحسبهُ
في المال والجاه أسبابُ الغرور ومن
تلك الأمورِ سحاباتٌ تغيّرُها
ولكن العلم لا ينفكُ صاحبه
أفقُ السماكين بل أعلاه مقعده
إن عاش عاش أجلُّ الناس منزلةً
وختاماً، يعتبر الشيخ الحملاوي ركناً هاماً من أركان النهضة اللغوية الحديثة، يشهد على ذلك الجيل الذي تخرج على يديه فشغل معظم تلامذته مراكز هامة في القضاء الشرعي والمحاماة والتعليم في معاهد مصر الكبرى وجامعاتها.

حجر عاصي

خطبة الكتاب



اللهم إنا نحمدك يا مصرّف القلوب على مزيد نعمك، ومترادف مجودك وكرمك، غمرتنا بإحسانك، الذي مصدره مجرّد فضلك، وشملتنا بمضاعف نعمك وطولك؛ فسبحانك تعالت صفاتك عن الشبيه والمثال، وتنزهت أفعالك عن النقص والاعلال؛ لا رادّ لماضي أمرك، ولا وُصول لقدرِك حق قدرك، ونستمطرُك غيث صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتق من ساطع نوره كلّ موجود «محمد» المصطفى من خير العالمين نسباً، وأرفعهم قدراً، وأشرفهم حسباً، الذي صغّر بصحيح عزمه جيش الجهالة، ومزّق بسالم خزمه شمل الضلالة، وعلى آله مظاهر الحكّم، وصحبه مصادير الهمم، الذين مهّدوا بلقيف جمعهم المقرون بالسداد سبيل الهدى ومعالم الرّشاد.

وبعد، فما انتظم عقد علم إلا والصّرف واسطته، ولا ارتفع مناره، إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تعرف سيرة كلام العرب، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدنيوية والدنيوية، وكان ممن تطلع لرشف أفأويقه^(١)، وتطلب جمع تفاريقه، طلبة مدرسة «دار العلوم»، فإنهم أحدقوا بي من كل جانب، وكان المطلاب فيهم أكثر من الطالب، فما وسعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألا أضنّ به على أهله، فسرّحت نواظر البحث في فيجاج الكواغد^(٢)، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفت الأثر، حتى أتت بالمتبدأ والخبر، ثم جعلت أُميّز الصحيح من العليل. وأودع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه، وتطيب مجانيه، عباراته شافية، وشواهده كافية، فأنعم نظرك فيه، وقل: «ذلك فضل الله يؤتيه» وإن رأيت هفوة فقل طغى القلم،

(١) الأفأويق: ما اجتمع من الماء في السحاب فهو يطر ساعة بعد ساعة..

(٢) الكواغد: الكتب أو القراطيس.

فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم:
فإن رَأَوْا هَفْوَةً طَازُوا بِهَا فَرَحاً مَنِّي وَمَا عَلِمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(١)
وقد سميته:

شذا العرف في فن الصرف

والله أسأل أن يُلبسه ثوبَ القبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسؤول.
وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب:
فالمقدمة فيما لا بد منه فيه. والباب الأول: في الفعل. والثاني: في الاسم. والثالث: في
أحكام تعمهما.

(١) البيت لقعب بن ضمرة.

مقدمة

الصُّرْفُ، ويُقال له التصريف، وهو لغة: التغيير، ومنه تصريف الرياح، أي تغييرها. واصطلاحاً بالمعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك. وبالمعنى العلمي: علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء. وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال، كالصحة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصورتي لا حقيقي. وواضعه: مُعَاذُ بْنُ مُشْلِمٍ الْهَرَاءِيُّ، بتشديد الراء، وقيل سيدنا علي كرم الله وجهه. ومسائله: قضاياها التي تُذكر فيه صريحاً أو ضمناً، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ونحو إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وهكذا.

وثمرته: صون اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

واستمداده: من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب.

وحكم الشارع^(١) فيه: الوجوب الكيفائي.

والأبنية جمع بناء، وهي هيئة الكلمة الملحوظة، من حركة وسكون، وعدد حروف، وترتيب. والكلمة: لفظ مفرد، وضعه الواضع ليدل على معنى، بحيث متى ذكر ذلك اللفظ، فهم منه ذلك المعنى الموضوع هو له.

(١) أي المشتزع.

تنقسم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما وُضِعَ ليدلَّ على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءاً منه، مثل رجل وكتاب.
والفعل: ما وُضِعَ ليدلَّ على معنى مستقل بالفهم، والزمن جزء منه، مثل كَتَبَ ويقرأ واحفظ.

والحرف: ما وضع ليدلَّ على معنى غير مستقل بالفهم، مثل هَلْ وفي ولم، ولا دخل له هنا كما مرّ.

ويختص الاسم بقبول حرف الجر^(١)، وأل، وبلحوق التنوين له، وبالإضافة، وبالإسناد إليه، وبالنداء، نحو:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْشَى الْخَلْقِ مِنْ عَدَمٍ

ونحو: ﴿يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾^(٢).

ويختص الفعل بقبول قَدْ، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم، وبلحوق تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وباء المخاطبة له.

نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾^(٣). ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾^(٤). ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رُبُّكَ فَنَرَضَى﴾^(٥). ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٦). ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٧). ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً﴾^(٨). ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾^(٩). ﴿لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(١٠). ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾^(١١).

ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل.

(١) أي أن يقبل الاسم بنفسه أو بمرادفه، أو بمعنى معناه، فنحو قط وعوض وحيث تقبلها بمرادفها، وهو الوقت الماضي، والوقت المستقبلي، والمكان، واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر، بناءً على أن معناه الحدث، أو بمعنى معناه، أي المعنى الضمني لمعناه بناءً على أن مدلوله لفظ الفعل.

(٢) سورة الصافات، الآيتان (١٠٤ - ١٠٥).

(٣) سورة الأعلى، الآية (١٤).

(٤) سورة الضحى، الآية (٥).

(٥) سورة الضحى، الآية (٥).

(٦) سورة الإخلاص، الآية (٣).

(٧) سورة القصص، الآية (٢٥).

(٨) سورة غافر، الآية (٧).

(٩) سورة غافر، الآية (٧).

(١٠) سورة يوسف، الآية (٣٢).

(١١) سورة الفجر، الآيتان (٢٧ - ٢٨).

الميزان الصَّرْفِي

١ - لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثياً، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوّرة بصورة الموزون، فيقولون في وزن قَمَر مثلاً: فَعْلٌ، بالتحريك، وفي جِئِل: فِغْل، بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرُم: فَعْلٌ، بفتح الفاء وضم العين، وهَلُمَّ جزءاً، ويُسمُّون الحرف الأوّل فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

٢ - فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في الميزان لاماً أو لامين^(١) على أحرف «ف ع ل»، فتقول في وزن دَخَرَج مثلاً: فَعْلَلٌ، وفي وزن جَحْمَرَشْ أَفْعَلِل.

وإذا كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، كرُوّت ما يقابله في الميزان فتقول في وزن قَدُم مثلاً، بتشديد العين: فَعْلٌ، وفي وزن جَلَبَت: فَعْلَلٌ، ويقال له مضعّف العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف «سألتمونيها»، التي هي حروف الزيادة، قابلت الأصول بالأصول، وعبّرت عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم مثلاً: فاعِل، وفي وزن تقدّم: تَفَعَّل، وفي وزن استخرج: استَفَعَّل، وفي وزن مجتهد: مُفْتَعِّل، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافعال، يُنطَقُ بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن اضطرب: اِفْعَل، لا اِفْطَعَل، وقد أجازته الرضي.

٣ - وإن حصل حذف في الموزون حذِف ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قل مثلاً: قُل، وفي وزن قاضٍ: فاعٍ، وفي وزن عِدّة: عِلّة.

٤ - وإن حصل قلب^(٢) في الموزون، حصل أيضاً في الميزان، فيقال مثلاً في وزن جاه: عَقِل، بتقديم العين على الفاء.

(١) فَعْلَل زيادة لام واحدة في الاسم نحو جعفر وفي الفعل نحو دحرج، على وزن فَعْلَل وزيادة لامين في الإسم نحو سفرجل على وزن فَعْلَل.

(٢) أي القلب المكاني، وهو سماعي. أما القلب بالاعلال في الموزون، فلا يغير في الميزان شيئاً، بل يبقى على حاله، مثل «قام» و«قال» فهي على وزن «فعل».

ويعرف بأمور خمسة:

الأول: الاشتقاق، ك ناء بالمد، فإن المصدر وهو النَّأي، دليل على أن ناء الممدود مقلوب نأي، فيقال ناء على وزن فُلَع، وكما في جاه، فإن وُزود وَجِه وَجْهه، دليل على أن جاه مقلوب وجه، فيقال: جاه على وزن عَقَل. وكما في قَيْسِي، فإن ورود مفردة وهو قَوْس، دليل على أنه مقلوب قُوس، فقُدِّمت اللام في موضع العين، فصار قُشُوْزُ على وزن فُلُوْع، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طَرَفًا، والواو الأولى، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون، وكُسِرت السينُ لمناسبة الياء، والقاف لِعُسْرِ الانتقال من ضم إلى كسر... وكما في حادي أيضاً، فإن ورود وخذة دليل على أنه مقلوب «واحد»، فوزن «حادي»: عالف.

الثاني: التصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في أَيْسَ، فإن تصحيحه مع وجود الموجب، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب يَيْسَ، فيقال: أَيْسَ على وزن عَقِل. ويعرف القلب هنا أيضاً بأصله، وهو اليأس.

الثالث: نُذْرَةُ الاستعمال، كآرام جمع رِئِم، وهو الظبي، فإن نُذِرْتِه وكثرة آرَام، دليل على أنه مقلوب آرَام، ووزن آرَام: أفعال: فقُدِّمت العينُ التي هي الهمزة الثانية، في موضع الفاء، وشُهِلَتْ، فصارت آرام، فوزنه: أغفال. وكذا آراء، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفردة، وهو الرأي. وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل، وهو رِئِم ورأي.

الرابع: أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف. وذلك في اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أُعِلَّ الفعل بقلب عينه أَلَفًا، أُعِلَّ اسم الفاعل منه بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء جائيء بهمزتين، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فنقول: جائيي بوزن فاعل، ثم يُعِلَّ لإعلال قاض فيقال جاء بوزن [فاع] ^(١).

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع «أفعال» من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا﴾ ^(٢)، فنقول: أصل أشياء شِيَاء، على وزن فعْلَاء، قُدِّمَت الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء، فصار أشياء على وزن لَفْعَاء، فَمُنْعُهَا من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذي هو فَعْلَاء، ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار.

(١) سقطت في الأصل.

(٢) سورة النجم الآية (٢٣).

في الفعل وفيه عِدَّة تقاسيم

التقسيم الأول: إلى ماضٍ ومضارع وأمر

ينقسم الفعل إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضي: ما دلَّ عَلَى حدوث شيءٍ قبل زمن التكلم، نحو قام، وقعد، وأكل، وشرب. وعلامته أن يقابل تاء الفاعل، نحو قرَأْتُ. وتاء التأنيث الساكنة^(١)، نحو قرَأْتُ هِنْدَ.

والمضارع: ما دلَّ عَلَى حدوث شيءٍ في زمن التكلم أو بعده، نحو يقرأ ويكتب، فهو صالح للحال والاستقبال. ويُعَيَّنُهُ للحال لام الابتداء، و«لا» و«ما» النافيتان، نحو: «إِنِّي

(١) وتحريك تاء التأنيث بالكسر أو الفتح عند التقاء الساكنين حركة ضرورة لا يعتد بها، ولا يغيَّر كونها ساكنة. وتقسيم أزمنة الفعل في اللغة العربية إلى ماضٍ ومضارع وأمر تقسيم أصلي، أما تقسيم أزمنة الفعل حسب تقسيمات أزمنة الفعل في اللغات الأخرى فهو حاصل بالفعل لكن لم تذكره كتب الصرف، وهاك بعض الأمثلة مطبقة على فعل «أحب» مع ضمير المتكلم المفرد.

صفة الدليل:

الحاضر: أحب.

الماضي الناقص: كنت أحب.

الماضي المحدود: أحببت.

الماضي غير المحدود: كنت قد أحببت.

الماضي السابق: كنت أحب.

الماضي الأتم: كنت أحببت.

المستقبل: سأحب.

المستقبل السابق: كنت سأحب.

وكذا في الصيغ الأخرى كصيغة الشرط، وصيغة الأمر وصيغة المنصوب وصيغة المصدر وصيغة المشتق، وكذا حال النفي والاستفهام والاستفهام الإنكاري.

لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ^(١). ﴿لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالشَّوْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٢). ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾^(٣).

ويعينه للاستقبال السين، وسوف، وَلَنْ، وَأَنْ، وَإِنْ، نحو: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِا﴾^(٤). ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٥). ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٦). ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٧). ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾^(٨).

وعلامته: أَنْ يصح وقوعه بعد «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٩). ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف «أيت»، وتسمى أحرف المضارعة.

فالهزمة: للمتكلم وحده، نحو أنا أقرأ. والنون: له مع غيره أو للمعظم نفسه، نحو نحن نقرأ. والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو محمد يقرأ، والنسوة يقرآن. والتاء: للمخاطب مطلقاً، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرأن، وأنت يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرأن.

والأمر: ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو اجتهد. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة؛ مع دلالة على الطلب.

وأما ما يدل على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسم فعل، وهو على ثلاثة أقسام اسم فعل ماضٍ، نحو هيَّهَاتَ وَشَتَانِ، بمعنى بُعد وافتراق. واسم فعل مضارع، كـ «وي» و«أف»، بمعنى أتعجب وأتضرع. واسم فعل أمر، كـ «صه» بمعنى اسكت، وآمين بمعنى استجب، وهو أكثرها وجوداً^(١٠).

(١) سورة يوسف، الآية (١٣).

(٢) سورة النساء، الآية (١٤٨).

(٣) سورة لقمان، الآية (٣٤).

(٤) سورة البقرة، الآية (١٤٢).

(٥) سورة الضحى، الآية (٥).

(٦) سورة آل عمران، الآية (٩٢).

(٧) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

(٨) سورة آل عمران، الآية (١٦٠).

(٩) سورة الإخلاص، الآية (٣).

(١٠) اسم الفعل نوعان: أحدهما ما وضع من أول الأمر كذلك، كشتان وصه ووي. والثاني: ما نقل من ظرف أو جار ومجرور، نحو دونك بمعنى خذ. أو من مصدر، سواء استعمل فعله أم لم يستعمل، نحو رويد زيد أو زيدا، بمعنى أمهله، وهو سماعي في غير فعال، فإنه ينقاس في كل فعل ثلاثي متطرف.

التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتلّ.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهي الألف، والواو، والياء، نحو كَتَبَ وَجَلَسَ. ثم إنّ حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى ليناً، كَثَوْبٌ وَسَيْفٌ، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مدّاً، كَقَالَ يَقُولُ قِيلاً؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرفَ علة، ومدّ ولين، لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أختيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو وجد، وقال، وسعى. ولكل من الصحيح والمعتل أقسام:

أقسام الصحيح:

يقسم الصحيح إلى سالم، ومضعّف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف، كضرب ونصر وقعد وجلس، فإذاً يكون كل سالم صحيحاً، ولا عكس.

والمضعّف: ويقال له الأصمّ لشدته، وينقسم إلى قسمين: مضعف الثلاثي ومزيده، ومضعف الرباعي.

فمضعف الثلاثي ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: فَرَ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محل نظر الصرفي. ومضعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزُلزِلَ، وَعَشِعَسَ، وَقَلْقَلْ.

والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتلّ:

ينقسم المعتلّ إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ وَيَسَّرَ، وشُمّي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو قال وباع. وشُمّي بذلك لخلو جوفه، أي وسطه، من الحرف الصحيح. ويسمى أيضاً ذا الثلاثة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كَقُلْتَ وِبِعْتَ، في قال وباع.

والناقص: ما اعتلت لامه، نحو غزا ورمى. وشُمّي بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض

التصارييف، كَحَزَتْ وَرَمَتْ. ويسمى أيضاً ذا الأربعة، لأنه عند إسناده لفاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَوْتُ وَرَمَيْت.

واللفيف قسمان:

مَفْرُوق، وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو وَفَى وَوَفَى، وَسُمِّيَ بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة.

وَمَقْرُون: وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو طَوَى وَزَوَى. وَسُمِّيَ بذلك لاقتران حرفي العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضاً في الاسم، نحو شَمَسَ، ووجه، وُثِنَ، وَقَوْل، وسيف، ودلو، وظبي، وَوَحِي، وَجَوَّ، وَحَيَّ، وَأَمَر، وبئر، ونبأ، وَخَدَّ، وبلبل.

التقسيم الثالث للفعل بحسب التجرُّد والزيادة، وتقسيم كلِّ

ينقسم الفعل إلى مجرَّد ومزید:

فالمجرَّد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصارييف الكلمة بغير علة.

والمزید: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرَّد قسمان: ثلثي ورباعي. والمزید قسمان: مزید الثلاثي، ومزید الرباعي. أما الثلاثي المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنه دائماً مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة، نحو نَصَرَ وَضَرَبَ وَفَتَحَ، ونحو كَرَّمَ، ونحو فَرِحَ وَحَسِبَ. وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب، لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذاً تكون أبواب الثلاثي ستة.

الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُل:

بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، ك نَصَرَ يَنْصُرُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ، وَقَالَ يَقُولُ، وَغَزَا يَغْزُو، وَمَرَّ يَمُرُّ.

الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِل:

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ك ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ، وَوَعَدَ

يَعْدُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَرَمَى يَرْمِي، وَوَقَى يَقِي، وَطَوَى يَطْوِي، وَفَرَّ يَفِرُّ، وَأَتَى يَأْتِي وَجاءَ يَجِيءُ، وَأَبَر النخلَ بِأَبْرِهِ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ، وَأَوَى يَأْوِي وَوَأَى يَئِي، بمعنى وعد.

الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ:

بالفتح فيهما، كَفَتَحَ يَفْتَحُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَسَعَى يَسْعَى، وَوَضَعَ يَضَعُ، وَيَفْعُ وَيَفْعُ، وَوَهَلَ يُوْهَلُ، وَأَلَّهَ يَأْلَهُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ^(١).

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي المضارع، فهو حلقى العين أو اللام. وليس كل ما كان حلقياً كان مفتوحاً فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والخاء، والعين والغين. وما جاء من هذا الباب بدون حرف حلقى فشاذ، كأَتَى يَأْتِي، وَهَلَكَ يَهْلِكُ، في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات، كَرَكَنَ يَرْكُنُ، وَقَلَى يَقْلِي: غير فصيح. وَبَقِيَ يَبْقَى: لغة طيِّئ، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قياس عندهم.

الباب الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ:

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كَفَرِحَ يَفْرَحُ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ، وَوَجَلَ يُوْجَلُ، وَيَبَسَ يَبْسُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَغَيَدَ يَغْدُ، وَغَوَرَ يَغْوَرُ، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَقَوِيَ يَقْوَى، وَوَجِيَ يُوْجِي، وَغَضَّ يَعْضُ، وَأَمِنَ يَأْمَنُ، وَسَعِمَ يَسْأَمُ، وَصَدَى يَصْدَأُ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلو، والألوان والعيوب والخلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل: كَفَرِحَ وَطَرِبَ، وَبَطَرَ وَأَشْرَ، وَغَضِبَ وَحَزَنَ، وَكَشَبَ وَرَوَى وَسَكِرَ، وَكَعِطَشَ وَظَمَى وَصَدَى وَهَمَى، وَكَحَجِرَ^(٢) وَسَوَدَ، وَكَعَوَرَ وَعَمِشَ وَجَهَرَ وَكَعَيَدَ وَهَيَفَ وَلَمِيَ.

الباب الخامس: فَعَلَ يَفْعَلُ:

بضم العين فيهما، كَشَرَفَ يَشْرَفُ، وَحَسَنَ يَحْسَنُ، وَوَشَمَ يَوْشَمُ، وَيَمُنَّ يَمُنُّ، وَأَسْلَ يَأْسَلُ، وَلَوَّمَ يَلُؤَمُ، وَجَزَّوْ يَجْزُرُوْ، وَسَرَّوْ يَسْرُرُوْ.

ولم يرد من هذا الباب يأتي العين إلا لفظة هَيَّئُ: صار ذا هيئة. ولا يائي اللام وهو متصرف إلا تَهَوُّ، من التَّهْيَةِ، بمعنى العقل، ولا مُضَاعَفًا إلا قَلِيلًا، كَسَرَّزَتْ مِثْلَ الرَاءِ، وَلَبَّبْتُ، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَبَّبُ بفتح العين لا غير.

(١) يقال يفع الجبل: صعد، والغلام: راهق العشرين كأيفع، ووهل إلى الشيء: ذهب وهمه إليه، وأله: عبد. أو صار من العباد الزهاد.

(٢) هذا على القياس، لوجود مصدره «الحمرة»، والوصف منه «أحمر، وحمراء» ولكن العرب لم ينطقوا بالفعل الثلاثي استغناء باحماؤ، ولعله وجد ثم أميت. قال سيبويه: «استغنوا باحماؤ عن حجير».

وهذا الباب للأوصاف الخلقية، وهي التي لها مُكث.

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه. وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب، فتسلخ عن الحدث.

الباب السادس: فَعِلَ يَفْعِلُ:

بالكسر فيهما، ك حَسِبَ يحسب ونَعِمَ يَنعِم. وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتلّ، كما سيأتي.

تنبيهات:

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما رَحَّبْتَ الدارَ فعلى التوسع، والأصل رَحَّبْتُ بك الدارَ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.

الثاني: أن فَعَلَ المفتوح العين، إن كان أوله همزة أو واواً، فالغالب أنه من باب ضرب، ك أَسْرَ وَأَتَى، يأتي ووعد يعد، ووزن يزن، ومن غير الغالب: أَخَذَ وَأَكَلَ وَوَهَلَ. وإن كان مضاعفاً فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعدياً ك مَدَّ يَمُدُّه، وصدَّه يصدُّه. ومن باب ضرب، إن كان لازماً، ك خَفَّ يَخْفُ، وشَدَّ يَشُدُّ، بالذال المعجمة.

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

- ١ - أن المضاعف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفرح، نحو سرَّه يسرُّه، وفرَّ يفرّ، وعَضَّه يعَضُّه.
- ٢ - ومهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشَرْف، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ وَأَسْرَ يَأْسِرُ، وَأَهَبَ يَأْهَبُ، وَأَمِنَ يَأْمَنُ، وَأَسْلَ يَأْسُلُ.
- ٣ - ومهموز العين يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشَرْف، نحو: وأى يئِي، وسأل يسأل، وسئِم يسأم، ولَوُم يَلُوم.
- ٤ - ومهموز اللام يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب وفتح، وفرح، وشَرْف، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ^(١)، وَهَنَأَ يَهْنِئُ^(٢)، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَصَدَّى يَصْدَأُ، وَجَزَّوُ يَجْزُؤُ.
- ٥ - والمثال يجيء من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشَرْف، وحسب؛

(١) أي من برأ المريض، وهذه إحدى لغاته، وكذلك هنا يهْنِئُ في إحدى لغاته. أما «بَرَأَ» بمعنى خلق فمضارعه «يَبْرُؤُ».

(٢) أي طلى الإبل بالقار وهو القطران.

نحو: وْعَدَ يَعِدُ، وَوَهَلَ يُوْهَلُ، وَوَجَلَ يُوْجَلُ، وَوَسَمَ يُوْسَمُ، وَوَرِثَ يَرِثُ، وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة في لغة عامرية: وَهَى وَجَدَ يَجْدُ قال جرير:

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَازُ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً
رُوي بضم الجيم وكسرها. يقول لمحبوته: لو شئت قد روي الفؤاد بشربة من ريقك، ترك الصَّوَادِي، أي العطاش، لا يجدن حرارة العطش.

٦ - والأجوف يجيء من ثلاث أبواب: من باب نَصَرَ، وضرب، وفرح، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وَغَيَدَ يُغَيِّدُ، وَغَوَرَ يَعْوَرُ، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واوياً، وفي الثاني يائياً، وفي الثالث مطلقاً، وجاء طال يطول فقط من باب شَرَفَ.

٧ - والناقص يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف. نحو: دعا، ورمى، وسعى، ورضي، وسزو. ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني، ما اشترط في الأجوف منهما.

٨ - واللفيف المفروق يجيء من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرح، وحسب. نحو: وَفَى يَفِي، وَوَجَى يُوْجَى، وَوَلَّى يَلِي.

٩ - واللفيف المقرون يجيء من بابي ضرب، وفرح. نحو: رَوَى يَرْوِي، وَقَوَى يَقْوِي، ولم يرد يائي العين واللام إلا في كلمتين من باب فرح، هما عَيَّى، وَحَيَّى.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر. ك قال يقول، ما عدا طال يطول، فإنه من باب شَرَفَ. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب ك باع يبيع. وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، ك خاف يخاف، وَغَيَدَ يُغَيِّدُ، وَغَوَرَ يَعْوَرُ.

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، ك دَعَا يَدْعُو. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب ك رَمَى يَرْمِي. وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، ك سَعَى يَسْعَى. وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شَرَفَ ك سَزُو يَسْزُو. وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حَسِبَ، ك وَلِيَ يَلِي. وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، فهو من باب فرح، ك رَضِيَ يَرْضَى.

الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثة عَشَرَ فعلاً، وهي: وَثِقَ بِهِ، وَوَجَدَ عَلَيْهِ: أي حَزَنَ، وَوَرِثَ الْمَالَ، وَوَرَعَ عَنِ الشَّبَهَاتِ، وَوَرِكَ: أي اضْطَجَعَ، وَوَرِمَ الْجُرْحُ وَوَرِيَ الْمَخ: أي اكْتَنَزَ، وَوَعَقَ عَلَيْهِ: أي عَجَلَ، وَوَفَّقَ أَمْرَهُ: أي صادفه موافقاً، وَوَقَّهَ لَهُ أي سمع ووكم: أي اغْتَمَّ وَلِي الأَمْرَ، وَوَمِقَ: أي أَحَبَّ.

وورد أحد عشر فعلاً، تُكسّر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع، وهي بئس، بالباء الموحدة، وحسب، ووبق: أي هلك، ووجمت الحُبلى، ووجز صدره، ووغر: أي اغتاط فيهما، وولغ الكلب، ووله، ووهل، اضطرب فيهما. ويئس منه، وييس الغصن.

السادس: كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعي، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط. ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعاً لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُني من الأفعال مطلقاً للدلالة على الغلبة في المفاخرة، فقياس مضارعه ضم عينه، ك سابقني زيد فسبقته، فأنا أسبقه، ما لم يكن أو يّ الفاء، أو يائي العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، ك واثبتة فَوَثَبْتُهُ، فأنا أثبته وبابعته فَبِعْتُهُ، فأنا أبيعُه، وراميته فرمَيْتُهُ، فأنا أرميه.

أوزان الرباعي المجرد وملحقاته:

للرباعي المجرد وزن واحد، وهو فعلل، ك دحرج يدحرج، وكَرَبَخَ^(١) يدربخ. ومنه أفعال نحتتها العرب من مُرْكَبَاتٍ، فتحفظ ولا يقاس عليها، ك بسمل: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطَلَبَق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودمَعَز إذا قال: أدام الله عزك، وجَعْفَل إذا قال: جعلني الله فداك.

وملحقاته سبعة: الأول: فَعْلَل، ك جَلَبَبَه: أي ألبسه الجلباب. الثاني: فوعل، ك جَوَزِيَه: أي ألبسه الجوزب. الثالث: فَعْوَل ك زَهْوَك في مِشِيته: أي أسرع. الرابع: فَيَقْل ك بَيَّطَر، أي أصلح الدواب. الخامس: فَعْيَل، ك شَرِيف الزرع. قطع شرويانه. السادس: فَعْلَى، ك سَلَقَى: إذا استلقى على ظهره. السابع: فَعَنَل ك قلنسه: ألبسه القلنسوة.

والإلحاق: أن تزيد في البناء زيادة، لتلحقه بآخر أكثر منه، فيتصرف تصرفه.

أوزان الثلاثي المزيد فيه:

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة؛ بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة، لِثقل الفعل، وخفة الاسم، كما سيأتي. فالذي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان. الأول: أَفْعَل، ك أكرم، وأولى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقر.

(١) دربخ الرجل: إذا طأطأ رأسه سوى ظهره.

الثاني: فاعَلَ، ك قاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فَعَلَ بالتضعيف، كفَرَح، وزَكَّى، وَوَلَّى، وَبَرَأَ.

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انفعَلَ، ك انكسر، وانشقَّ، وانقاد، وانمَحى.

الثاني: افتعلَ، ك اجتمع، واشتقَّ، واختار، وادَّعى، واتصل، واتقى، واصطبر، واضطرب.

الثالث: افعلَّ ك احمَرَّ، واصفَرَّ، واعورَّ. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب؛ وندر في غيرهما، نحو: اِرْقَضَ عِرْقاً، واخضَلَ الروضَ، ومنه اِرْعَوَى.

الرابع: تفعَّلَ، ك تعلَّم وتزكَّى، ومنه اذَّكر وأطهر.

الخامس: تفاعَلَ ك تباَعَدَ وتشاوَرَ، ومنه تبارك وتعالى، وكذا أثاقل، واذَّارك^(١).

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:

الأول: استفعلَ، ك استخرج، واستقام.

الثاني: افْعَوَعَلَ، ك اغدودَنَّ الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشبه.

الثالث: افْعَالَ ك احماز واشهاب: قَوَّيْتُ حُمْرَتَهُ وشُهِبَتْهُ.

الرابع: افْعَوَّلَ ك اجلوَّذ: إذا أسرع، واعلَّوْط: أي تعلق بعنق البعير فركبه.

أوزان الرباعيِّ المزيْد فيه وملحقاته:

ينقسم الرباعي المزيْد فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد، وزن واحد، وهو تَفَعَّلَ كتدحرج. والذي زيد فيه حرفان وزنان.

الأول: افعلنَلَّ، ك احرنجم.

والثاني: افعلنَلَّ، ك اقشعر، وأطمأَنَّ.

والمالحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:.

الأول: تفعَّلَ، ك تجلبب.

الثاني: تفعولَ، ك ترهوك.

الثالث: تَفَيَّعَلَ، ك تشيطنَ.

الرابع: تَفَوَّعَلَ، ك تجورب.

(١) الأصل: تذكر، وتطهر، وتثاقل، وتدارك، وقلبت التاء في الجميع من جنس الحرف الثاني، وأدغم المثلاث، فاجتلبت همزة الوصل.

الخامس: تَمَفَّعَل، كَ تَمَسَكَنَّ.

السادس: تَفَعَّلَى، كَ تَسَلَّقَى.

والملاحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افْعَنَلَل، كَ اقْعَنَسَسَ.

والثاني: افْعَنَلَى، كَ اسْلَنَقَى.

والفرق بين وَزْنِي احرنجم واقعنسس، أن اقعنسَس إحدى لاميه زائدة للإلحاق بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان.

تنبيهان:

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثُلَاثِي، وَرُبَاعِي، وَخُمَاسِي، وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسَّكَنَات سبعة وثلاثون باباً.

الثاني: لا يلزم في كل مجرّد أن يستعمل له مزيد، ولا في كل مَزِيد أن يستعمل له مُجَرَّد، ولا فيما اسْتُعْمِل فيه بعضُ المَزِيدَات، أن يستعمل فيه البعض الآخر، بل المدار في كل ذلك على السماع. ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فتطرّد زيادة الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب أذهب، وفي خرج أخرج.

فصل في معاني صيغ الزوائد

١ - أَفْعَلَ:

تأتي لعدّة معان:

الأول: التّعديّة، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً، كأقمت زيداً، وأقعدته، وأقرأته. الأصل: قام زيد وقعد وقرأ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقَاماً مُقْعَداً مُقْرَداً، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنتين، وإذا كان متعدياً لاثنتين، صار بها متعدياً لثلاثة. ولم يُوجد في اللغة ما هو متعدّ لاثنتين، وصار بالهمزة متعدياً لثلاثة، إلا رأى وعَلِمَ، ك رأى وعلم زيد بكرة قائماً، تقول: أريْتُ أو أعلمْتُ زيدا بكرة قائماً.

الثاني: صيرورة شيءٍ ذا شيءٍ، ك ألَبَنَ الرجلُ وأتمَر وأفلس: صار ذا لبنٍ وتمر وفلس. الثالث: الدخول في شيءٍ، مكاناً كان أو زماناً، ك أشام وأعرق وأصبح وأمسى، أي دخل في الشام، والعراق، والصباح، والمساء.

الرابع: السلب والإزالة، ك أقذيت عين فلان، وأعجمت الكتاب: أي أزلت القَذَى عن عينه، وأزلت عجمة الكتاب بنقطه.

الخامس: مصادفة الشيء على صفة، ك أحمَدت زيدا: وأكرمته، وأبخلته: أي صادفته محموداً، أو كريماً، أو بخيلاً.

السادس: الاستحقاق، ك أحصد الزرع، وأزوّجت هند، أي استحق الزرع الحصاد، وهند الزّواج.

السابع: التعريض، ك أرهنت المتاع وأبعثته: أي عرضته للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون بمعنى استفعل، ك أعظمته: أي استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوفاً لفعل بالتشديد، نحو: فطّرت فافطر وبشّرت فأبشر.

العاشر: التمكين، ك أحفرته النهر: أي مكنته من حفره.

وربما جاء المهموز كأصله، ك سَرَى وأسَرَى، أو أغنى عن أصله لعدم وروده، ك أفلح: أي فاز. ونذر مجيء الفعل متعدياً بلا همزة، ولزماً بها، ك نَسَلْتُ ريش الطائر، وأنسَلَ الريش، وعَرَضْتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيء: ظهر، وكَبَبْتُ زيدا على وجهه، وأكبَّ زيد

على وجهه، وقشَعَتِ الرِّيحُ السحاب، وأقشَع السحابُ، قال الشاعر:
كما أْبْرَقْتُ قَوْماً عِطاشاً غَمَامَةً فلما رأوها أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ^(١).

٢ - فَاعِلٌ:

يكثر استعماله في معنيين، أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، وحينئذ فيُنْسَبُ للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً، نحو ماشيته، والأصل مَشَيْتَ ومشى. وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويُذَلُّ على غَلَبَةِ أحدهما، بصيغة فَعَلَ من باب نَصَرَ ما لم يكن واوي الفاء، أو يائي العين أو اللام، فإنه يَذَلُّ على الغلبة من باب ضرب كما تقدم، ومتى كان «فعلل» للدلالة على الغلبة كان متعدياً، وإن كان أصله لازماً، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أي باب كان.

وثانيهما: المُوَالاة، فيكون بمن أفعَلَ المتعدي، ك وَالَيْتُ الصوم وتابعته، بمعنى أوليتُ، وأتبعْتُ بعضَه بعضاً.

وربما كان بمعنى فَعَّلَ المضعف للتكثير، ك ضاعفت الشيء وضعفته، وبمعنى فَعَلَ، ك دافع ودفع، وسافر وسفر، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، ك «يُخَادِعُونَ اللَّهَ»، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

٣ - فَعَّلَ:

يكثر استعمالها في ثمانية معان، تشارك أفعَلَ في اثنين منها، وهما التعدية، كقَوَّمت زيداً وقَعَّدته، والإزالة كجَرَّبْتُ البعير وقشَّرْتُ الفاكهة، أي أزلت جَرَبَه، وأزلت قشره. وتنفرد بسة:

أولها: التكثير في الفعل، ك جَوَّلَ، وطَوَّفَ: أَكْثَرَ الجَوْلانَ والطَّوْفانَ، أو في المفعول، ك غَلَّقَتِ الأبوابَ، أو في الفاعل، ك مَوَّتَتِ الإِبِلُ وبرَوَّكَتْ.

وثانيها: صيرورة شيء شبه شيء، ك قوَّسَ زيدَ وحجَّرَ الطينَ: أي صار شبه القوس في الانحناء، والحجَّرَ في الجمود.

وثالثها: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، ك فسَّقْتُ زيداً، أو كَفَّرْتَه: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

(١) أي أبرقت برقاً خلباً ظنوا بعده المطر، فلما أمِلُوا بسقوط المطر انقشعت وزالت.

ورابعها: التوجه إلى الشيء، ك شَرَقْتُ، أو غَرَّبْتُ: توجهت إلى الشرق، أو الغرب.
وخامسها: اختصار حكاية الشيء، ك هَلَّلُ وَسَبَّحُ وَلَبَّيْ وَأَمَّن: إذا قال لا إله إلا الله،
وسبحان الله، ولبيك، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، ك شَفَّعْتُ زيدا: قبلت شفاعته.
وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تَفَعَّلَ، ك وَلَّى وتَوَلَّى وفَكَّرَ وتفَكَّرَ. وربما أغنى عن
أصله لعدم وروده، ك غَيَّرَهُ إذا عابه، وعَجَّزَتِ المرأة: بلغت السن العالية.

٤ - انْفَعَلَ:

يأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا في الأفعال
العلاجية. ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً، كقطعته فانقطع، وكسرتة فانكسر؛ ولمطاوعة غيره قليلاً،
ك أطلقته فانطلق، وعدلته - بالتضعيف - فاعتدل، ولكونه مختصاً بالعلاجيات^(١)، لا يقال:
علَّمته فانعلم، ولا فهِمته فانفهم.
والمطاوعة: هي قبول تأثير الغير.

٥ - افْتَعَلَ:

اشتهر في ستة معان:
أحدها: الاتخاذ، ك اختتم زيد، واختدم: اتخذ له خاتماً، وخادماً.
وثانيها: الاجتهاد والطلب، ك اكتسب، واكتتب، أي اجتهد وطلب الكسب والكتابة.
وثالثها: التشارك، كاختصم زيد وعمرو: اختلفا.
ورابعها: الإظهار، ك اعتذر واعتظم، أي أظهر الغُدر، والعَظْمَة.
وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، ك اقتدر وارتد، أي بالغ في القدرة والردّة.
وسادسها: مطاوعة الثلاثي كثيراً، ك عدَلته فاعتدل، وجمعته فاجتمع.
وربما أتى مطاوعاً للمضعف ومهموز الثلاثي، ك قَرَّبته فاقترَب، وأنصفته فانتصف. وقد
يجيئ بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجَل الخطبة، واشتمَل الثوب.

٦ - افْعَلَ:

يأتي غالباً لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازماً، ك احمرَّ وابيضَّ
واعورَّ واعمشَّ: قويت حمرة وبياضه وعورّه وعَمَشْهُ.

(١) نسبة إلى العلاج أو المعالجة، لما في ذلك من حركة تترك أثراً ظاهراً.

٧ - تَفَعَّلَ:

تأتي خمسة معان:

أولها: مطاوعة فَعَّلَ مضعف العين، ك نَبَّهْتَه فَنَبَّهْتَهُ، وكَسَّرْتَه فَتَكَسَّرَ.

وثانيها: الاتخاذ، ك توسَّد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثها: التكلف، ك تصبَّرَ وتحلَّم: تكلَّف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنُّب ك تحرَّجَ وتهجَّد: تجنب الحرَج والهُجود، أي النوم.

وخامسها: التدريج، ك تجرَّعت الماء، وتحفَّظت العلم: أي شربت الماء جرعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى؛ وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي، لعدم وروده، ك تكلَّم وتصدَّى.

٨ - تَفَاعَلَ:

اشتهرت في أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، بخلاف فاعل المتقدم، ولذلك إذا كان فاعل المتقدم متعدياً لاثنين، صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد، ك جاذب زيد عمراً ثوباً، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً. وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً، ك خاصم زيد عمراً، وتخاصم زيد وعمرو.

ثانيها: التظاهر بالفعل دون حقيقته، ك تَنَافَلَا وتغافل وتعامى: أي أظهر النوم والغفلة والعمى، وهي منتفية عنه، وقال الشاعر:

لَيْسَ الْعَيْبِيُّ بِسَيِّدٍ فِي قَوْمِهِ لَكِنَّ سَيِّدَ قَوْمِهِ الْمَتَغَابِي
وقال الحريري:

ولما تعامى الدهر وهو أبو الورى عن الرُّشْدِ في أنحائه ومقاصده
تعاميْتُ حتى قيلَ إني أخو عمى ولا غرور أن يخذو الفتى خذو وإلده
وثالثها: حصول الشيء تدريجاً، ك تزايد النيل، وتواردت الإبل: أي حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً.

ورابعها: مطاوعة فاعل، ك باعدته فتباعده.

٩ - اسْتَفْعَلَ:

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقة، كاستغفرت الله: أي طلبت مغفرته، أو مجازاً كاستخرجت الذهب من المعدن، سُميت الممارسة في إخراجه، والاجتهاد في الحصول عليه طلباً، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

وثانيها: الصيرورة حقيقة، كاستحجر الطين، واستحصن المَهْرُ: أي صار حَجَراً وَحِصَاناً، أو مجازاً كما في المَثَلُ: «إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ».

أي يصير كالنَّسْرِ في القوة. والبُغَاثُ: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إن الضعيف بأرضنا يصير قوياً، لاستعائته بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كاستحسننت كذا واستصوبته، أي اعتقدت حسنه وصوابه. ورابعها: اختصار حكاية الشيء كاسترجع، إذا قال: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»^(١).

وخامسها: القوة، كاستهَيَّرَ واستكبر: أي قوي هَتَرُهُ وكبره. وسادسها: المصادفة، كاستكرمت زيداً أو استبخلته: أي صادفته كريماً أو بخيلاً. وربما كان بمعنى أفعل، كأجاب واستجاب، ولطأوعته كأحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى، زيادة على أصله، فمثلاً أعشوشب المكان يدل على زيادة عُشْبِهِ أكثر من عُشِبَ، وأخشوشن يدل على قوة الحشونة أكثر من خشن، واحمأر يدل على قوة اللون، أكثر من حَمِرَ واحمرَّ، وهكذا.

التقسيم الرابع للفعل بحسب الجمود والتصرف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف.

فالجامد: ما لازم صورة واحدة وهو إما أن يكون ملازماً للماضي كليس من أخوات كان، وكرب من أفعال المقاربة، وعسى وخرى واخلوق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق، وأخذ وجعل وغلق، من أفعال الشروع، ونعم وحبذ في المدح، وبغس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها؛ وإما أن يكون ملازماً للأمريّة، كهب وتعلم، ولا ثالث لهما.

(١) سورة البقرة، الآية (١٥٦).

والتصريف: ما لا يُلَازِمُ صُورَةَ واحدة، وهو إما أن يكون تام التصريف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، ك نصر ودحرج، أو ناقصه، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، ك زال يَزَال، وبرخ يَبْرُخ، وَفَتِيٌّ يَفْتَأُ، وانفك ينفكُ، وكاد يكاد، وأوشك يُوشِك.

فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض:

كيفية تصريف المضارع من الماضي: أن يُزَادَ في أوله أحد أحرف المضارعة، مضموماً في الرباعي ك يُدَحرج، مفتوحاً في غيره، ك يكتب وينطبق ويستغفر.

ثم إن كان الماضي ثلاثياً، سُكِّنَتْ فَاوُهُ، وحركت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نَصُّ اللغة، ك ينصُر ويفتَح ويضرب، كما تقدم، وإن كان غير ثلاثي، بقي على حاله إن كان مبدوءاً بـتاء زائدة، ك يتشارك ويتعلم ويتدحرج، وإلا كُسِرَ ما قبل آخره، كيُعْظَم ويقَاتِل، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت، ك يُكْرِم وَيُسْتخرج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحْدَفَ حرف المضارعة، ك عَظُم وتشارك وتعلم، فإن كان أول الباقي ساكناً زيدَ في أوله همزة، ك انصُر وافتَح. واضرب، وأكرم وانطبق واستغفر.

التقسيم الخامس للفاعل من حيث التعدي واللزوم

ينقسم الفعل إلى متعدٍ، ويسمى مُجَاوِزاً، وإلى لازم ويسمى قاصِراً. فالتعدي عند الإطلاق: ما يُجَاوِزُ الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس، وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام، أي غير مقترن بحرف جَزَّ أو ظرف نحو مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

- ١ - ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفهم المسألة.
- ٢ - وما يتعدى إلى مفعولين، إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها، وإما لا، وهو أعطى وأخواتها.

٣ - وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، ك قعد محمد، وخرج علي.
وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالة ثمانية:

الأول: الهمزة ك أكرم زيد عمراً.

الثاني: التضعيف، ك فرّحت زيداً.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجر، نحو: ذهبت بعلي.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التّضمين النحوي^(١)، وهو أن تُشْرَب كلمة لازمة بمعنى كلمة متعدية، لتتعدى

تعديتها، نحو: ﴿وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾^(٢)، ضُمِّن تعزّموا معنى تنوّوا، فعُدِّي تعديته.

السابع: حذف حرف الجر توسعاً، كقوله:

تُمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَيَّ إِذْ ذُنَّ حَرَامٌ
ويطرد حذفه مع أَنَّ وَأَنْ، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٣) ﴿أَوْ
عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٤).

الثامن: تحويل اللازم إلى بابٍ نَصَرَ لقصد المغالبة، نحو: قاعدته فقعدته فأنا أقعده، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمِعَت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل «زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدّي أصالة خمسة:

الأول: التضمين، وهو أن تُشْرَب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٥) ضُمِّن يخالف معنى يَخْرُج، فصار لازماً مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدّي إلى فَعَّلَ بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضَرَبَ زيدٌ: أي ما أَضْرَبُهُ!.

(١) مثل رَحَّبْتُمْ الطاعة، أي وسعْتُمْ، وطلّع بشر اليمن، بضم العين فيهما.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٣٥).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٨).

(٤) سورة الأعراف، الآية (٦٣) والآية (٦٩).

(٥) سورة النور، الآية (٦٣).

الثالث: صيرورته مطاوعاً، ك كسرتة فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(١).

الخامس: الضرورة، كقوله:

تَبَلَّتْ قَوَادِكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامِ
أَي تَسْقِيهِ رَيْقاً بَارِداً.

التقسيم السادس للفعل من حيثُ بناؤه للفاعل، أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل، ويُسمَّى معلوماً، وهو ما ذُكِرَ معه فاعله، نحو: حَفِظَ محمد الدرس. وإلى مبني للمفعول، ويسمَّى مجهولاً، وهو ما حُذِفَ فاعله وأُنيب عنه غيره، نحو: حَفِظَ الدرس. وفي هذه الحالة يجب أن تغيَّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفاً، ضُمَّ أولُه وكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقديرأ، نحو: ضُرِبَ عليٌّ ورُدَّ المبيع؛ فإن كان مبدوءاً بتاء زائدة، ضُمَّ الثاني مع الأول، نحو: تُعَلِّمُ الحساب، وثُقُوتِلَ مع زيد، وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انطلقَ بزيد واستخرج المعدن، وإن كانت عينه ألفاً قلبت ياء، وكُسِرَ أوله بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما في قال وباع واختار وانقاد، تقول بيع الثوب، وقيل القول، واختير هذا وانقيد له، وبعضهم يُبقي الضم، ويقلب الألف واواً كما في قوله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ^(٢)
وقوله:

حُوكَّتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ
رُويَا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص. وتُنسب اللغة الأخيرة لبني فُكَّعَسَ وَدُبَيْرٍ، وادعى بعضهم امتناعها في انفعال وافتعل. هذا إذا أُمِنَ اللبس. فإن لم يؤمن، كُسِرَ أول الأجوف الواوي، إن كان مضارعه على يفعل بضم العين، كقول العبد: سِمت أي سامني المشتري، ولا تَضُمَّه، لإيهامه أنه فاعل السوم، مع أن فاعله غيره، وضُمَّ أول الأجوف اليائي، وكذا الواوي، إن كان مضارعه على يفعل، بفتح العين، نحو: بُعْتُ: أي باعني سيدي، ولا يُكْسَرُ، لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره، وكذا حُفْتُ، بضم الحاء، أي أخافني الغير.

(١) سورة يوسف، الآية (٤٣).

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج.

وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف، نحو: شُدَّ ومُدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهي لغة بني ضبَّة، وقد قُرئ ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِثَتْ إِلَيْنَا﴾^(١)، ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^(٢) بالكسر فيهما وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء، بعد توهّم سلب حركتها، وجوَّز ابن مالك الإشمام في المضعف أيضاً حيث قال:

(وما لبَّاع قد يُرى لِنَحْوِ حَبِّ)

وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: يُضْرَبُ عَلَيَّ، ويُردَّ المبيع.

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدّاً، ك يقول ويبيع، قلب ألفاً، ك يُقال، ويُباع.

ولا يُبنى الفعل لل مجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين، أو المجرور الذي لم يلزم الجائر له طريقة واحدة، نحو: سَيرَ يومَ الجمعة، وَوَقَفَ أمامَ الأمير، ومجلس جلوس حسن، وفَرِحَ بقدم محمد، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عندَ، وإذا، وشُبَّحَان، وَمَعَاذِي.

تنبيه - ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبني للمجهول، منها: غَنِيَّ فلان بحاجتك: أي اهتم. وَرُهِي علينا: أي تكبَّر. وَفَلَحَ: أصابه الفالَج. وَحُمَّ: استحرَّ بدنه من الحُمَّى. وَشَلَّ: أصابه الشلل. وَجُنَّ عقله: استتر. وَغَمَّ الهلال: احتجب. والخبر: استعجم. وَأُعْجِي عليه: غُشِّي. وَشُدَّة: دَهَشَ وتَحَيَّر. وامْتَقِع أو انْتَقِع لوئُهُ: تغير.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبني للمجهول، ما دامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فُعِلَ بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً.

ووردت أيضاً عدَّة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادراً أو شذوذاً، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بَهَتَ الخصمُ وبَهَتَ، ك فَرِحَ وكَرِمَ، وهَزَلُ المرض، ونُحِي ونَحَاه، من التَّخْوَة، وَزُكِمَ وَزَكَمَهُ الله، وَوَعِكَ ووعَّكَ، وَطَلَّ دُمُهُ وَطَلَّه، وَرَهَصَت الدابة وَرَهَصَهَا الحجر، وَتَبَحَّت الناقة، وتنجها أهلها... إلى آخر ما جاء من ذلك، وعدَّه اللغويون من باب غَنِيَّ.

وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

(١) سورة يوسف، الآية (٦٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٢٨).

التقسيم السابع للفعل من حيث كونه مؤكّداً أو غير مؤكّد

ينقسم الفعل إلى مؤكّد، وغير مؤكّد.

فالمؤكّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: ﴿لَيْسَ جَنُّنٌ وَلَيْكُونَا مِنْ الصَّاعِرِينَ﴾ [سورة يوسف: ٣٢] وغير المؤكّد: ما لم تلحقه، نحو: يُسَجَّنُ، ويكون. فالماضي لا يؤكّد مطلقاً، وأما قوله:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا
فضرورة شاذة، سهّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر، كما شذ توكيد الاسم في قول رؤبة بن العجاج:

(أَقَائِلُنَّ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا)

والأمر يجوز توكيده مطلقاً، نحو: اكْتُبَنَّ وَاجْتَهِدَنَّ.

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجباً.

الثانية: أن يكون قريباً من الواجب.

الثالثة: أن يكون كثيراً.

الرابعة: أن يكون قليلاً.

الخامسة: أن يكون أقلّ.

السادسة: أن يكون ممتنعاً.

١ - فيجب تأكيده إذا كان مُثَبِّتاً، مستقبلاً، في جواب قسم، غير مفصول عن لأمه بفاصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾. وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وحُلُوهُ من أحدهما شاذ أو ضرورة.

٢ - ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لإن المؤكّدة بما الزائدة، نحو: ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ﴾^(١) ﴿فَإِنَّمَا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾^(٢) ﴿فَإِنَّمَا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾^(٣). ومن ترك توكيده قوله:

يَا صَاحِ إِنَّمَا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّحْلِي عَنِ الْخُلَانِ مِنْ شَيْمِي

(١) سورة الأنفال، الآية (٥٨). (٢) سورة الزخرف، الآية (٤١). (٣) سورة مريم، الآية (٢٦).

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة.

٣ - ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب: أفر، أو نهي، أو دعاء، أو عرض، أو تمن، أو استفهام، نحو: لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(١)، وقول جرير بنت هفان:

لَا يَبْعَدَنَّ^(٢) قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرُزِ
وقول الشاعر:

هَلَا تُمَنَّ بَوَعْدِ غَيْرِ مُحْلِفَةٍ كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
وقوله:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيْنِي لِكَيْ تَعْلِمِي أَنِّي امْرُؤُ بِكَ هَائِمٌ
وقوله:

أَفْبَعَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً

٤ - ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة، التي لم تسبق بإن الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٣) وإنما أكد مع النافي، لأنه يشبه أداة النهي صورة، وقوله:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا^(٤)
وكقول حاتم:

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا
وما زائدة في الجميع، وشمل الواقعة بعد رُب كقول جديمة الأبرش:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا
وبعضهم منعها بعدها، لمضئي الفعل بعد رب معنى، وخصه بعضهم بالضرورة.

٥ - ويكون أقل إذا كان بعد «لَمْ» وبعد أداة جزاء غير «إِذَا» شرطاً كان المؤكد أو جزاء، كقوله في وصف جبل:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

(١) سورة إبراهيم، الآية (٤٢).

(٢) لا يبعدن، أي لا يهلكن. والعداة بضم العين: جمع عاد، والجزر بضمين جمع جزور وهي الناقة ينحرها اللاعبون بالميسر ويتقاسمونها ويقامرون عليها.

(٣) سورة الأنفال، الآية (٢٥).

(٤) سرق هنا بمعنى ورث شخصيته وصفاته، فهو مشابه له تماماً. والعصاة: شجر الشوك كالطلح والعوسج. وشكيرها: شوكها، أو ما ينبت حول الشجرة من أصلها. وقيل صغار ورقها للدلالة على أن ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.

أي يعلمن، وكقوله:

مَنْ تَثَقَّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ أَبَدًا وَقَتْلَ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي
وقوله: «وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فِزَارَةٌ تَمْنَعَا»^(١): أي تمنعن.

٦ - ويكون ممتنعاً إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفي، ولو كان النافي مقدراً، نحو: تالله لا يذهب الغُرف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَرُوا تَذْكُرُ يُونُسَ﴾^(٢) أي لا تفتأ. أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: ﴿لَأُقْسِمَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣)، وقول الشاعر:

يَمِينًا لِأُبَيْضٍ كُلِّ امْرِئٍ يَزْخَرُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ
أو كان مفصلاً من اللام، نحو: ﴿وَلَيْسَ مِنْكُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾^(٤)، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٥).

حكم آخر: الفعل المؤكّد بنون التوكيد:

١ - إذا لحقت النون الفعل، فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكّر، فتبع آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحاً أو معطلاً، نحو: «لَيَنْصُرَنَّ زيد، وَلَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَغْزُونَ، وَلَيَسْعَيْنَ»، برّد لام الفعل إلى أصلها.

٢ - وإن كان مسنداً إلى ضمير الاثنين، لم يُحذف أيضاً من الفعل شيء، وحذفت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكسّرت نون التوكيد، تشبيهاً لها بنون الرفع، نحو: لَتَنْصُرَانَّ يا زيدان، وَلَتَقْضِيَانَّ، وَلَتَغْزَوَانَّ، وَلَتَسْعِيَانَّ.

٣ - وإن كان مسنداً إلى واو الجمع، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع، لالتقاء الساكنين، نحو: لَتَنْصُرُنَّ يا قوم، وإن كان ناقصاً وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضاً لام الفعل، زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزُنَّ وَلَتَقْضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة حذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحركت واو الجمع بالضمّة، نحو: لَتَخْشُونَّ وَلَتَسْعُونَّ.

(١) عجز بيت للكُميت بن معروف. وصدّره:

* فمهما تشأ منه فِزارة تعطكم *

(٢) سورة يوسف، الآية (٨٥).

(٣) سورة القيامة، الآية (١).

(٤) سورة آل عمران، الآية (١٥٨).

(٥) سورة الضحى، الآية (٥).

وسياتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

٤ - وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو لَتَنْصُرَنَّ يا دعد، وَلَتَغْزِرَنَّ وَلَتَزِمَنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصاً وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها نحو: لَتَشْعَبَنَّ وَلَتَخْشَيْنَنَّ يا دعد.

٥ - وإن كان مسنداً إلى نون الإنانث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لَتَنْصُرَنَّ يا نسوة وَلَتَشْعَبَنَّ، وَلَتَغْزِرَنَّ، وَلَتَزِمَنَّ. والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو اضْرَبَنَّ يا زيد، واغْزُرَنَّ واِزْمِزَّ واسْعِزَّ. ونحو: اضْرِبَنَّ يا زيدان وارمِيَنَّ واسْعِيَنَّ. ونحو اضْرَبَنَّ يا زيدون واغْزُرَنَّ واِضْضُرَّ ونحو اخْشُرَنَّ واسْعُرَنَّ... الخ.

* * *

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإنانث، لالتقاء الساكنين على غير حذِّه، فلا تقول اخْشَيْنَنَّ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تَضْرِبَنَّ يا زيدان، لما تقدم. ونقل الفارسي عن يونس إجازته فيهما، ونظَّر له بقراءة نافع ﴿وَمَخْيَانِي﴾ [سورة الأنعام: ١٦٢]، بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِي:
فَصِلْ جِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْحَبْلَ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ
وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عِلْكَ أَنْ تَزُكَّعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أَي لا تهَيِّنْ.

الرابع: أنها تُعْطَى في الوقت حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو لنسفعاً، وليكُونَا، ونحو:

وإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدُ^(١)
وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة لحذفت، وزُدَّ ما حذف في الوصل لأجلها. تقول في الوصل اضْرِبَنَّ يا قوم، واضْرِبَنَّ يا هند، والأصل؛ اضْرِبُونَ واضْرِبِينَ، فإذا وقفت عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين، فتقول: اضربوا، واضربي.

(١) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس، وهو أعشى بني قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل.

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١ - حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو كتبتُ، وكتبُوا، وكتبْتُ.

٢ - وحكم المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أَخَذَ وَأَكَلَ، تحذف همزته مطلقاً، نحو خُذْ وَكُلْ؛ ومن أمر وسأل في الابتداء، نحو مُرُوا بالمعروف، وانتهُوا عن المنكر، ونحو: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(١) ويجوز الحذف وعدمه إذا سبقا بشيء، نحو قلت له: مُرْ، أو أوْمُرْ، وقلت له: سَلِّ، أو اسأَلْ.

وكذا تحذف همزة رأى، أي عين الفعل من المضارع والأمر، كيرى، وره، الأصل: يَرَأَى، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقاءها ساكنة مع ما بعدها؛ والأمر محمول على المضارع.

وتحذف همزة أَرَى، أي عينه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو أَرَى وَيُرَى وأَرِهْ. وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مداً من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتي:

٣ - حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو مد واستمد، ومثُوا واستمدوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو مَدَدْتُ، والنسوة مَدَدْنَ، واستمددتن، والنسوة استمددن.

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً، نحو يَرُدُّ ويسترِدُّ، ويرُدُّون ويسترُدُّون، ما لم يكن مجزوماً بالسكون، فيجوز الأمران، نحو لم يَرُدُّ ولم يَسْتَرِدُّ، ولم يسترِدُّ ولم يسترُدُّ، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو يَرُدُّون ويسترُدُّون. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول لم يَرُدُّوا ولم يسترُدوا.

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو رُدُّ يا زيد وارُدُّ، واسترِدُّ واسترُدُّ، وارُدُّن يا نسوة، ورُدُّوا، واسترُدُّوا.

٤ - حكم المثال: قد تقدم أنه إما يأتي الفاء، أو واوئها.

(١) سورة البقرة، الآية (٢١١).

فاليائي لا يحذف منه في المضارع شيء، إلا لفظين حكاهما سبويه، وهما يَسْرَ البعيرُ يسِرُّ، كَوَعَدَ يَعِدُ، من اليسر كالصَّرب: أي اللين والانقياد، وَيَيْسَسُ يَيْسَسُ في لغة.

والواوي تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن «يفعل» بكسر العين، وكذا من الأمر، لأنه فرعه، نحو وعد يعد عدَّ، ووَزَنَ يَزَنُ زَنَ. وأما إذا كان يائياً كَيَنْعَ يَنْعِ، أو كان واوياً، وكان مضارعه على وزن يفعل بضم العين، نحو وَجَّهَ يُوْجِّهه، أو على وزن يفعل بفتحها نحو وَجَلَ يُوْجِل، فلا يُحذف منه شيء وسمع يا جَلَّ وَيُجِلُّ. وشَدَّ يَدْعُ، وَيَزَعُ، وَيَذَرُ، وَيَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَلْعُ، وَيَلْغُ، وَيَهَبُ، بفتح عينها، وقيل لا شذوذ، إذ أصلها على وزن يفعل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، ومحمل يَذَرُ على يَدْعُ.

أما الحذف في يَطَأُ وَيَسْعُ فشاذ اتفاقاً، إذ ماضيها مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الافتح.

وأما مصدر نحو وَعَدَ وَوَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَّةً وَوَعْدًا وَوَزَنَ يزن زِنَةً وَوَزَنًا، وإذا حذفت الواو من المصدر عَوَّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذاً كقوله:

إن الخليط أجدوا البين فانجرذوا وأخلفوك عدَّ الأمر الذي وعدوا^(١)
وشذ حذف الفاء في نحو رقة: للفضة، وحشة بالمهملة للأرض الموحشة. وجهة للمكان المتجه إليه، لانتفاء المصدرية عنها.

هـ - حكم الأجوف: إن أعلت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين.

وإن سكنت بالجزم، نحو لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو قُلْ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرك، حذفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل فَعَلَ بفتح العين إلى فَعُل بضمها إن كان أصل العين واواً ك قال، وإلى فَعِل بالكسر إن كان أصلها ياء ك باع، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأول، وياء في الثاني، تقول قُلْتُ وَبِعْتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني. بخلاف مضموم العين ومكسورها، ك طال وخاف، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، تقول: طُلْتُ وَخِفْتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني.

هذا في المجزء، والمزيد مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأعلت عينه بالقلب، ك أقمت واستقمت، واخترت وانقادت. وإن لم تعلَّ العين لم تحذف، ك قاومت، وقومت.

(١) البيت لفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب.

٦ - حكم الناقص، إذا كان الفعل الناقص ماضياً، وأسند لواو الجماعة، حذفَ منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، ويضم إن كان واواً أو ياء، فتقول في نحو سَعَى سَعَوْا، وفي سَرَوْ وِرْصِي سَرَوْا ورَضُوا. وإذا أُسْنِدَ لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واواً أو ياء تبعاً لأصلها، إن كانت ثالثة، فتقول في نحو سَرَوْ سَرَوْنا. وفي رَضِي رَضِينا، وفي غَزَا ورمى غَزَوْنَا وَرَمِينَا، وَغَزَوْا وَرَمَيَا: فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقاً، نحو أَعْطَيْتُ واستعطيت، وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره ألف حذفت مطلقاً، نحو رَمَتْ، وأعطت واستعطت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء.

وأما إذا كان مضارعاً، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واواً أو ياء، فتقول في نحو يسعى: الرجال يَسْعَوْنَ، وتَسْعَيْنَ يا هند، وفي نحو يغزُو ويرمي: الرجال يَغْزَوْنَ ويرْمُونَ، وتَغْزِينَ وترمِينَ يا هند.

وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو يغزو ويرمي: النساء يَغْزَوْنَ ويرْمِينَ، وفي نحو يسعى: النساء يسْعَيْنَ. وإذا أسند لألف الاثنين لم يحذف منه شيء أيضاً وتقلب الألف ياء، نحو: الزيدان يَغْزَوَانِ ويرْمِيَانِ وَيَسْعَيَانِ.

والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: اغْزُ، وارْمِ، واسْعِ، واغْزُوا، وارْمِيا، واسْعِيا، واغْزُوا، واؤموا، واسْعُوا.

٧ - حكم اللقيف: إن كان مفروقاً، فحكم فائه مطلقاً حكم فاء المثال وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقى تقول: وَقَى يَقِي قَهْ؛ وإن كان مقروناً، فحكمه حكم الناقص، كطوى يطوي أطو... إلى آخره.

تنبيه - يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عَشَرَ وَجْهاً: اثنان للمتكلم نحو نَصَرْتُ، نصرنا. وخمسة للمخاطب نحو: نصرت، نصرت، نصرتما، نصرتُم، نصرتُنَّ. وستة للغائب نحو: نصّر، نصرا، نصروا. نصرت، نصرتا، نصرتا، نصرتُنَّ. وكذا المضارع، نحو: أنصُر، أنصُر. تنصّر يا زيد، تنصّران يا زيدان، أو يا هندان، تنصّرون، تنصّرين، تنصّر، ينصر، ينصران ينصرون. هند تنصّر، الهندان تنصران، النسوة ينصرن. ومثله المبني للمجهول. ويتصرف الأمر إلى خمسة: أنصُر، انصرا، انصّروا، انصّري، انصّرُنَّ.

في الكلام على الاسم وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأول للاسم، من حيث التجرد والزيادة

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزید، والمجرد إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

١ - فأوزان الثلاثي المتفق عليها عشرة:

فَعَلَ: بفتح فسكون، كسَهْم وسَهْل.

فَعَّل: بفتحتين: ك قَمَر وبَطَل.

فَعِل: بفتح فكسر، ككَتِف، وخَذِر.

فَعُل: بفتح فضم، ك عَضُد وَيَقْطُ^(١).

فِغَلَ: بكسر فسكون، ك جِغَل ونِكْس.

فِغَل: بكسر ففتح، كَعِغَب وزِيم: أي متفرق.

فِغَل: بكسرتين: كإِبِل وبِلِز^(٢)، وهذا الوزن قليل، حتى ادَّعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إِبِل.

فُغَلَ: بضم فسكون، ككُفُل وحُلُو.

فُغَل: بضم ففتح، ك ضُرَد وحُطَم.

فُغَل: بضميتين، ك عُثْق، وناقة سُرْح: أي سريعة.

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً، لأن حركات الفاء ثلاثة، وهي الفتح والضم والكسر، ويجري ذلك في العين أيضاً، ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثني عشر، يَقِلُّ فِغَل بضم فكسر، كدُئِل: اسم لدويبة، أو اسم قَبيلة، لأن هذا الوزن قُصِد تخصيصه

(١) في إحدى لغتيه، والكسر «يَقْطُ» أشهر.

(٢) البلز: الضخم ويقال امرأة بلز: أي امرأة ضخمة.

بالفعل المبني للمجهول. وأما **فَعَّلَ**، بكسر فضم، فغير موجود، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم. ويُجاب عن قراءة بعضهم: «وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحَبِّكَ»^(١) بكسر فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال **حَبِّكَ** بضمين، و**حَبِّكَ** بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى. وقيل **كُسِرَتِ** الحاء إتباعاً لكسرة تاء «ذات»^(٢).

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخَفَّفُ، فنحو **كَتِفَ**، يخفف بإسكان العين فقط، أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفِّفَ أيضاً مع هذين بكسرتين، فيكون فيه أربَعُ لغات ك فخذ. ومثل الاسم في ذلك الفعل ك **شَهِدَ**، ونحو **عَضُدَ** و**إِبِلَ** و**عُتُقَ**، يخفف بإسكان العين.

٢ - وأوزان الاسم الرباعي المجرد المتفق عليها خمسة:

فَعَّلَلْ: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ك **جَعَفَرَ**.

وَفَعَّلِلْ: بكسرهما وسكون ثانيه ك **زِيرَجَ** للزينة.

وَفَعَّلَلْ: بضمهما وسكون ثانيه، ك **بُرُوثِنَ** لِمَخْلَبِ الأسد.

وَفَعَّلْ: بكسر ففتح فلام مشددة ك **قِمَطَرَ**، لوعاء الكتب.

وَفَعَّلَلْ: بكسر فسكون ففتح ك **دِرْهَمَ**.

وزاد الأخفش وزن **فُعْلَلْ**، بضم فسكون ففتح، ك **جُحْخَذَبَ**: اسم للأسد. وبعضهم يقول: إنه فرع **جُحْخَذَبَ** بالضم. والصحيح أنه أصل ولكنه قليل.

٣ - وأوزان الخماسي أربعة:

فَعَّلَلْ، بفتحات مُشدَّد اللام الأولى، ك **سَفَرَجَلَ**.

وَفَعَّلَلِلْ: بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه ك **جَحْمَرِشَ** للمرأة العجوز.

وَفَعَّلَلْ: بكسر فسكون ففتح، مشدَّد اللام الثانية ك**قِرْطَعَبَ**: للشيء القليل.

وَفَعَّلَلْ: بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة ك**قُدْعِمِلَ**، وهو الشيء القليل.

تنبيه - قد عَلِمْتُ مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا دخله

(١) سورة الذاريات، الآية (٧) ويقرأ بسكون الباء وقد ذكره ابن خالويه في مختصره قال: قال ابن مجاهد فقد روي عن الحسن الحَبِّكَ والحَبِّكَ والحَبِّكَ. وقام ابن خالويه وقرأ بفتح الحاء والباء عكرمة: «الحَبِّكَ والحسن: الحَبِّكَ والحَبِّكَ بعضهم (ص ١٤٥).

(٢) قال العكبري (٥١١/٢) يقرأ بسكون الباء وأصله الضم وهو جمع حَبِّيك وهو طرائق الغيم وخفف الضمة ويقرأ بفتح الباء واحدته حَبِّكَ مثل ظلمة وظلَّم ويقرأ بفتح الحاء والباء واحدتها حَبِّكَ... إلخ.

الحذف، كيد ودم، وعدة وسنة، وأن أوزان المجرد منه عشرون، أو أحد وعشرون، كما تقدّم.

٤ - وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة. فالاسم الثلاثي الأصول المَزِيد فيه نحو اشهياب، مصدر اشهاب. والرباعي الأصول المزيد فيه نحو اخرجنا، مصدر اخرجنا الإبل إذا اجتمعت. والخماسي الأصول لا يُزاد فيه إلا حرفٌ مدٌّ قبل الآخر أو بعده، نحو عَصْرُفُوط، مُهْمَلُ الطَّرْفَيْن، بفتحتين بينهما سكون، مضموم الفاء: اسم لدَوِيَّةٍ بيضاء، وَقَبْعَتْرَى، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر. وأما نحو خَثَدَرِيس: اسم للخمر، فقليل إنه رباعيٌّ مزيد فيه، فوزنه فتعليل، والأوّل الحُكْمُ بأصالة النون، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو بَرَقَعِيد: لبلد، ودَزْدَبِيس: للداهية، وسَلَسَبِيل: اسم للخمر، ولعين في الجنة، قليل معرّب، وقيل عربيّ منحوت من سَلَسَ سَبِيله، كما في شفاء الغليل.

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاثمائة وثمانية، على ما نقله سيبويه؛ وزاد بعضهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْف في بعضها، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة، قانون به يعرف الزائد من الأصليّ.

التقسيم الثاني للاسم من حيث الجمود والاشتقاق

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق.

فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلٌّ عَلَى حَدَث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل رجل وشجر وبقر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنصر وفهم وقيام وقعود وضوء ونور وزمان.

والمشتق: ما أخذ عن غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كَفَهِم من الفهم، ونَصَرَ من النصر.

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض: من الوَرَق والسَّيْع، وكعقربت الصُّدْغ، وقلفلت الطعام، ونزجشت الدواء: من العقرب، والقلفل، والنزجس، أي جعلت شعر الصدغ كالعقرب: وجعلت القفل في الطعام، والنرجس في الدواء.

[الاشتقاق]:

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ. وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

صغير: وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً، كَعِلِمَ من العلم، وفِهَمَ من الفهم.
وكبير: وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً، كجَبَذَ من الجَذَب.

وأكبر: وهو ما اتحدت فيه أكثر الحروف، مع تناسب في الباقي كَنَعَقَ من النَّهَق، لتناسب العين والهاء في المخرج.

وأهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير.

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، لكونه بسيطاً، أي يَدُلُّ على الحدث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يَدُلُّ عَلَى الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصّرفيين الأول.

وُشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر، وقد تقدمت؛ واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة. ويلحق بها شيئان: المنسوب والمصغر. وكلٌّ يحتاج إلى البيان.

المَصْدَر:

قد علمت أن أبنية الفعل ثلاثية، ورُباعية، وخُماسية، وسُداسية؛ ولكل بناء منها مصدر.

مصادر الثلاثي

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ بفتح العين، ويكون متعدّياً ك ضربه، ولازماً ك قعد، وفَعِلَ: بكسر العين، ويكون متعدّياً أيضاً ك فَهِمَ الدرس، ولازماً ك رَضِيَ، وفَعَّلَ: بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

١ - ٢ - فأما فَعَلَ بالفتح، وفَعِلَ بالكسر المتعدّيان، فقياس مصدرهما: فَعَلَ، بفتح فسكون، كضَرَبَ ضَرْباً، ورَدَّ رَدّاً، وفَهِمَ فَهْماً، وأَمِنَ أَمْناً، إلا إن دل الأول على جِرفة، فقياسه فِعالَة بكسر أوّله، كالخِياطة والحِياكة.

٣ - وأما فَعِلَ بكسر العين القاصر، فمصدره القياسي: فَعَلَ بفتحتين، ك فرَحَ فَرَحاً وجَوِيَ جَوًى، وشَلَّ شَلْلاً؛ إلا إن دل على جِرفة أو ولاية، فقياسه: فِعالَة، بكسر الفاء، ك ولي عليهم ولاية. أو دل على لون، فقياسه: فُغلة، بضم فسكون ك حَوِيَ حَوْءً، وحَمِرَ حُمْرةً، أو

كان علاجاً ووصفه على فاعل، فقياسه: فَعُول، بضم الفاء، كأزِف الوقت أَرْوفاً، وقدم من السفر قُدُوماً، وصعد في السَّلم والدَّرَج صعوداً.

٤ - وأما فَعَلَ بالفتح اللازم فقياس مصدره: فُعُول، بضم الفاء، ك قعدَ قُعُوداً، وجلس جُلُوساً، ونهض نهوضاً، ما لم تعتل عينه، وإلا فيكون على فَعَلَ بفتح فسكون ك سَير أو فُعَال ك قِيَام، أو فِعَالَة ك نِيَاخَة. وما لم يدل على امتناع، وإلا فقياس مصدره فِعَال بالكسر، ك أبى إباءً، ونَفَرَ نِفاراً، وَجَمَعَ جَماعاً، وأبق إباقاً. أو على تَقَلَّب فقياس مصدره: فَعَلان، بفتحات ك جال جَوْلاناً، وَعَلَى عَلَياناً. أو على داء فقياسه فُعَال بالضم ك مَشَى بطئه مُشَاء. أو على سير فقياسه: فَعِيل، ك رَحَلَ رَحِلاً، وَذَمَلَ ذَمِلاً. أو على صوت فقياسه: الفُعَال بالضم والقَعِيل، ك صَرَخَ صُراخاً، وَعَوَى الكلب عِواء، وَصَهَلَ الفرس صَهِيلاً، وَنَهَقَ الحِمَار نَهيقاً، وَزَارَ الأسد زَئيراً. أو على حرفة أو ولاية فقياس مصدره فعالة بالكسر، ك تَجَرَّ تجارة، وَعَرَفَ على القوم عِرافة: إذا تكلم عليهم، وسَفَر بينهم سِفارة: إذا أصلح.

٥ - وأما فَعُل بضم العين فقياس مصدره: فُعُولَة، كصُئِب الشيء صُعوبة، وَعَذِب الماء عُذوبة، وَفَعَالَة بالفتح، كبلغ بلاغة، وَفُصِّح فصاحة، وَصُرِّح صراحة.

[السَّماعي]:

وما جاء مخالفاً لما تقدّم فليس بقياسي؛ وإنما هو سماعي، يُحفظ ولا يُقاس عليه.
فمن الأول: طَلَبَ طَلَباً، وَنَبَتَ نَباتاً، وَكَتَبَ كتاباً، وَخَرَسَ حِراسةً، وَحَسَبَ حُسباناً، وَشَكَرَ شُكراً، وَذَكَرَ ذِكْراً، وَكَتَمَ كِثْماناً، وَكَذِبَ كَذِباً، وَغَلَبَ غَلَبَةً، وَحَمَى حِمايةً، وَغَفَرَ غُفْراً، وَعَصَى عِصياناً، وَقَضَى قَضاً، وَهَدَى هِدايةً، وَرَأَى رُؤيةً.
ومن الثاني: لَعِبَ لَعِباً، وَنَضِجَ نَضِجاً، وَكَرِهَ كَرَاهيةً، وَسَمِنَ سِمناً، وَقَوِيَ قُوَّةً، وَقَبِلَ قَبُولاً، وَزَجِمَ رَحمةً.

ومن الثالث: كَرَمَ كَرماً، وَعَظَّمَ عِظْماً، وَمَجَّدَ مَجْداً، وَحَسَّنَ حُسْناً، وَخَلَّمَ خِلْماً، وَجَمَّلَ جَمالاً.

مصادر غير الثلاثي

لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسي:

١ - فمصدر فَعَلَ بتشديد العين: التفعيل، كطَهَّرَ تطهيراً، وَيَسَّرَ تيسيراً. هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلّها فيكون على وزن تَفْعِلَة، بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بياء في الآخر، ك زَكَّى تزكية، ورَبَّى تربية. ونذر مجيء الصحيح على تفعلة، ك جرَّب

تجربة، وذَكَرَ تذكِرة، وبَصُرَ تبصِرةً وفكَّرَ تفكِّرة، وكَمَلَ تكمِلةً وفرَّقَ تفرِّقة، وَكَرَّمَ تكَرِّمة. وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كَبَرُوا تَبَرُّة، وَجَزُوا تَجَزُّة، والقياس تبريماً وتجزياً. وزعم أبو زيد أن وُرود «تَفْعِيل» في كلام العرب مهموزاً أكثر من «تَفْعِلة» فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاختصار على ما سُمع، حيث لم يرد منه إلا نَبَأُ تنبيهاً.

٢ - ومصدر أَفْعَلَ: الإفعال كأكرم لإكراماً، وأحسن إحساناً، هذا إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلها، فننقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفاً، لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتي، وتعوض عنها التاء ك أقام إقامة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافاً، على ما اختاره ابن مالك، نحو «واقام الصلاة». وبعضهم يحذفها مطلقاً. وقد يجيء على فَعَال بفتح الفاء، كأنبت نباتاً، وأعطى عطاءً، ويُسمونه حينئذ اسم مصدر.

٣ - وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكسَّر ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدراً، ك انطلق واقتدار، واصطفاء واستغفار، فخرَج نحو الطَّائِر والطَّيْر، فمصدرها التَّفَاعُل والتَّفَعُّل، لعدم قياسية الهمزة. وإن استَفَعَلَ معتل العين عُجِل في مصدره ما عُجِل في مصدر «أَفْعَلَ» معتل العين، ك استقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

٤ - وقياس مصدر ما بُدِيَء بقاء زائدة: أن يضم رابعه، نحو تَدَخَّرَج تَدَخُّرْجاً، وَتَشَيَّطَنَ تَشَيَّطْنًا، وَتَجَوَّزَبَ تَجَوُّزْبًا، لكن إذا كانت اللام ياء كُسير الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتوانى تَوَانِيًا وتغالى تَغَالِيًا.

٥ - وقياس مصدر فَعْلَلَ وما ألحق به: فَعْلَلَة، كدَحرج دَحْرَجَة وَزَلَزَل زَلْزَلَة، وَوَشَّسَ وَوَسَّسَة، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَة، وَفَعَّلَالَ بكسر الفاء، إن كان مضاعفاً، نحو زَلَزَلَ زَلْزَالًا، وَوَسَّسَ وَسَّوَسًا، وهو في غير المضاعف سَمَاعِي ك سَرَّهَفَ سِرَّهَافًا^(١)، وإن فُتِح أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُرَاد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ شَرُّ الْوَسْوَاسِ﴾^(٢) أي الموشَّوس.

٦ - وقياس مصدر فاعل: الإفعال بالكسر والمُفَاعلة، ك قاتل قتالاً ومُقاتلة، وخاصَم خصاماً، ومُخاصمة. وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الإفعال، كياسر مُياسرة، ويامن مُيامنة. هذا هو القياس.

(١) سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه.

(٢) سورة الناس، الآية (٤).

وما جاء على غير ما ذكر فشاؤ، نحو كَذَبَ كَذَاباً، والقياس تكذيباً، وكقوله:
 بَاتَ يُنْزِي ذُلُّهُ تَنْزِيّاً كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيّاً^(١)
 والقياس: تَنْزِيَةً. وقولهم: تَحْمَلُ تَحْمُلاً بكسر التاء والحاء وشد الميم، والقياس تَحْمُلاً.
 وتراعى القوم رَمِيّاً، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور. والقياس: تَرَامِيّاً.
 وخَوَّلَ الرجل حَيْقَلاً: ضعف عن الجماع، والقياس حَوْقَلة، واقتصر جلده قُشْغَرِيَّةً، بضم
 ففتح فسكون: أي أخذته الرعدة والقياس أقشعراً.
 فائدة - كل ما جاء على زنة تُفْعَال فهو بفتح التاء، إلا يَبْيِثَان وتَلْقَاءُ، والتَنْضَال، من
 المناضلة، وقيل هو اسم، والمصدر بالفتح.

تنبيهات: فيما يصاغ للدلالة على المَرَّة والهيئة، والمصدر الميمي:

الأول: يصاغ للدلالة على المَرَّة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن «فَعْلَةٌ» بفتح فسكون،
 كجلس بجلْسَةٍ، وأكل أكلَةً. وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء، فيُدَلَّ على المرة بالوصف،
 كَرَجِم رَجْمَةً واحدة.

وَيُصَاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن «فَعْلَةٌ» بكسر فسكون، كجلس
 بجلْسَةٍ، وفي الحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ». وإذا كانت التاء في مصدره الأصلي دُلَّ على
 الهيئة بالوصف، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عظيمة.

والمرة من غير الثلاثي، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقه، وإن كانت التاء في مصدره
 دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. ولا يُبْنَى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، وشذَّ خِمْرَةٌ ونِقْبَةٌ
 وعِمَّةٌ، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتعمَّم الرجل.

الثاني: عندهم مصدر يقال له «المصدر الميمي» لكونه مبدوءاً بميم زائدة.

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو مَنَصَّر
 ومَضْرَب، ما لم يكن مثلاً صحيح اللام، تحذف فاؤه في المضارع كَوَعَدَ، فإنه يكون على زنة
 مَفْعِل، بكسر العين، كموعد وموضع. وشذَّ من الأول: المرجع والمَصِير، والمعرفة، والمقدرة،
 والقياس فيها الفَتْح. وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والآخر مثلاً، فالشذوذ في حالتي الكسر
 والضم.

ومن غير الثلاثي: يكون على زنة اسم المفعول، كمُكْرَم، ومُعْظَم، ومُقام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يُزَاد على اللفظة ياء
 مشددة، وتاء التأنيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمجية، والمدنية.

(١) كذا روي البيت في التهذيب والصحاح. وانظر هامش اللسان: مادة (ش ه ل).

اسم الفاعل

هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالباً، نحو ناصر، وضارب، وقابل، ومادّ، وراق، وطاوٍ، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلَّاً قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعلال.

ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كـ مُدَحِّرَجٍ وَمُنْطَلِقٍ وَمُسْتَخْرِجٍ، وقد شدَّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي أَشْهَبُ فهو مُشْهَبٌ، وأَحْصَنُ فهو مُحْصَنٌ، وأَلْفَجُ بمعنى أفلس فهم مُلْفَجٌ، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعال على فاعِل، نحو أعشب المكان فهو عاشِبٌ، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفْعِل.

[صيغ المبالغة]:

وقد تحوّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صيغ المبالغة، وهي فَعَّالٌ: بتشديد العين، كـ أَكَّالٌ وشَرَّابٌ. ومِفْعَالٌ: كـ مَنَحَارٍ. وفَعُولٌ كـ غَفُورٍ. وفَعَّيْلٌ: كـ سَمِيعٍ. وفَعِّلٌ: بفتح الفاء وكسر العين كـ حَزِيرٍ.

وقد شُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فَعَّيْلٌ: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كـ سِكَّيرٍ. ومِفْعِيلٌ: بكسر فسكون كـ مِغْطِيرٍ، وفَعَّلَةٌ: بضم ففتح، كهَمْزَةٌ، ولَمْزَةٌ. وفاعولٌ: كفاروق. وفَعَالٌ، بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كـ طَوَالٌ وكُبَارٌ، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَتَكْرَؤًا مَكْرًا كُبَارًا﴾^(١).

وقد يأتي «فاعل» مراداً به اسم المفعول قليلاً، كقوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٢) أي مَرْضِيَةٍ، وكقول الشاعر:

دِعِ المكارم لا ترحلْ لِبَغِيَّتِهَا واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي^(٣)
أي المطعوم المكسي، كما أنه قد يأتي مراداً به النسب، كما سيأتي.

وقد يأتي فعيل مراداً به فاعِل، كـ قَدِيرٍ بمعنى قادر. وكذا فَعُولٌ بفتح الفاء، كـ غَفُورٍ بمعنى غافر.

(١) سورة نوح، الآية (٢٢).

(٢) سورة الحاقة، الآية (٢١).

(٣) البيت للخطيب يهجو الزبرقان بن بدر من رؤساء بني تميم.

اسم المفعول

هو ما اشتقَّ من مصدر المبني للمجهول، لن وقع عليه الفعل.
وهو من الثلاثي على زنة «مَفْعُول» كمنصور، وموعد، ومَقُول، ومَبِيع، ومَزْمِي، ومُوقِي، ومَطْوِي. أصل ما عدا الأولين مَقْوُول، ومَبْيُوع، ومَزْمُوي، ومَطْوُوي، كما سيأتي في باب الإعلال.

وقد يكون على وزن فَعِيل كقَتِيل وجريح. وقد يجيء مفعول مراداً به المصدر، كقولهم: ليس لفلان مَعْقُول، وما عنده معلوم: أي عَقْل وَعِلْم.
وأما من غير الثلاثي، فيكون كاسم فاعله، ولكن بفتح ما قبل الآخر، نحو مُكْرَم، ومُعْظَم، ومُسْتَعَان به.

وأما نحو مُخْتَار ومُعْتَد ومُنْصَب ومُحَابَّ ومُتَحَابَّ، فصالح لاسمي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

هي لفظ مَصْرُوع من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت.
ويغلب بناؤها من لازم باب فَرِحَ، ومن باب شَرَفَ؛ ومن غير الغالب نحو سَيِّد ومَيِّت:
من ساد يسود ومات يموت، وشَيْخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها إثنا عشر وزناً: اثنان مختصان بباب فَرِحَ، وهما:

١ - «أَفْعَل» الذي مؤنثه «فَعْلَاء»، كأَحْمَرٍ وَحَمْرَاء.

٢ - «فَعْلَان» الذي مؤنثه «فَعْلَى»، كعِطْشَانَ وَعِطْشَى.

وأربعة مختصة بباب شَرَفَ، وهي:

١ - «فَعَلَّ» بفتحتين، كحَسَنٍ وَبَطَلٍ.

٢ - «وَفْعَل» بضمتين كجُنُبٍ، وهو قليل.

٣ - «فُعَال» بالضم، كسُجَاعٍ وَفُرَاتٍ.

٤ - «فَعَال» بالفتح والتخفيف، كرجل جَبَّانٍ، وامرأة حَصَّانٍ، وهي العفيفة.

وستة مشتركة بين البابين:

١ - «فَعِل» بفتح فسكون، ك سَبَطَ^(١) وَضَحَم. الأول: من سَبَط بالكسر، والثاني: من ضَحَم بالضم.

٢ - «فَعِل» بكسر فسكون: ك صَفَر وِيلَح، الأول: من صَفَر بالكسر، والثاني: من مَلَح بالضم.

٣ - «فَعِل» بضم فسكون، ك حَزَّ وَضَلَب. الأول: من حَزَّ، أصله حَزِر بالكسر، والثاني من ضَلَب بالضم.

٤ - «فَعِل» بفتح فكسر، ك فَرِح وَنَجَس. الأول: من فَرِح بالكسر، والثاني: من نَجَس بالضم.

٥ - «فَاعِل»: ك صاحب وظاهر. الأول: من صَحِب بالكسر، والثاني: من طَهَّر بالضم.

٦ - «فَعِيل» ك بخيل وكرم. الأول: من بَخِل بالكسر، والثاني: من كَرُم بالضم. وربما اشترك «فَاعِل» و«فَعِيل» في بناء واحد، ك ماجد ومجيد، ونابه ونبيه.

وقد جاءت على غير ذلك، ك شَكُس بفتح فضم، لسيء الخلق.

ويطرد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدل القامة، ومنطلق اللسان، كما أنها قد تُحوَّل في الثلاثي إلى زنة «فاعل» إذا أريد بها التجدد والحدوث: نحو زيد شاجع أمس، وشارف غداً، وحاسن وجهه، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان:

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فَرِح، يُغَلَم أن لها ثلاثة أحوال، باعتبار نسبتها لموصوفها، فمنها ما يحصل ويُشرع زواله، كالفرح والطرب. ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائر بين الألوان، والغيوب، والجلى، كالخمرة، والشمرة، والخمق، والعمى، والغتد، والهتيف. ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالزوي والعطش، والجوع والشبع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن «فَعِيلًا» يأتي مصدرًا، وبمعنى فاعِل، وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة. ويأتي أيضاً بمعنى مُفَاعِل، بضم الميم وكسر العين، ك جليس وسمير، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفَعَّل بضم الميم وفتح العين، ك حكيم بمعنى مُحَكَّم، وبمعنى مُفَعِّل بضم

(١) سَبَط: قصير.

الميم وكسر العين، ك بديع بمعنى مُبْدِع. فإذا كان فعيل بمعنى فاعِل أو مُفَاعِل أو صفة مشبهة، لحقته تاء التانيث في المؤنث، نحو رَحِيمة، وشريفة، وجليسة، ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: ك رجل جريح وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعة للموصوف، نحو صفة ذميمة، وتخصلة حميدة.

وسيأتي ذلك في باب التانيث إن شاء الله تعالى.

اسم التفضيل

١ - هو الإسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

٢ - وقياسه أن يأتي على «أَفْعَل» ك زيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتت بغير همزة، وهي خَيْرٌ، وَشَرٌّ، وَحَبٌّ، نحو خَيْرٌ منه، وَشَرٌّ منه، وقولُه: (وَأَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا)

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهُنَّ بالهمزة على الأصل كقوله: (بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ)

وكقراءة بعضهم: «سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ»^(١) بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله ﷺ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَذْوُمُهَا وَإِنْ قَلَّ». وقيل: حذفتها ضرورة في الأخير، وفي الأولين، لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سيأتي.

٣ - وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فِعْلٌ، وشذ ما لا فعل له: ك هو أَقْمَنُ^(٢) بكذا: أي أحق به، وَالْأَصْرُ من شَيْطَانٍ^(٣) بَنَوُهُ من قولهم: هو لص أي سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً، وشذ: هذا الكلام أَخْصَرُ من غيره، من اختُصِرَ المبني للمجهول، ففيه شذوذ آخر كما سيأتي، وسمح هو أعطاهم بالدرهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره، وبعضهم جَوَّزَ بناءً من أفعل مطلقاً، وبعضهم جوزَه إن كانت الهمزة لغير النقل.

(١) سورة القمر، الآية (٢٦).

(٢) أقمن: أجدر والمضارع قمين: أي جدير.

(٣) شطاظ بكسر الشين: لص مشهور من بني ضبة.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفاً، فخرج نحو عسى وَلَيْسَ، فليس له أَفْعَل تفضيل.
 الرابع: أن يكون حَدَّثُهُ قابلاً للتفاوت: فخرج نحو مات وَفَيَّي، فليس له أَفْعَل تفضيل.
 الخامس: أن يكون تاماً، فخرجت الأفعال الناقصة، لأنها لا تدل على الحدث.
 السادس: ألا يكون مَنفِيّاً، ولو كان النفي لازماً. نحو ما عاج زيد بالدواء، أي ما انتفع به،
 لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أَفْعَل الذي مؤنثه فغلاء، بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو خلية، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أَفْعَل مطلقاً، وعليه دَرَجَ المتنبي يخاطب الشيب، قال:
 أبعد بعِدَّت بياضاً لا بياض له لأنت أسودُ في عَيْنِي من الظُّلم
 وقال الرضي في شرح القافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة،
 فقد يُصاغ من مصدرها، نحو فلان أبلُّه من فلان، وَأَزَعَنُ، وأَحَمَقُ منه.

والثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة، لئلا يلتبس بالآتي من المبني للفاعل، وشمع
 شدوداً هو «أزهى مِنْ ديك»، و«أشغل مِنْ ذات التَّحْيِينِ»، وكلامٌ أَخْصَرُ من غيره، من زُهي
 بمعنى تكبر، وشغل، واختصر، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل إن الأول قد ورد فيه زَهَا يَزْهُو،
 فإذا لا شُدُود فيه.

٤ - ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرّداً من أل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مُدَكِّراً، وأن
 يُؤْتَى بعده بِجَمْرٍ جازةً للمفضّل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبِنَا
 مِنَّا﴾^(١)، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ
 وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ
 اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢).

وقد تُحذف مِنْ وَمَدْخُولُهَا نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^(٣) وقد جاء الحذف
 والإثبات في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾^(٤).

الثانية: أن يكون فيه أل، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه، وألاً يُؤْتَى معه بِمِنْ، نحو
 محمد الأفضل، وفاطمة الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، واليهنات
 الفضليات، أو الفضلُ.

(٢) سورة التوبة، الآية (٢٤).

(٤) سورة الكهف، الآية (٣٤).

(١) سورة يوسف، الآية (٨).

(٣) سورة الأعلى، الآية (١٧).

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل في قول الأعشى:
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيٍّ وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ
فَخُرِّجْ عَلَى زِيَادَةِ «أَل»، أو أَنَّ «مِنْ» متعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبْدَلاً مِنْ أَكْثَرِ
الموجودة.
الثالثة: أَنْ يَكُونَ مِضَافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة، التزم فيه الأفراد والتذكير، كما يُلْزَمَانِ المجرّد، لاستهوائيهما
في التنكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال،
وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١): فعلى تقدير موصوف
محذوف، أي أول فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقة وعدمها، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي
كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ﴾^(٣)
بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثاني.

٥ - وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على
الآخر فيها.

الثانية: أن يُراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما
وصف مشترك، كقولهم: العسلُ أخلّى من الحَلِّ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء، والمعنى: أن العسل
زائد في حلاوته على الحَلِّ في حُموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: «الناقصُ
والأشجُّ أعدلا بني مَرْوَانَ»^(٤): أي هما العادلان، ولا عدلٌ في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب
المطابقة؛ وعلى هذا يُخْرِجُ قولُ أبي نُؤاس:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَضْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
أي صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العَرُوضِيِّينَ: فاصلة صُغْرَى وفاصلة كُبْرَى. وبذلك
يندفع القول بلحن أبي نواس في البيت، اللهمَّ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنْ مَرَادَهُ التَّفْضِيلَ، فيقال إذ ذاك

(١) سورة البقرة، الآية (٤١).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٢٣).

(٣) سورة البقرة، الآية (٩٦).

(٤) الناقص: هو يزيد بن الوليد، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبد العزيز، لأنه كان قد
أصيب بشجة في رأسه تركت أثراً وعلامة.

بلحنه، لأنه كان يُلزِمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

تنبيهان:

الأول: مثل اسم التفضيل في شروطه فعلُ التعجب، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه.

وله صيغتان: ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، نحو ما أَحَسَّنَ الصَّدَقَ! وأَحْسِنْ بِهِ! وهاتان الصيغتان هما المَبْرُوبُ لهما في كُتُب العربية، وإن كان صيغه كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَفْوَاحًا فَأَخِيَّاكُمْ﴾^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا!» وقولهم: لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا!... وقوله:

يا جارتنا ما أَنْتِ جاره!^(٢)

وأصل أَحْسِنَ بزيدي! أَحْسَنَ زَيْدٌ، أي صار ذا حُسن، ثم أريد التعجب من حسنه، فَحَوَّلَ إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت البناء في الفاعل، لتحسين اللفظ. وأما ما أَفْعَلَهُ! فَإِنَّ «ما»: نكرة تامة، وَأَفْعَلْ: فعل ماضٍ، بدليل لحاق نون الوقاية في نحو: ما أَحوجني إلى عفو الله.

الثاني: إذا أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فأنت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفي تمييزاً لإسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو فلان أَشَدُّ استخراجاً للفوائد، وما أَشَدُّ استخراجه، وَأَشَدُّ باستخراجه.

إِسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

١ - هما اسمان مَصْوَغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

٢ - وهما من الثلاثي على وزن «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، أو معتلاً اللام مطلقاً، كَمَنْصَرٍ، وَمَذْهَبٍ، وَمَرْمَى، وَمَوْقَى، وَمَسْعَى، وَمَقَامٍ، وَمَخَافٍ، وَمَرْضَى.

وعلى «مَفْعِل» بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثلاً مطلقاً في غير معتل اللام، كمَجْلِسٍ، وَمَبِيعٍ وَمَوْعِدٍ، وَمَيْسِرٍ، وَمَوْجِلٍ، وقيل إن صححت الواو في المضارع،

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨).

(٢) عجز بيت لأعشى بن قيس بن ثعلبة، وصدده:

بَاثٌ لَتَخْرُجُنَا عَفَاةً

كَوَجَلْ يُوَجَلْ، فهو من القياس الأول.

ومن غير الثلاثي: على زنة اسم مفعوله، كَمْكُزِمَ وَمُسْتَخْرَجَ وَمُسْتَعَانَ.
ومن هذا يعلم أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتميز بينها بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.

٣ - وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن «مفعلة»، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كمَأْسَدَة، وَمَسْبَعَة، وَمَبْطَحَة، وَمُقْتَاة: من الأسد، والسبع، والبطيخ، والقيثاء.

٤ - وقد شُيِّعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجد: للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسجد فيه، والمَطْلَع، والمَشْكِن، والمَنْسِك، والمَنْبِت، والمَرْقُ، والمَسْقُط، والمَفْرَق، والمَحْشِر، والمَجْزِر، والمَطْنَة، والمَشْرِق، والمَغْرِب. وسمع الفتح في بعضها، قالوا: مَشْكَن، وَمَنْسَك، وَمَفْرَق، وَمَطْلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المَجْمِيع بالكسر. قالوا: والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المَرْصُفِي في «الوسيلة»: هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطاً، وإلا صح الفتح، كقولك أَسْجُدْ مَسْجِدَ زَيْدٍ تُعْذُ عَلَيْكَ بَرَكَتُهُ، بفتح الجيم، أي في الموضع الذي سجد فيه. وقال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجد، بالفتح لا غير اهـ. فكأنه أوجب الفتح فيه.

اسم الآلة

١ - هو اسم مَصْبُوعٌ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته.
٢ - وله ثلاثة أوزان: مِفْعَال، ومِفْعَل، ومِفْعَلَة، بكسر الميم فيها نحو: مِفْتَاح، ومِنْشَار، ومِقْرَاض، ومِخْلَب، ومِيزِد، ومِشْرَط، ومِكنَسَة، ومِقرعة، ومِصفاة. وقيل: إن الوزن الأخير فرع ما قبله.

وقد خرج عن القياس ألفاظ منها: مُشْغَط، ومُنْخُل، ومُنْضَل، ومُدْق، ومُذْهِن، ومُكْحَلَة، ومُخْرَضَة، بضم الميم والعين في الجميع^(١).
وقد أتى جامداً على أوزان شَتَّى، لا ضابط لها، كالفأس، والقُدوم، والسكين وهَلْمٌ جَرًّا.

(١) المنصل: السيف. والمحرضة: إناء الحرض بضميتين. وهو الأُشْتَان. قال الرضي نقلاً عن سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية: أي أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة، وكذا أخواتها، فلم يكن مثل المكحلة والمصفاة. فلذا جاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة.

التقسيم الثالث للإسم من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً

١ - ينقسم الإسم إلى مذكر ومؤنث: فالمذكر كرجل، وكتاب، وكربي. والمؤنث نوعان: حقيقي، وهو ما دلَّ على ذات حرة، كفاطمة وهند. ومجازي، وهو ما ليس كذلك، كأذن، وفار، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث، أو إشارته، أو لحقوق تاء التأنيث في الفعل، نحو هذه الشمس رأيتها طلعت، أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من اسم عدده كثلث آبار.

٢ - وينقسم المؤنث إلى لفظي: وهو ما وُضِعَ للمذكر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزكرياء والكُفْرَى. وإلى معنوي، وهو ما كان علماً للمؤنث وليس فيه علامة، كمرزيم وهند وزينب، وإلى لفظي ومعنوي، وهو ما كان علماً للمؤنث وفيه علامة، كفاطمة، وسلمى، وعاشوراء، مُسمًى به مؤنث.

٣ - ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحتَجَّ فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث فله علامتان: الأولى: التاء، وتكون ساكنة في الفعل، نحو قامت هند. ومتحركة فيه، نحو هي تقوم. وفي الاسم، نحو صائمة وظريفة. وأصل وضع التاء في الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائض وحائل، وفارك، وثيب، ومُرضِع وعائس^(١). وأما دخولها على الجامد المشترك معناه بينهما، فسماعي، كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وفتى وفتاة.

ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها:

أحدها: «فعول» بمعنى فاعل، كرجل صبور وامرأة صبور، ومنه: «وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا»^(٢)، أصله بغوياً: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فعول لقل: بَغُوا كَ نَهُوا، مردود بأن نَهُوا شاذٌّ، في قولهم رجل نَهَوَّ عن المنكر، وأما قولهم امرأة ملولة، فالتاء فيه للمبالغة، إذ يقال أيضاً رجل ملولة، وأما عدوَّة فشاذ، وسَوَّغَ الحمل على صديقه. وإذا كان «فعول» بمعنى مفعول، لحقته التاء، نحو جمل ركوب، وناقرة ركوبة.

(١) الفارك: المبيضة لزوجها. والمرضع: ذات الولد. أما المرضعة فهي المتسأجرة للإرضاع أو التي ترضع ولدها فعلاً. والعائس: البكر التي فاتها الزواج.

(٢) سورة مريم، الآية (٢٨).

ثانيها: «فعل» بمعنى مفعول إن تبع موصوفه، كرجل جريح، وامرأة جريح، فإن كان بمعنى فاعل، أو لم يتبع موصوفه، لحقته، كامرأة رحيمة، ورأيت قتيلة.

ثالثها: «مفعال» كمهذار، وشذ ميقانة.

رابعها: «مفعيل» كمعطير، وشذ مشكينة. وقد شمع حذفها على القياس.

خامسها: «مفعل» كمعشم.

وقد تزداد التاء لتمييز الواحد من جنسه، كلبين ولبينة، وتمز وتمرة، ونمل ونملة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة، ولعكسه في كمء وكمأة. وللمبالغة، كراوية. ولزيادتها كعلامة. ولتعويض فاء الكلمة كعدة، أو عينها كإقامة، أو لامها كسنة، أو مدة كتزكية. ولتعريب العجيب، نحو كبلجة في كبلج: إسم لمكيال. وتزداد في الجمع عوضاً عن ياء النسب في مفردة، كأشاعته وأزارقة، ولجود تكثير البنية، كقرية، وغرفة، أو للإلحاق بمفرد، كصيارفة، للإلحاق بكراهية.

العلامة الثانية: الألف. وهي قسمان: مفردة، وهي المقصورة، كحبلَى وبُشْرَى؛ وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتقلب هي همزة، كحمراء وعذراء.

وللمقصورة أوزان: منها:

فَعَلَى: بضم ففتح، نحو أَرَبَى: للداهية، وأدَمَى: لموضع، وكذا شُعْبَى، قال جرير:
أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيباً أَلُؤْماً لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَابَا
وَفَعَلَى: بضم فسكون، كَبُهْمَى نبت، وحَبْلَى صفة، وبُشْرَى مصدر.

وَفَعَلَى: بفتحات، كَبَرْدَى اسم لنهر، قال حسان:

يَشْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
وَحَيْدَى: للحمار السريع في مشيه، وبَشَكَى: للناقة السريعة.

وَفَعَلَى: بفتح فسكون كَمَوْضَى جمعاً، وَنَجْوَى مصدر، وسَبْعَى صفة.

وَفَعَالَى: بالضم والتخفيف، كَحُبَارَى: لطائر، وشُكَارَى: جمعاً، وعُغْلَادَى: صفة للشديد من الإبل.

وَفَعَلَى: بضم ففتح العين المشددة، كَسُهْمَى: للباطل.

وَفَعَلَى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كَسِبْطَرَى: لمشية فيها تبخثر.

وَفَعَلَى: بكسر فسكون نحو حَجَلَى، جمع حَجَلَة بفتحات: إسم لطائر، وظَوْبَى، جمع ظَوْبَان، بفتح فكسر: إسم لدويبة مُتَنَتِة الرائحة. ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا

هذان اللفطان وذكري مصدرأ. وهذا الوزن إن لم يكن جمعاً ولا مصدرأ، فإن لم ينون فألفه للتأنيث، كقِسْمَة ضِيْرَى: أي جائرة، وإن نون، فألفه للإلحاق، نحو عِزْهَى: لمن لا يلهو؛ وإن نون عند بعض ولم ينون عند آخرين، ففيه وجهان، كذفرى لعظم خلف أذن البعير.

وَفُعِّلَى: بكسرتين، مشدد العين، نحو هَجِيْرَى: للهذيان، وَحِثِيَى: مصدر حَثَّ.

وَفُعْلَى: بضميتين مشدد اللام ك حُدْرَى: من الحَذَر، وَكُفْرَى: إسم لوعاء الطَّلَع.

وَفُعْلَى: بضم ففتح العين مشددة ك لُعَيْرَى: للغز، وَخُلَيْطَى: للاختلاط.

وَفُعْأَى: بضم ففتح العين المشددة ك خُبَّأَزَى وَشُقَّأَزَى: لبنتين، وَحُضَّأَرَى: لطائر.

وللممدودة أوزان منها:

فَعْلَاء: بفتح فسكون ك صحراء: إسمأ، وَرَغْبَاء: مصدرأ، وَطَرَفَاء: جمعأ في المعنى، وحمراء: صفة لمؤنث أفعل، وَهَظْلَاء: صفة لغيره، ك ديمة هَظْلَاء.

وَأَفْعِلَاء: بفتح وسكون، مثلث العين، مخفَّف اللام، كأربعاء لليوم المعروف.

وَفُعْلَاء: بضميتين بينهما ساكن، كقُرْفُصَاء. لهيئة مخصوصة في القعود.

وَفَاعُولَاء: كتاسوعاء وعاشوراء: للتاسع والعاشر من المحرم.

وَفَاعِلَاء: بكسر العين كقاصِيعاء وناقفاء: لبأني جُحْر اليربوع.

وَفُعْلِيَاء: بكسرتين بينهما سكون، مخفف الياء، ك كِبْرِيَاء.

وَفُعْلَاء: بفتح العين، وتثليث الفاء، ك جَنَفَاء بفتحات: لموضع، وَسِيْرَاء: بكسر ففتح: لثوب خز مخطَّط، وَنَفْسَاء: بضم ففتح.

وَفُنْعُلَاء: بضميتين بينهما سكون، ك خنفساء: للحيوان المعروف.

وَفُعِيلَاء: بفتح فكسر، ك فريثاء بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.

وَمَفْعُولَاء: ك مشيوخاء: جمع شيخ.

وما تقدم عُليم أن هناك أوزاناً مشتركة بينهما، وهي فَعْلَى، بفتح فسكون ك سَكْرَى وصَحْرَاء، وَفُعْلَى: بضم ففتح ك أَرَبَى وَحَنَفَاء، وَفَعْلَى، بفتحات ك جَمَزَى: لسرعة العدو، وَجَنَفَاء: لموضع، وَأَفْعَلَى: بفتح فسكون ففتح، ك أَجْفَلَى: للدعوة العامة، وَأَرْبَعَاء: لليوم المعروف.

والممدود القياسي: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزِمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أَوَّلَه همزة وصل، نحو ازْعَوْ ازعواء، وابتغى ابتغاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: احمرَّ احمراراً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً. وكذا مضدُّ كلِّ فعل معتلُّ اللام يوازن أَفْعَلْ، كَأَعْطَى إعطاءً، وأَمْلَى إملاءً، فإن نظيره من الصحيح أَكْرَمَ إكراماً، وأَحْسَنَ إحساناً. وكذا كل ما كان مفرد الأفعلة، كِكَسَاءٍ وأَكْسِيَةٍ، وِرْدَاءٍ وأَرْدِيَةٍ، فإن نظيره من الصحيح حَمَارٌ وأَحْمَرَةٌ، وسِلَاحٌ وأَسْلِحَةٌ. وكذا كل مصدر لَفْعَلْ بفتحتين دالاً على صوت أو داء، كالرُّغَاءِ: لصوت البعير، والثُّغَاءِ: لصوت الشاة، فإن نظيره الصراخ، وك المُنْشَاءِ، فإن نظيره الرُّكَام.

والسماعي منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعاً: الفتى: واحد الفِتْيَانِ، والحِجَا: أي العقل، والسِّفَا: أي الضُّوء، والثَّرَى: أي التراب.

ومن الممدود سماعاً الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والجِذَاء بالكسر: للنعل، والفُتَاء بالضم: لحدائة السنّ، والسَّنَاء بفتح السين للشرف.

٣ - وقد اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله:

لَا بَدْءَ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ^(١)

واختلفوا في مدّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازوه الكوفيون، وحجّتهم قول الشاعر:

سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

التقسيم الخامس للاسم

من حيث كونه مفرداً، أو مثنى، أو جمعاً

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مثنى ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبيّنة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مُطْلَقاً، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون كرجلان وامرأتان،

(١) عجزه:

وإِنْ تَخَنَّى كُلُّ عَزْدٍ وَدَيْزٍ

وكتّابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتّابين وقلمين فليس منه كِلاًّ وكِلْتا، واثنان ك اثنتان، وزَوْج، وشَفْع، لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة.

٢ - وشرط الاسم الذي يراد تثنيته.

أن يكون مفرداً، فلا يُثنى المجموع ولا المثني، بأن يُقال رجلانان وزيدونان. وأن يكون معرباً، وأما اللذان وهذان، فليسا بمُثنَّيَّين، وكذا مؤنثهما، وإنما هما على صورة المثني.

وأن يكونا متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال العُمران بضم ففتح في أبي بكر وعَمَر، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العُمران، بفتح فسكون، في عَمَرٍ وعُمَر، لعدم الاتفاق في الوزن. ولا للعَيْنان في الباصرة والجارية، لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون مُتَكَرِّراً، فلا يُثنى العَلَمُ باقياً على عِلْمِيته. وأن يكون له مُمَازِل، فلا يُثنى الشمس والقمر، لعدم المماثلة، وقولهم القَمَران للشمس والقمر تغليب.

وَألا يستغنى بثنية غيره عنه، فلا يُثنى سواء للاستغناء عن تثنيته بثنية سِيٍّ.

٣ - والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكّر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير. فجمع المذكر السالم، هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزيدون والصالحون، والزيدين والصالحين.

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمع: إما أن يكون جامداً أو مشتقاً، ولكل شروط.

فیشترط في الجامد: أن يكون عِلْماً للمذكّر عاقل، خالياً من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رَجُلُون، لعدم العلمية، ولا في زينب: زَيْنُون، لعدم التذكير، ولا في لاحق عِلْم لفرس: لاحقون، لعدم العقل، ولا في طَلْحَة: طَلْحَتُون، لوجود التاء، ولا في سيبويه: سَيِّبُونُهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فَعْلَاء، ولا فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضِع مُرْضِعُون، لعدم التذكير، ولا في نحو فارِه صفة فَرَس فارِهون، لعدم العقل، ولا في علامة عَلَامَتُون، لوجود التاء، ولا في نحو أحمر أحمرُون، لجيئته على وزن أفعل الذي مؤنثه **مؤنثه** فعلاء، وشذ قول حكيم الأعور بن عياش الكلبي:

فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ خَلَائِلَ أَشْوَدِيْنَ وَأَحْمَرِيْنَ
ولا في نحو عَطْشَان: عطشانون، لكونه على فعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا في نحو

عَذَل وَصَبُور وَجَرِيح: عَذَلُونَ. وَصَبُرُونَ، وَجَرِيحُونَ، لاسْتَوَاءَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ فِيهَا.

وَجَمَعَ الْمُؤنَّثُ السَّالِمَ: مَا دَلَّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ، بِزِيَادَةِ أَلْفٍ وَتَاءٍ عَلَى مَفْرَدِهِ، كَفَاطِمَاتٍ، وَزَيْنَبَاتٍ، وَهَذَا الْجَمْعُ يَنْقَاسُ فِي جَمِيعِ أَعْلَامِ الْإِنَاثِ، كَزَيْنَبٍ وَهِنْدٍ وَمَرِيَمَ. وَفِي كُلِّ مَا خَتَمَ بِالتَّاءِ مُطْلَقًا، كَفَاطِمَةُ وَطَلْحَةُ، وَيَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ إِمْرَأَةٌ، وَشَاةٌ، وَقُلَّةٌ بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ: لِاسْمِ لُغْبَةٍ، وَأَمَّةٌ، لِعَدَمِ وِرْوَدِهَا.

وَفِي كُلِّ مَا لَحِقَتْهُ أَلْفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا: مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ، كَسَلَمَى وَحَبْلَى وَصَحْرَاءَ وَحَسَنَاءَ. وَيَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ فَعْلَاءُ مُؤنَّثِ أَفْعَلٍ، وَفَعْلَى مُؤنَّثِ فَعْلَانٍ، فَلَا يَجْمَعَانِ هَذَا الْجَمْعَ، كَمَا لَا يَجْمَعُ مَذْكَرُهُمَا جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا، وَفِي مَصْغَرٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ كَحُبَيْلٍ وَدُرَيْهِمَ، وَفِي وَصْفِهِ أَيْضًا، كَشَاخِصٍ صِفَةُ جَبَلٍ، وَمَعْدُودٍ صِفَةُ يَوْمٍ.

وَفِي كُلِّ خُمَاسِيٍّ لَمْ يُشْمَعْ لَهُ جَمْعٌ تَكْسِيرًا، كَشُرَاقٍ وَحَمَامٍ وَاضْطَبِلٍ. وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَمَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، كَسَمَوَاتٍ وَسِجِلَّانٍ وَأُمَهَاتٍ.

كيفية التنثية:

إِذَا كَانَ الْأِسْمُ الَّذِي تُرِيدُ تَنْثِيَتَهُ صَحِيحًا، أَوْ مَنْزَلًا مَنْزِلَةَ الصَّحِيحِ، كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَظَبْيٍ وَذَلْوٍ، زِدْتَ الْأَلْفَ وَالنُّونَ، أَوْ الْيَاءَ وَالنُّونَ، بِدُونِ عَمَلِ سِوَاهَا، فَتَقُولُ: رَجُلَانِ، وَامْرَأَتَانِ، وَظَبْيَانِ.

وَإِذَا كَانَ مَنْقُوصًا مَحْذُوفَ الْيَاءِ كَقَاضٍ وَدَاعٍ، زِدْتَهَا فِي التَّنْثِيَةِ، فَتَقُولُ: قَاضِيَانِ وَدَاعِيَانِ.

وَإِذَا كَانَ مَقْصُورًا، وَتَجَاوَزَتْ أَلْفُهُ ثَلَاثَةَ، قَلْبَتَهَا يَاءً كَحُبْلَى وَمُسْتَدْعَى، فَتَقُولُ حُبْلَيَانِ وَمُسْتَدْعَيَانِ، **وَشَذَّ** فَهَقَّرَانِ، وَخَوْزَلَانِ بِالْحَذْفِ، فِي تَنْثِيَةِ قَهْقَرَى وَخَوْزَلَى^(١) وَكَذَا تَقَلَّبَ يَاءُ إِذَا كَانَتْ ثَالِثَةً مُبَدَّلَةً مِنْهَا، كَفَتَيَّانِ وَرَحَيَّانِ فِي فَتَى وَرَحَى، فَرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَوْ بَقِيَتْ، وَحَذَرًا مِنَ التَّبَاسِ الْمَفْرُودِ بِالْمُثَنَّى حَالِ إِضَافَتِهِ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَوْ حُذِفَتْ. وَشَذَّ فِي جَمَى جِمَوَانٍ بِالْوَاوِ، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُبَدَّلَةٍ وَأَمِيلَتْ، كَمَتَى عِلْمًا، فَتَقُولُ فِي التَّنْثِيَةِ مَتَيَّانِ.

وَتَقَلَّبَ أَلْفُ الْمَقْصُورِ وَأَوَّأَ إِذَا كَانَتْ مُبَدَّلَةً مِنْهَا كَعَصَاً وَقَفَاً، فَتَقُولُ عَصَوَانِ وَقَفَوَانِ، وَشَذَّ فِي رِضًا رِضَيَّانِ بِالْيَاءِ، مَعَ أَنَّهُ أَوَّيٌّ، وَكَذَا تَقَلَّبَ وَأَوَّأَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُبَدَّلَةٍ وَلَمْ تُثْمَلْ، كَلَدَى إِذَا مَسَّيَ بِهِمَا، فَتَقُولُ لَدَوَانِ وَإِدَوَانِ.

وَإِذَا كَانَ مَمْدُودًا، فَيَجِبُ إِبْقَاءُ هَمْزَتِهِ إِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً، كَقَرَّاءَانِ وَوُضَّاءَانِ، فِي تَنْثِيَةِ قَرَّاءٍ

(١) الْقَهْقَرِيُّ: الرَّجُوعُ إِلَى خَلْفٍ. وَالْخَوْزَلِيُّ: مُشِيَّةٌ فِيهَا تَثَاوُلٌ، وَيُقَالُ فِيهَا الْخَيْزَلِيُّ.

وُضَاء، الأول الناسك، والثاني وضيء الوجه ويجب قلبها واواً، إن كانت للتأنيث، كحمراوان وصحراوان، في حمراء وصحراء. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، كعشواء فنقول عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيها، وشذَّ حَمَرايان بالياء، وَخُنْفُسان وعاشوران وَفُزْفُصان، بالحذف في تثنية خُنْفُساء وَعَاشُوراء، وَفُزْفُصاء. وإذا كانت همزته بدلاً من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وحياء أصلهما: كِساو وَحَيَّاي، فنقول: كساوان وحيَوان، أو كساءان وحياءان^(١).

وإذا كانت همزته للحاق، كعِلْبَاء وَقُوبَاء^(٢) بالموحدة، زيدة الهمزة فيهما، للحاق بقرطاس وَقُورَاس، بضم فسكون، وهو أنف الجبل، ترجح القلب على التصحيح، فنقول عِلْبَوان وَقُوبَوان، أو عِلْبَآن وَقُوبَآن. وقيل: التصحيح فيه أرجح.

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحاً زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه، بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصاً حذفت ياءؤه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فنقول: القاضُونَ والداعُونَ، أو القاضِينَ والداعِينَ، أصلهما القاضِيُونَ والداعِيُونَ والقاضِيِيْنَ والداعِيِيْنَ، وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين.

وإذا كان الاسم منقوصاً حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾^(٣) ﴿وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُضْطَفِّينَ﴾^(٤) أصلهما: الْأَعْلَوُونَ وَالْمُضْطَفِّوِينَ.

وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فنقول في وَضَاء وَضَاءُونَ، وفي حَمَراء علماً لمذكر حَمَراؤُونَ، ويجوز الوجهان في نحو عِلْبَاء وكِساء عِلْمِينَ لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولون، وعالمون، وأرضون، ويسئون، وبئون، وثبون، وعِزُونَ، وأهلُونَ، وعِشْرُونَ وبابه، ليست من جمع المذكر السالم، وإنما هي ملحقة به.

(١) لم يقولوا: حيايان لشبهه بعلياء في المد والإبدال والصرف، ولأن الواو أخف، حيث وجد لها شبه من الهمزة. عن سيبويه ملخصاً.

(٢) القوباء: مرض يظهر في الجلد، وليس فعلاء بضم الفاء وسكون العين غيرها.

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٣٩).

(٤) سورة ص، الآية (٤٧).

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالم

إذا كان المفرد بلا تاء، كزَيْنَب ومَرْيَم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول زَيْنَبَات ومَرْيَمَات.

وإذا كان مقصوراً عُومِل معاملته في التثنية، فتقول: فَتَيَات وحُبْلَيَات، ومُصْطَفَيَات، ومَتَيَات: في فَتَى، وحُبْلَى، ومصْطَفَى، ومَتَى «مُسَمًى بها مُؤنث». وتقول عَصَوَات، وإِذَاوَات، وإِلَوَات، في عصَا وإِذَا وإلى «مُسَمًى مُؤنث»، وكذا إن كان ممدوداً أو منقوصاً، فتقول: صَحْرَوَات، وَقُرَّاءَات، وَعِلْبَاوَات، أو عِلْبَاءَات، وكسَاءَات أو كسَاوَات، وتقول في قاض «مُسَمًى به مُؤنث»: قاضِيَات.

وإذا كان المفرد مخنوماً بالتاء، زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضاً من أصل، كَأُخْت وبُنْتُ وعدة، حُذِفَتْ منه في الجمع، فتقول: فاطمَات، وخديجَات، وبنَات، وأخَوَات، وِعِدَات.

ومتى كان المفرد إسمائاً ثلاثياً، سالم العين ساكنها، مؤنثاً، سواءً ختم بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، وإِتْبَاع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإِتْبَاع، وأما قول بعض الغُذْرِيّين:

وَحُمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
بتسكين فاء زَفْرَات: فضرورة - أو كانت لام مضموم الفاء ك دُمِيّة، أو لام مكسورها واواً كَذِرْوَة، فيمتنع الإِتْبَاع، فنحو دَعْد وجَفْنَة بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع، ونحو جُحْل وبُشْرَة بالضم، وهند وكِشْرَة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو دُمِيّة بالضم، وذُرْوَة بالكسر، يمتنع فيه الإِتْبَاع، وشذ جِرَوَات ، بكسر الراء.

أما الصفة ك ضَخْمَة، أو الرباعيّ ك زَيْنَب، أو معتل العين ك جُجُور^(١)، أو مضعفها ك جِنّة بثلاث الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

جمع التكسير

هو ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة، تغييراً مقدراً ك فُلُك، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة فُكُل، وفي الجمع كزنة أُسْد، وك هجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ك كتاب، وفي الجمع ك رجال. أو تغييراً ظاهراً إما بالشكل فقط، ك أُسْد بضم

(١) جُجُور: بضم الجيم إسم بلد في بلاد فارس، وإليها ينسب الورد الجوري.

فسكون، جمع أسد بفحتين. وإما بالزيادة فقط، كصنوان، في جمع صينو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، ك تُحَم في جمع تخمة بضم ففتح فيهما. وإما بالشكل والزيادة ك رجال بالكسر، في جمع رَجَل بفتح فضم، وإما بالشكل والنقص ك كُثِب بضمين، في جمع كتاب بالكسر، وإما بالثلاثة، ك غِلْمان بكسر فسكون، في جمع غلام بالضم.

أما التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقتضيه القسمية العقلية، ولكن لم يوجد له مثال. وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم، ذكوراً كانوا أو إناثاً، وأبنيته سبعة وعشرون منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة.

والجمعان قيل إنهما مختلفان مبدأً وغايةً، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له. وقيل: إنهما متفقان مبدأً لا غايةً، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له.

وإنما تعتبر القلة في نكران المجموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً: بأن تضع العرب أحد البنائين صالحاً للقلة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً، ك أرجل، بفتح فسكون فضم، في جمع رَجَل بكسر فسكون، وك رجال بكسر ففتح، في جمع رَجُل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قِلَّة للثاني، فإن وضع بناء للفظ واحد، كأفلس وفلوس، في جمع فلس، بفتح فسكون، وأثُوب وثياب، في جمع ثُوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازاً كيطلق أفلس أحد عشر، وفُلوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالاً.

جموع القِلَّة

الأول: أَفْعُل، بفتح فسكون فضم. ويطرَّد في:

١ - كل إسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعف، على وزن فَعْل، بفتح فسكون، ككَلْب وأَكْلَب، وطَبِي وأَطْب، ودَلُو وأَذَل. وما كان من هذا النوع واوياً اللام أو يائياً، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتي: في الإعلال.

وشد أُوْجُه، وأَكْف، وأَعْيُن، وأَثُوب، وأسَيْف في قوله:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوباً حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قَنَاعاً أَشْهَباً^(١)

(١) أي حتى شاب شعره فخالط بياضه سواده. والبيت لمعروف بن عبد الرحمن، أو حميد بن ثور.

وقوله:

كَأَنَّهُمْ أَشِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ غَضِبٌ مَصَارِبُهَا بَاقِي بِهَا الْأَثَرُ
٢ - وفي إسم رباعي مؤنث بلا علامة، قبل آخره مدّ، كذراع وأذرع، ويمين وأمين، وشذ
أفعل، وغراب، وشهاب، من المذكر:

الثاني: أفعال، بفتح فسكون، ويكون جمعاً لكل ما لم يطرد فيه أفعل السابق، كثوب
وأثواب، وسيف وأسياف، وجمل بكسر فسكون وأحمال، وضُلب بضم فسكون وأصلاّب،
وباب وأبواب، وسبب بفتحيتين وأسباب، وكثيف بفتح فكسر وأكتاف، وعَضُد بفتح فضم
وأعضاء، وجُنُب بضميتين وأجناب، ورُطَب بضم ففتح وأرطاب، وإبل بكسرتين وآبال، وضلّع
بكسر ففتح وأضلاع، وشذ أفراخ في قول الخطيئة:

ماذا تقول لأفراخٍ بذي مَرخٍ زُغِب الحواصل لا ماءً ولا شَجَرٍ
كما شذّ أحمال، جمع حمل، بفتح فسكون، في قوله تعالى: ﴿وَأُزِلْتُ الْأَحْمَالُ
أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١).

الثالث: أفعلة، بفتح فسكون فكسر، ويطرد في كل اسم مذكّر رباعي قبل آخره مدّ، ك
طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ويُلتَزَم في فعال، بفتح أوله أو كسره، مضعّف
اللام أو معتلها، كَ بَتَاتٍ وأبْتَة، وزِمَامٍ وأزِمْة، وقَبَاءٍ وأقْبِيَة، وكِسَاءٍ وأكْسِيَة؛ ولا يجمعان على
غيره إلا شذوذاً.

الرابع: فُعلة، بكسر فسكون، ولم يطرد في شيء، بل سمع في ألفاظ، منها شَيْخَة جمع
شيخ، وثيرة جمع ثور، وفْتِيَة جمع فَتَى، وصَبِيَة، جمع صَبِيٍّ وصَبِيَّة، وغِلْمَة جمع غُلام،
وثنية جمع ثُنْيٍ بضم الأول أو كسره، وهو الثاني في السيادة. ولعدم اطراده قيل إنه إسم جمع
لا جمع.

جموع الكثرة

الأول: فُعَل، بضم فسكون. وينقاس في أَفْعَلٍ ومؤنثه فَعْلَاء صفتين، كحُمْر بضم
فسكون في جمع أحمر وحمراء.

ويكثر في الشعر ضم عينه إن صحت هي ولامه ولم يضعف، نحو:
وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ التُّجَلِ^(٢)

(١) سورة الطلاق، الآية (٤).

(٢) هذا عجز بيت، صدره، طوى الجديدان ما قد كنت أنشره.

بضم الجيم جمع نَجْلَاء: أي واسعة، بخلاف نحو بِيضٍ وَعُثْيٍ وَعُزٍّ فلا يُضَمُّ لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتضعيف في الثالث.

وكما يكون جمعاً لأفعل الذي مؤنثه فَعْلَاء، يكون جمعاً أيضاً لأفعل الذي لا مؤنث له أصلاً، كأَكْمَر لعَظِيم الكَمَرَة وآذَر بالمد لعَظِيم الحُصِيَّة. وكذا لَفَعْلَاء الذي لا أفعل له كَر رَتَقَاء^(١).

الثاني: فُعَل، بضمتين. ويطرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كغفور وعُفْر، وضبور وضُبْر، وفي كل اسم زُبَاعِي قبل آخره مَد، صحيح الآخر، مذكراً، كان أو مؤنثاً، كَقَذَالٍ بالفتح، وهو جَمَاع مؤخَّر الرأس^(٢)، وقَذَل، وجمار وخُمَر، وكُرَاع بالضم وكُرْع، وقَضِيب وقَضْب، وعمود وعُمْد. ويشترط في مفردة أيضاً ألا يكون مضعفاً مَدَّته ألف. ثم إن كانت عين هذا الجمع واواً وجب تسكينها، كَسُور وسُوك جمعي سيوار وسواك، وإلا جاز ضمها وتسكينها، نحو قَذَل بضمتين، وقَذَل بالسكون، وسُيَل بضمتين، وسُيَل بكسر فسكون، جمع سَيَال: إسم شجر له شوك لكن إن سكنت الباء وجب كسر ما قبلها، نظير يَبِض في جمع أبيض.

الثالث: فُعَل بضم ففتح. ويطرد في اسم على فُعْلَة بضم فسكون، وفي فُعْلَى بضم فسكون أنثى أفعل، كعُرْفَة ومُدِيَة وحُجَّة. وكضُغْرَى. وكثَبْرَى. فنقول فيها عُزْف، ومُدَى، وحُجَج، وضُغْر وكثَبْر. وشذ في بُهْمَة بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع: بُهَم، كما شذ جمع رُؤْيَا بضم الأول، ونُؤْبَة وقَرْيَة بفتح أولهما، ولحِيَة بكسره، وتُخْمَة بضم ففتح، على فُعَل، للمصدرية في الأول، وانتفاء ضم الفاء في الثلاثة بعده، وفتح عين الأخير.

الرابع: فَعَل بكسر ففتح. ويطرد في اسم على فِعْلَة بكسر فسكون، كحِجَّة وحِجَج، وكِشْرَة وكَسْر وفَرْيَة، وهي الكذب، وفَرْي. وشَمِع في جِلِيَة ولَحِيَة بكسر أولهما: حُلَى وَلَحَى بضمه، كما سمع في فُعْلَة بضم فسكون فَعَل بكسر ففتح، كضُورَة وصُور.

الخامس: فُعْلَة، بضم ففتح. ويطرد في وصف عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كقَاض وقَضَا، ورامٍ ورُمَا، وغَزَا وغَزَاة.

السادس: فَعْلَة، بفتحات، ويطرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام، ككَاتِب وكَتَبَة، وساحر وسَحْرَة، وبائع وبَاعة، وصائغ وصَاغَة، وبارٍ وَبَرَزَة، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتهما، وإنَّما ضُمَّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

(١) الرتقاء: امرأة أعضاؤها غير مكتملة النمو يصعب جماعها.

(٢) أي وسط مؤخر الرأس.

السابع: فَعَلَى، بفتح فسكون ففتح. ويَطْرُد في وصف دالٍّ على هلاك، أو توجُّع، أو تشمت، بزنة فيعل، نحو قتيل وقَتْلَى، وجريح وجَرَحَى، وأسير وأسْرَى، ومريض ومَرَضَى. أو زنة فَعِل بفتح فكسر، كزمن وزَمَتَى، أو زنة فاعل، كهالك وهَلَكَى، أو زنة فَيَعِل بفتح فسكون فكسر، كميت ومَوَتَى، أو زنة أفعل كأَحْمَقَ، وَحَمَقَى، أو زنة فَعْلان، كعطشان وعَطَشَى.

الثامن: فَعَلَّة، بكسر ففتح. وهو كثير في فُعْل بضم فسكون اسماً صحيح اللام، كقُرْط وقِرْطَة، ودُرْج ودِرْجَة، وكُوز وكِوزَة، ودُبَّ ودِيبَة. وقلَّ في اسم صحيح اللام على فَعْل بفتح فسكون، كعَرَد بالغين المعجمة لنوع من الكمأة وعِرْدَة، أو بكسر فسكون كعَرَد وقِرْدَة.

التاسع: فُعل، بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحاً، ويطرُد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحي اللام، كراكم وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع رُكَّع وصُوم. وندر في معتلها كغازٍ وعُزَّى، كما ندر في فَعِيلَة وفُعْلَاء ففتح، كخريدة وخُرْد، ونُفْسَاء ونَفْس.

العاشر: فُعَال، بضم الأول، وفتح الثاني مشدداً، ويَطْرُد كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صائم وصوَّام، وقارئ وقَرَّاء، وعاذل وعُدَّال. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد في قول القُطامي:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ
كما ندر في المعتل، كغازٍ وعُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

الحادي عشر: فِعَال، بكسر ففتح مخففاً. ويَطْرُد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلَة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل كَلَب وكَلْبَة وكِلاب، وصَغَب وصَغْبَة وصِعباب؛ وتُبدل واو المفرد ياء في الجمع، ككُتُوب وُثياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كضَيْف وضِياف، وَيَغَر وَيَعَار، وهو الجذْي يُزْبَط في رُيَّة الأسد.

الثالث والرابع: فَعَل وفَعْلَة، بفتحتين اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولاهما من جنس، نحو جَمَل وجمال، ورَقَبَة ورقاب.

الخامس: فِعل بكسر فسكون اسماً كقَدَح وقَداح، وذُئْب وذِئاب، ونهْي، وهو الغدير، ونهَاء.

السادس: فُعل بضم فسكون، اسماً غير واويّ العين، ولا يائيّ اللام، كزُئْمح وزِمَاح وجب وجِباب.

السابع والثامن: فعيل وفعيلة، وصفي باب كُرم، صحيحي اللام، كظريف وظريفة وظِراف وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجمع على غيرها، كطويل وطويلة وطِوال.

التاسع والعاشر والحادي عشر: وشاعت أيضاً في كل وصف على فعلان بفتح فسكون للمذكر، وفَعَلَى للمؤنث، وفُعْلَان بضم فسكون له، وفُعْلَانَةٌ لها، كغَضْبَانٍ وَغَضْبَى وَغَضَابٍ، وَعَطْشَانٍ وَعَطْشَى وَعَطَاشٍ، وَكُحْمَصَانٍ وَكُحْمَصَانَةٌ وَخِمَاصٍ.

الثاني عشر: فُعلول، بضميتين. وَيَطْرُدُ في اسم فَعِل، بفتح فكسر، ككَيْدٍ وَكِبُودٍ، وَوَعِلَ وَوُعُولٌ، وَنَمِرٌ وَنُمُورٌ. وفي فَعَلٍ اسماً ثلاثياً ساكن العين، مثلث الفاء نحو كَغَبٍ وَكُعُوبٍ، وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ، وَضِرْسٌ وَضُرُوسٌ.

ويشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واواً كحوض وحيوت ولا لام المضموم ياء كمُدَى، وَشَذَّ في نُؤْيٍ: وهي الحفرة تُجعل حول الجبَاء، لوقايته من السيل يَنْحِي، ولا مضِعْفاً كَحُفٍّ، وَيُحْفَظُ في فَعَلٍ بفتحتين كَأَسَدٍ وَأَسُودَ وَذَكَرَ وَذُكُورَ، وَشَجَنَ، وهو الحزن، وشجون.

الثالث عشر: فِعْلَان، بكسر فسكون. وَيَطْرُدُ في اسم على فُعَالٍ بالضم، كغُرَابٍ وَغِرَابٍ، وَغُلَامٍ وَغِلْمَانٍ، أو فُعَلٍ بضم ففتح ك صُرْدٍ وَصِرْدَانٍ. وبه يُسْتَعْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد. أو فُعَلٍ بضم الفاء أو فتحها واوي العين الساكنة، كحُوتٍ وَحِيتَانٍ، وَكُوزٍ وَكِيزَانٍ، وَتَاجٍ وَتِيْجَانٍ، وَنَارٍ وَنِيرَانٍ. وَقَلَّ في نحو غَزَالٍ وَغِزْلَانٍ، وفي خُرُوفٍ وَخِرْفَانٍ، وفي نِسْوَةٍ وَنِشْوَانٍ.

الرابع عشر: فُعْلَان بضم فسكون. وَيَكْثُرُ في اسم على فَعَلٍ بفتح فسكون، كظَهْرٍ وَظُهرَانٍ، وَبَطْنٍ وَبُطْنَانٍ، أو على فَعَلٍ بفتحتين صحيح العين وَلَيْسَتْ هي ولا مه من جنس واحد، كذَكَرٍ وَذُكْرَانٍ، وَحَمَلٍ بِالْمَهْمَلَةِ، وهو ولد الضأن الصغير وَحُمْلَانٍ، أو على فَعِيلٍ كقَضِيبٍ وَقُضْبَانٍ، وَغَدِيرٍ وَغُدْرَانٍ. وَقَلَّ في نحو رَاكِبٍ رُكْبَانٍ، وفي أَشْوَدَ شَوْدَانٍ.

الخامس عشر: فُعْلَاء، بضم ففتح ممدوداً. وَيَطْرُدُ في وصف مذكر عاقل، على زنة فَعِيلٍ بمعنى فاعلٍ، مَضْعُوفٌ ولا معتل اللام، ولا واوي العين، نحو كريمٍ وَكِرْمَاءٍ، وَبَخِيلٍ وَبُخْلَاءٍ، وَظَرِيفٍ وَظُرْفَاءٍ. وَشَذَّ أَسِيرٌ وَأُسْرَاءٌ، وَقَتِيلٌ وَقُتْلَاءٌ، لِأَنَّهُمَا بمعنى مفعول. أو بمعنى مُفْعِلٍ، بضم فسكون فكسر، كسميعٍ بمعنى مُسْمِعٍ، وَأَلِيمٍ بمعنى مُؤَلِّمٍ، تقول فيهما سَمَعَاءُ وَأَلَمَاءُ، أو بمعنى مُفَاعِلٍ، كخُلَطَاءٍ وَجُلَسَاءٍ، في خَلِيطٍ بمعنى مُخَالِطٍ، وَجَلِيسٍ بمعنى مُجَالِسٍ. أو على زنة فاعل دالاً على معنى كالغريزة، كصالحٍ وَضُلْحَاءٍ، وَجَاهِلٍ وَجُهْلَاءٍ، وَشَذَّ شُجْعَاءٌ في شُجَاعٍ، وَجُبْنَاءٌ في جُبَانٍ، وَشَمْحَاءٌ في سَمَحٍ، وَخُلَفَاءٌ في خَلِيفَةٍ، لِأَنَّهُمَا ليست على فَعِيلٍ ولا فاعلٍ.

السادس عشر: أَفْعَلَاء، بفتح فسكون فكسر، وَيَطْرُدُ في مُفْرَدٍ سابقه الأول، وهو فَعِيلٍ، لِكُنْ بشرط أن يكون معتل اللام أو مضِعْفاً، كغنيٍ وَأَغْنِيَاءَ، وَنبيٍ وَأَنْبِيَاءَ، وَشديدٍ وَأَشْدَاءَ،

وعزير وأعزاء وهو لازم فيهما. وشذ في نصيب أنصباء، وفي صديق أصدقاء، وفي هين أهوان، لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعفة.

السابع عشر: فَوَاعِل، ويطرَد في فاعله اسماً أو صفة، كخاصية ونواص، وكاذبة وكواذب، وفي اسم على فوعل، بفتح فسكون ففتح، أو فَوَعَلَة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما، أو فَاعِل بفتح العين أو كسرهما، كجُوهر وجواهر، وضُمومة وصوامع، وخاتم وخواتم، وكاهل وكواهل. أو فاعِل بكسر العين، وصفاً لمؤنث، كحائض وحواض، وحامل وحوامل. أو لمذكر غير عاقل كصاهل وصواهل، وشاهق وشواحق، وشذ في فارس فَوارس، وفي ناكس بمعنى خاضع نَواكس، وفي هَالِك هَوَالِك. ويطرَد أيضاً في فاعلاءً، بكسر العين والمد، كقاصعاء وقواصيع، وناقفاء وتوافق.

الثامن عشر: فَعَائِل، بالفتح وكسر ما بعد الألف. ويطرَد في رُباعي مؤنث، ثلثة مدة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى، كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذَوَابَة وذوائب، وخلوبة وحلائب، وشمال بالكسر، وشمال بالفتح: ريح تهب من جهة القطب الشمالي، وشمال، وعَجُوز وعجائز، وسعيد علم امرأة وسعائد، وحُبَارَى وحُبائِر، وجُلُولاء: قرية بفارس، وجلال.

ويُشْتَرَط في ذي التاء من هذه الأمثلة: الاسمية، إلا فعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشذ ذبيحة وذبائح. وندر في وصيد: وهو إسم للبيت أو فئائه: وصائد؛ وفي جزور جزائر، وفي سماء، إسم للمطر: سمائي.

التاسع عشر: فَعَالِي بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: فَعَالِي، فتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فَعَلَاءِ اسماً كصُخراء، أو صفة لا مذكر لها كعذراء، وفي ذي الألف المقصورة للتأنيث كحَبَلِي، أو الإلحاق، كذِفْرَى بكسر الأول: إسم للعظم الشاخص خلف أُذُن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وعَلَقَى بفتح الأول: إسم لنبت، فنقول في جمعها صحار، وصحارَى، وعَذَارٍ وعَذَارَى، وحَبَالٍ وحَبَالِي، وذَفَارٍ وذَفَارَى، وعَلَاقٍ وعَلَاقَى.

وتنفرد «الفعالي» بكسر اللام في أشياء: منها فَعَلَاءَة بفتح فسكون، كمؤامة: إسم للفلاة الواسعة التي لا نبات بها، وفَعَلَاء بالكسر كسِغَلَة، إسم لأخْبَث الغيلان؛ وفَعْلِيَة بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء كهيْثِرَة، وهو ما يعلق بأصول الشَّعَر كخخاله الدقيق، أو ما يتطاير من رَغَب القُطْن والریش؛ وفَعْلُوَة بفتح فسكون فضم كَعَرْقُوَة، إسم للخشبة المعترضة في فم الدلو،

وما حذف أول زائديه كحَبْنَطِيٍّ؛ إسم لعظيم البطن، وَقَلْنَشَوَةٌ لما يُلبَس على الرأس، وبُلْهَنِيَّةٌ، بضم ففتح فسكون فكسر: إسم لسعة العيش، وْحَبَارَى بضم الأول، تقول في جمعها: مَوَامٍ، وَسَعَالٍ، وَهَبَارٍ، وعَرَاقٍ، وَحَبَاطِدٍ، وَقَلَاسٍ، وَبَلَاةٍ، وَحَبَارٍ.

وينفرد «الْفَعَالَى» بفتح اللام في وصف على فَعْلَان، كعطشان وغَضْبَان، أو على فَعْلَى بالفتح كعَطَشَى وَغَضَبَى، تقول في الجمع عَطَاشَى وَغَضَابَى. والراجع فيهما ضم الفاء كشكاري.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو حَبِطَ^(١) بفتح فكسر وَحَبَاطَى، ويتيم ويتَامَى وأَيْم، وهي الخالية من الزوج وأَيَامَى، وطاهر وطهاري، في قول امرئ القيس:

ثِيَابُ بَنِي عَزَفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ^(٢)

وفي شاةٍ رئيسٍ: إذا أصيب رأسها، ورَأْسَى، ويُحفظ المضموم في نحو قديم وقُدَامَى وأَسِير وأَسَارَى.

الحادي والعشرون: فَعَالِيٍّ، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويَطْرُد في كل ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مشددة، ليست متجددة للنسب، ككُرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ وَقُفْرِيٍّ، بالضم، أو لنسب ثُنُوسِيٍّ كَمَهْرِيٍّ، تقول في جمعها: كُرَاسِيٍّ، وَبَخَاتِيٍّ، وَقَمَارِيٍّ، وَمَهَارِيٍّ. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسي، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشذ قَبَاطِيٍّ في قُبَيْطِيٍّ^(٣) لأن ياءه للنسب، والقبط: نصاري مصر. ويُحفظ في إنسان، وَظَرِبَانٍ بفتح فكسر، إذ قد سمع أناسي وَظَرَابِيٍّ، وليساً جمعاً لإنسي وَظَرِيٍّ بل أصلهما: أناسيْن وَظَرَابِيْن، قلبت النون فيهما ياء وأدغمت الياء في الياء. وسُمِعَ في عَذْرَاءٍ وَصَحْرَاءٍ، تقول فيهما: عَذَارِيٍّ وَصَحَارِيٍّ.

الثاني والعشرون: فَعَالِلٌ، ويَطْرُد في الرباعي المجرد ومزيده، وكذا في الخماسي المجرد ومزيده، فتقول في جَعْفَرٍ وَبُرْثُنٍ وَزَبْرَجٍ جَعَاْفَرٍ وَبَرَاثِنٍ وَزَبَارِجٍ. أما الخماسي فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد محذوف الخامس كسفرجل تقول فيه سَفَارَجٍ وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو خَذَرْتَنِي بوزن سَفَرَجَلٍ، إسم للعنكبوت، وفي

(١) يقال حبط الجمل فهو حبط: إذا انتفخ بطنه من أكل كلاً غير ملائم له.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

«وَأَوَّجُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَانٌ»

(٣) القبطي والقبطية، بضم القاف وكسرها: اسم لنوع من الثياب البيض الرقاق، كان يصنعها أقباط مصر فنسبت إليهم.

فَرَزْدَقُ بوزنه أيضاً: خَدَارِقُ أو خَدَارِنُ، وَفَرَزِقُ أو فَرَزْدُ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تشبه الفتاء في المخرج، وتقول في مزيد الرباعي نحو مُدْخِرَجِ دَحَارَج، بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر ليناً فلا يُحذف، ثم إن كان اللين ياء صح، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء نحو سِرْدَاج، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديج وعصافير. وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في قِرْطَبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح للدهاية، وَقَبْعَثَرِي: قراطب وقباعث.

الثالث والعشرون: شبه فعَالِل. وهو ما ماثله عَدَدٌ وهيئة، وإن خالفه زنة، وذلك كمفاعِل، وفَوَاعِل، وفياعِل، وأفاعِلَة. ويطرَد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبْرَى وَسَكْرَى، فإن لها جموع تكسير تقدمت. ولا يُحذف الزائد إن كان واحداً، كَأَفْضَل ومَشْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَبْرٍ وَعَلَقَى بل يُحذف ما زاد عليه، سواء كان واحداً كما في نحو منطلق، أو اثنين كما في نحو مستخرج، ويؤثر بالبقاء ماله مزية على الآخر، معنى ولفظاً كالميم، فيقال مَطَالِق، وَمَخَارِج، لا نَطَالِق وسَخَارِج أو تَخَارِج، لفضل الميم، بتصدرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء، لأنها تدل على اسمي الفاعل والمفعول، وكالهزمة والياء مصدرتين في نحو أَلْنَدَد وَيَلْنَدَد للشديد الخصومة، لأنهما في موضعين يقعان فيه دالّين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول في جمعهما أَلَاذٌ وَيَلَاذٌ، أو لفظاً كالتاء في نحو استخراج تقول في جمعه تَخَارِج بإبقاء التاء، لأنها لا تُخْرِج الكلمة عن عدم النظر، بل لها نظير نحو تَبَارِج وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَارِج، إذ لا وجود لسفَاعِل، وكالواو في نحو حَيَزُون للعجوز، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها، وهو الياء، فتقول في جمعه حَزَابِين، بقلب الواو ياءً كما في غُصْفُور، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء، وقلت حَيَازِين بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معتل. فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فتقول حَزَابِين. فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر. فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنوني سَرْنَدَى: للسرّيع في أموره والشديد. وعَلْنَدَى للغليظ، وأليفهما. فتقول سرانيد، وعلانيد بحذف الألف، وسراد وعلايد بحذف النون. وكَذَا حَبْنَطَى لعظيم البطن. تقول فيه حَمَانِطٌ وَحَبَاطٌ، بقلب الألف ياءً، ثم يُعَلّ إعلال جَوَارٍ، لأن كلتا الزيادتين للإلحاق بسفرجل؛ فتكافأتا.

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأول: يجوز تعويض ياء قبل الطَّرَف مما حذف ، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً. فتقول في سَفَرَجَلٍ وَمُنْطَلِقٍ: سفاريح ومطاليق. وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مَفَاعِلٍ، وحذفها من مماثل مفاعيل، فتقول في جَعافِر جَعافير وفي عَصافِير عَصافير. ومن الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾^(١) ومن الثاني: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٢). وأما فَوَاعِل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً، كقول زهير بن أبي سلمى:

سَوَابِيغٌ بِيضٌ لَا يُحَرِّقُهَا النَّبْلُ^(٣)

الثانية: كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكسَّر، لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى؛ وجاء شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو ملعون، وميمون، ومشووم، ومكسور، ومسلوخة: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير، ومساليخ. وجاء أيضاً في مُفْعِل. بضم الميم وكسر العين من المذكر، كموسير ومُفْطِر: مياسير ومفاطير، كما جاء في مُفْعَل بفتح العين كمَنكِر: مناكير.

وأما إذا كان مُفْعِل بكسر العين، مختصاً بالإناث، فإنه يُكسَّر كمُرْضِع ومَرَضِع.

الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جَمْع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبيوتان. تقول أيضاً في جماعات منها جمالات وبيوتات، ومنه: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ﴾ [سورة المرسلات: ٣٣] وإذا قصد تكسير مُكسَّر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد، فيكسَّر بمثل تكسيره، كقولهم في أعبد أعابد، وفي أسلحة أسالِح، وفي أقوال أقاويل، شَبَّهوها^(٤) بأسود وأسود، وأجرده وأجارد^(٥)، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مُضْران جمع مصير: مصارين. وفي غَزَبان غَزَابِينُ. تشبيهاً بسلاطين وسراحين. وما كان على زنة مفاعل أو مفاعيل، فإنه لا يُكسَّر لأنه لا نظير له في الأحاد، حتى يُحْمَل عليه، ولكنه قد يُجْمَع تصحيحاً، كقولهم في نواكس وأيامن: نواكسون وأيامنون، وفي خرائد وصواحب: خَرَائِدات وصَواحبات، ومنه: «إِنْ كُنْ لَأَنْتَنْ صَوَاحِبَاتٌ يُوسُف».

(١) سورة القيامة، الآية (١٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٥٩).

(٣) هذا عجز بيت، وصدرة: * عليها أسود ضاربات لبوسهم *

(٤) أي في عدد الحروف، ومطلق الحركات والسكنات، وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود.

(٥) اتفق الكل على التمثيل بأجرده، وأجارد، ولكنه لم يوجد في اللغة. قال الصبان: والظاهر أنه جمع جراد أو جريد.

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إما عوضاً عن الياء المحذوفة، كقنادلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة، وأزارقة ومهالبة، في جمع أشعشي وأزرقى ومهلبي، نسبة إلى أشعث وأزرق ومهلّب. وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارفة وصياقلة، جمع صَيْرِفٍ وصَيْقَلٍ، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف. وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التأنيث اللاحق له، كحجارة وغمومة وخؤولة.

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تجمع أجزاؤها الأول كما تُثَنَّى، فتقول عبد الله، وعبدان الله، وعباد الله، وذو القعدة والحجّة، وأذواء أو ذوات. وما كان كابن عرس^(١) وابن آوى وابن لبون، يقال في جمعه: بنات عرس وبنات آوى، وبنات لبون. والمركبات المزجّية، والمركبات الإسنادية، والمثنى، والجمع، وإذا جعلت أعلاماً لا تُثَنَّى ولا تجمع، بل يُؤنّس بدو مثناة أو مجموعاً، بحسب الحاجة، فتقول: ذوا بَغْلَبَكْ أو أذواء سيبويه وذوو سيبويه وذوو زَيْدَيْن.

السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة، وقد يذلل على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي.

والفرق بين الثلاثة، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين: أن اسم الجنس الجمعي هو ما يتميز عن واحدة: إما بالياء في الواحد، نحو رومي وزوم، وتُرْكِي، وتُرْك، وزنجي وزنج، وإما بالتاء في الواحد غالباً، ولم يلتزم تأنيثه نحو ثمرة وتمر، وكلمة وكليم، وشجرة وشجر، ويقل كونها في غير الواحد، والمحفوظ منه جَبْئَة وكَفْءَة: لجنس الجَبْءِ، والكَمْءِ. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس، فإن التزم تأنيثه بأن عومل معاملة المؤنث فجمع، كَتَحْمٍ وتَهم، في تخمة وتهمة. إذ تقول هي أو هذه تُحَمُّ وتَحَمُّ وتَهم.

وأن إسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كَرَكَب وصُحْب، جمع راكب وصاحب، وكَفَرِي. بوزن غَنِيّ: اسم جمع غاز، أوله واحد وهو موافق لها، لكنه مساو للواحد في النسب إليه: نحو رِكاب، على وزن رِجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب رِكابِي، والجمع كما سيأتي لا يُنسَب إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أُهْمِل واحد، وهذا ليس واحداً منهما، فليس بجمع.

(١) قوله وما كان كابن عرس: أي كابن مخاض، وابن ماء. وابن نعش. وحكى الأخفش بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش، كذا في المختار.

وأن الجمع ما عدا ذلك، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجموع، كأبابل: لجماعات الطير، وعباديد: للفرق من الناس والخيل، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جمع واحد مُقَدَّر. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كقُلُك وإمام، ومنه: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [سورة الفرقان: ٧٤] أولاً، كأفراس بجمع قَرَس. وعندهم إسم جنس إفرادي وهو ما يصدق على القليل والكثير، كعسل ولبن وماء وثراب.

التصغير

وهو لغة التقليل. واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كُليب ودُرْهَمَات، وتحقير شأنه نحو وُجِيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو قُبِيل العصر، وبُعِيد المغرب، وقُويق الفَرَسَخ، وتُخَيِت البريد، أو تقريب منزلته نحو صُدَيْقِي أو تعظيمه نحو قول أوس بن حجر: قُويقُ جُبَيْلٍ شامخِ الرأسِ لم تكن لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا زاد بعضهم التلميح نحو بُنَيَّة وحبيب، في بنت وحبيب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

وشروط المصغر:

- ١ - أن يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله: ياما أَمِيلِحْ غِرْلاناً شَدْنُ لَنَا من هُوْلِيَاءِ بين الضَّالِّ والسَّلَمِ^(١)
 - ٢ - وألا يكون متوغلاً في شبه الحرف؛ فلا تصغر المضممرات ولا المُنْهَمَات ولا مَنْ وَكَيْفَ ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذ، كما سيأتي.
 - ٣ - وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو كَمَيْت وشُعَيْب، لأنه على صيغته، ولا نحو مُهَيِّمٍ ومُسَيِّطٍ، لأنهما على صيغة تشبيه.
 - ٤ - وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كل وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأي سيبويه.
- وأبنيتها ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِل، كقُلَيْس، ودُرْهَيْم، ودُنَيْنِير، وضع هذه الأمثلة

(١) البيت لعلّي بن حمزة العربي، راجع اللسان، مادة (ش د ن).

الخليل. وقال: عليها بُنيت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو أَحْيِمِرْ وَمُكَيِّرِمِ وَشَفِيرِج: وزنها الصرفي أَفْيَعِلْ، وَمُفْيَعِلْ، وفَعِيلِلْ، وأما التصغيري فهو فُعْيَعِلْ في الجميع.

والأصل في تلك الأبنية «فُعْيَلْ» وهو خاص بالثلاثي، ولا بد من ضم الأول ولو تقديرأً وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمّى ياء التصغير. ويُقتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لَغِيْز: للغز وَزُمَيْل للجبان تصغيراً، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزاً لثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء «فُعْيَعِلْ» كجعفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول في قُنْدِيلِلْ، وإلا قلب إليها كمصبيح وعصيفير. في مصباح وعصفور، وهو بناء «فُعْيَعِلْ».

وَيُتَوَصَّلُ إلى هذين البنائين بما تُوصَّلُ به بناءِ فَعَالِلِ وَفَعَالِلِ في التكرير من الحذف وجوباً، أو تخييراً، فتقول في سفرجل وفَرَزْدَق، ومستخرج؛ وأَلْنَد، ويلند، وحيزون: شَفِيرِج وفَرِيْزِد أو فَرِيْزِق ومُخَيِّرِج، وأَلْيَد، ويُلَيْد، وحُزْبِيْن، وفي سرندي وعلندي، شَرِيْند وعَلِيْند، أو شَرِيْند وعَلِيْند، مع إعلالهما لإعلال قاض.

وكما جاز في التكرير تعويض ياء قبل الآخر مما حُدِفَ، يجوز هنا أيضاً، فتقول سُفَيْرِج- وسُفَيْرِجِج، كما قلت في التكرير: سَفَارِج وسَفَارِجِج، ولا يمكن زيادتها في تكرير وتصغير نحو أخرجنا من مصدر أخرجنا، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكرير مخالفاً لما سبق فشاذاً، مثاله في التكرير جمعهم مكا على أمكن، ورهطاً وكُرعاً على أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث وللقياس: أمكنة، وأزهط أو زهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثه، ومثاله في التصغير تصغيره مغرباً وعشاء على مُعْغَرِيَانِ وَمُعْشَيَانِ، وإنساناً ولَيْلَة، على أَنْيَسِيَانِ وَلَيْلِيَّة، ورجلاً على رُوَيْجِل، وصبية وغلْمة وَبُتُون على أَصْبِيَّة، وأغْلِمة، وَأَبْيُنُون، وعشبة على عُشْبِيْشِيَا والقياس: مُعْغَرِب، وعُشْي، وَأَنْيَسِيْن، وَلَيْلَة، وَرُجِيل، وَصُبِيَّة، وغلِْمة، وَبُتْيُون وَعُشْبِيَّة وقيل إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكرير وتصغير مهمل، عن تكرير وتصغير مستعمل.

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التأنيث كشج وحُبْلَى، وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمرَاء، وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس وما قبل ألف فَعْلَان الذي لا يجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بة

ما بعد ياء التصغير على فتحة للخفة، ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فنقول: شَجيرة وَحْبِيلِي، وَحْمِيرَاء، وَأَجِيمَال، وَأَفِيرَاس وَشُكِيرَان، وَغُثِيمَان، لأنهم لم يجمعوها على فَعَالَيْن، كما جمعوا عليه سِرْحَاناً وشلطَاناً، ولذا تقول في تصغيرهما شُرْجِحَيْن وشلْطِطَيْن، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيراً وتكسيراً^(١).

ويُستثنى من التوصل إلى يَنَاءِي فُعْيَعِيل وفُعْيَعِيل، بما يُتَوَصَّل به إلى بناء مفاعل ومفاعيل، عِدَّة مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مختتمة بشيء مقدر انفصاله، والتصغير وارد على ما قبله، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث ممدود كقُرْصَاء، أو تائه كحَنْظَلَة، أو علامة نَسَب كعَبْقَرِي، أو ألف ونون زائدتين، كزَعْفَرَان وَجُلْجُلَان، أو علامتي تنثية، كمُسْلِمَيْن ومُسْلِمَان، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعْفَرَيْن وجعفرُون ومُسْلِمَات، أو عَجْزِي المضاف والمزجي، فهذه كلها يخالف تصغيرها

(١) تحقيق تصغير ما ختم بألف ونون أن يقال:

لا تقلب الألف ياء فيما يأتي:

أولاً: في الصفات مطلقاً، سواء كان مؤنثها خالياً من التاء، وهو الأصل، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمتع من الصرف، نحو سكران وجوعان وعريان وندمان وقطوان: للبطي، تقول في تصغيرها: سكيران، وجويعان، وعريان، ونديمان وقطيان.

ثانياً: في الأعلام المرتجلة نحو مروان، وعثمان، وعمران، وسعدان، وغطفان، وسلمان، تقول في تصغيرها: مريان، وعثيمان، وعميران... إلخ. أما عثمان، اسم جنس لفرخ الحبارى، وسعدان: لنبت، فيقال في تصغيرهما: عشمين، وسعيدين.

ثالثاً: أن تكون الألف رابعة في اسم جنس، ليس على فعلان مثلث الفاء ساكن العين، كظربان وسبعان، يقال في تصغيرهما ظرِيبان وسبِيعان.

رابعاً: أن تكون الألف خامسة في اسم جنس، أو في حكم الخامسة، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها، نحو زعفران، وعقربان، وأفعاون، وصلبان: للحية، وعبوثران: لنبت، تقول في تصغيرها: زعيفران، وعقربان، وأفيعبان، وصلبيبان، وعبيثران، وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف، نحو قرعلانة: دويبة عظيمة البطن، تقول في تصغيرها: قريعة.

ويكسر ما بعد ياء التصغير، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم جنس على فعلان، مثلث الفاء ساكن العين، كحومان: لنبت، واحدة حومانة وسلطان وسرحان، تقول في تصغيرها: حويين، وسليطين، وسريجين، تشبيهاً لها بزلزِيل وقريطيس وسريبييل، تصغير زلزال وقرطاس مثلث الفاء، وسريال.

وأما العلم المنقول فتحكمه حكم ما نقل عنه، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير، نحو سكران مسمى به، تقول في تصغيره سكيران، وإن نقل عن اسم جنس فيكسر ما بعد ياء التصغير، هو سلطان مسمى به، تقول في تصغيره سليطين. اهـ منه.

تكسيرها، تقول في التصغير: قُرَيْفَصَاء، وَحُيْظَلَة، وَغُبَيْقَرِي، وَزُعِفْرَان، وَجَلْبِجْلَان
وَمُسَيْلَمَيْنِ أَوْ مُسَيْلِمَان، وَجُعَيْفِرَيْنِ أَوْ جُعَيْفِرُون، وَمُسَيْلِمَات، وَأَمِيرِي الْقَيْسِ وَبُعَيْلَبَك،
وتقول في تكسيرها: قَرَايِص، وَحَنَاظِل، وَعَبَاقِر، وَزَعَاغِر، وَجَلَاظِل، إِذْ لَا لَيْسَ فِي حَذْفِ
زَوَائِدِهَا تَكْسِيرًا، بَخَلَاْفِ التَّصْغِيرِ، لِلْإِتْبَاسِ بِتَّصْغِيرِ الْمَجْرَدِ مِنْهَا، وَإِذَا أَتَتْ أَلْفُ التَّائِيْثِ الْمَقْصُورَةُ
رَابِعَةً، ثَبَتَتْ فِي التَّصْغِيرِ، فَتَقُولُ فِي حُبْلَى حُبَيْلَى، وَتُحَذَفُ السَّادِسَةُ وَالسَّابِعَةُ كَلُغَيْرَى: لِلغَزْوِ،
وَبَرْدَايَا: لِمَوْضِعٍ، فَتَقُولُ: لُغَيْغِيْزٍ وَبُرَيْدِرٍ، وَكَذَا الْخَامِسَةُ إِنْ لَمْ تُسَبِّقْ بِمَدَّةٍ كَقَرَوْرَى لِمَوْضِعٍ،
تَقُولُ فِيهَا قُرَيْقَر، وَإِنْ سَبَقَتْ بِمَدَّةٍ خِيَرَتْ بَيْنَ حَذْفِهَا أَلْفُ التَّائِيْثِ، كَحَبَارَى: لَطَائِرٍ، وَقُرَيْثَا
لَيْتَمَرٍ، فَتَقُولُ: حُبَيْرٍ أَوْ حُبَيْرَى، وَقُرَيْثٍ أَوْ قُرَيْثَا.

واعلم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها:

فَإِنْ كَانَ ثَانِي الْإِسْمِ الْمَصْغَرِ لَيْنًا مُنْقَلَبًا عَنْ غَيْرِهِ، يَرُدُّ إِلَى مَا انْقَلَبَ عَنْهُ. سَوَاءٌ كَانَ وَאוْأَ
مُنْقَلَبَةً يَاءَ أَوْ أَلْفًا نَحْوَ قِيَمَةٍ وَمَاءٍ، تَقُولُ فِيهِمَا قُوَيْمَةٌ وَمُوَيْمَةٌ، إِذْ أَصْلُهُمَا قِيَوْمَةٌ وَمَوْمَةٌ بِخَلَاْفِ ثَانِي
نَحْوِ مَعْتَدٍ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَيْنٍ، فَيَصْغَرُ عَلَى مُتَعَدٍّ، وَبَخَلَاْفِ ثَانِي آدَمَ، فَإِنَّهُ مُنْقَلَبٌ عَنْ غَيْرِ لَيْنٍ،
فَيَقْلِبُ وَاوْأَ كَالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ مِنْ نَحْوِ ضَارِبٍ، وَالْمَجْهُولَةِ مِنْ نَحْوِ صَابٍ وَعَاجٍ، فَتَقُولُ فِيهَا: أَوْيَدِمَ،
وَصَوَيْرِبَ وَصَوَيْبَ وَغَوَيْجَ.

وَأَمَّا تَصْغِيرُهُمْ عِيدًا عَلَى غَيْبَةٍ، مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعَوْدِ فَشَاذٌ، دَعَاهُمْ إِلَيْهِ خَوْفُ الْإِتْبَاسِ بِالْعَوْدِ
أَحَدِ الْأَعْوَادِ. أَوْ كَانَ يَاءَ مُنْقَلَبَةً وَاوْأَ أَوْ أَلْفًا، كَمَوْقِنٍ وَنَابٍ، تَقُولُ فِيهِمَا مُيَيْقِنٌ وَنُيَيْبٌ، إِذْ
أَصْلُهُمَا مُيَيْقِنٌ وَنُيَيْبٌ. أَوْ كَانَ هَمْزَةً مُنْقَلَبَةً يَاءَ كَذِيْبٍ، تَقُولُ فِيهِ ذَوَيْبٌ أَوْ كَانَ أَصْلُهُ حَرْفًا
صَحِيحًا غَيْرَ هَمْزَةٍ نَحْوَ دَنِيبِرٍ فِي دِنَارٍ، إِذْ أَصْلُهُ دِنَارٌ، بِتَشْدِيدِ النَّوْنِ.

وَيَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ فِي التَّكْسِيرِ الَّذِي يَتَغَيَّرُ فِيهِ شَكْلُ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، كَمَوَازِينٍ وَأَبْوَابٍ
وَأَنْيَابٍ بِخَلَاْفِ نَحْوِ قِيَمٍ وَدِيَمٍ.

وَإِنْ حَذَفَ بَعْضُ أَصُولِ الْإِسْمِ: فَإِنْ بَقِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ كَشَاكٍ وَقَاضٍ، لَمْ يُرَدَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ، بَلْ
تَقُولُ شَوَيْلِكٍ وَقَوِيْضٍ، بِكَسْرِ آخِرِهِ مَنْوًى، رَفْعًا وَجَرًّا، وَشَوَيْكِيًّا وَقَوِيْضِيًّا نَصْبًا، وَإِلَّا رَدَّ نَحْوُ كُلِّ
وَحَذْفِ وَعَدٍ بِحَذْفِ الْفَاءِ فِيهَا، وَمُذْ وَقُلْ وَبَغْ بِحَذْفِ الْعَيْنِ أَعْلَامًا، وَنَحْوِ يَدٍ وَدَمٍ، بِحَذْفِ
لَا مَهْمَا، وَنَحْوِ قِهٍ وَفِهٍ وَشِهٍ، بِحَذْفِ الْفَاءِ وَاللَّامِ، وَرَهٍ بِحَذْفِ الْعَيْنِ أَعْلَامًا أَيْضًا، فَتَقُولُ فِي
تَصْغِيرِهَا: أَكَيْلٍ، وَأَخَيْدٍ، وَوَعِيدٍ، بَرْدِ الْفَاءِ، وَمُنَيْذٍ وَقَوِيلٍ، وَبَيْيْعٍ بَرْدِ الْعَيْنِ، وَبَيْدِيٍّ وَدُمِيٍّ، بَرْدِ
الْلامِ، وَوَقِيٍّ وَوَفِيٍّ وَوُشِيٍّ، بَرْدِ الْفَاءِ وَاللَّامِ، وَرُأِيٍّ، بَرْدِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ.

أَمَّا الْعِلْمُ الثَّنَائِيُّ الْمَوْضِعُ، فَإِنْ صَحَّ ثَانِيَةُ كَبَلٍ وَهَلْ، ضُعْفٌ أَوْ زَيْدٌ عَلَيْهِ يَاءٌ، فَيَقَالُ:
بُلَيْلٌ أَوْ بُلَيْيٌّ، وَهَلَيْلٌ أَوْ هَلَيْيٌّ وَإِلَّا وَجِبَ تَضْعِيفُهُ قَبْلَ التَّصْغِيرِ، فَيَقَالُ فِي لَوْ وَمَا وَكُنِيَ أَعْلَامًا:
لَوُوكِيٍّ، بِتَشْدِيدِ الْآخِرِ، وَمَاءٍ، بِزِيَادَةِ أَلْفٍ لِلتَّضْعِيفِ وَقَلْبِ الْمَزِيدَةِ هَمْزَةً، إِذْ لَا يُمْكِنُ تَضْعِيفُهَا

بغير ذلك، وتصغر تصغير دُوّ وحَيّ وماء، فيقال لُوَيّ وكَيّ ومُويّ، كما يقال دُوَيّ وحَيّ ومُويه، إلا أن هذا لامه هاء، فرُد إليها.

وإن صَغُر المؤنث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثي أصلاً وحالاً، كدار وسن وأذن وعين، أو أصلاً كيد، أو مآلاً فقط كحَبْلَى وحمراء، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسماء مطلقاً، أي ترخيماً وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول دُوَيْرَة، وسُنَيْنَة وغُيَيْنَة، وأَذَيْنَة، ويُدَيْنَة، وحَبِيلَة، وحَمِيرَة، وفي غير الترخيم كحَبْلَى وحمراء كما سلف، وسُمِيَة، وأصله سُمَيّ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سما يسمو، حذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سُمِيَت به مذكراً حذفت التاء، فتقول سُمِي، لتذكير مسماه، وأما نحو شجر وبَقَر فلا يصغر بالتاء، لئلا يلتبس بالفرد، وذلك عند من أثنهما، وأما عند من ذكرهما فلا إشكال، وكذا نحو زينب وشعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما زَيْنَب، وشَعِيد بتشديد الياء.

وشذ حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحزب ودُود ودِرْع ونغل ونحوها، مع ثلاثيتها وإجلابها فيما زاد على الثلاثة، كزُرَيْمَة وأمِيَمَة، بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقُدَيْمَة، بياءين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام وقُدَام.

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فَعِيل وفُعَيْعِل، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد، فيصغر الثلاثي الأصول على فَعِيل، مجرداً من التاء، إن كان مسماه مذكراً، كحَمِيد في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحماد وحمدان وخُودَة، ولا التفات إلى اللبس ثقة بالقرائن، وإلا فبالتاء كحَبِيلَة وسويدَة في حبلى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال في تصغيرهما حَيِيض وطَلِيْق من غير تاء لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغرتهما لغير ترخيم، قلت حَوِيض بشد الياء، وطُويلق، بقلب ألفهما واواً، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعي فيصغر على فُعَيْعِل كقُرَيْطس وعُصيفر في قرطاس وعُصفور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيماً على بُرَيْه وسَمِيْع، ولغير ترخيم على بُرَيْهيم وسَمِيْعِيل، أو على أُبَيْرَة وأسَمِيْع، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

تنبيهان: فيما يجوز تصغيره وما لا يجوز:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز

الكوفيون تصغير ما له نظير في الآحاد كزُغفان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره زُغيفان. فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفردة وصغره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غلمان وجوار ودزاهم: غُليمون أو غُليمين، ومجُوريات ودُريهمات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيُصغران، لشبههما بالواحد.

الثانية: لا يصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

١ - أفعل في التعجب.

٢ - والمزجي ولو عددياً عند من بناه.

٣ - وذا وتا ومثناها وجمعهما.

٤ - والذي والتي كذلك.

وحكهما: أن تصغير أفعل والمزجي كالمتمكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، وضم كإلى، ويزاد في آخر المثني ألف، فتقول ذيا وتيا، ومنه قول رؤبة الراجز:

أو تحلفي برُبِّكَ العِليَّ أنِّي أبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ
وَدُيَّانٍ وَتِيَّانٍ وَأُولِيَّانٍ، وَاللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ وَاللَّذِيَّانِ، بفتح الياء المشددة أو كسرها، أو اللَّذِيَّانِ في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه، والأخفش^(١)، واللَّتِيَّانِ جمع اللَّتِيَّانِ، يغني عن تصغير اللَّتِيَّانِ واللَّتِيَّانِ عند سيبويه، وصغرها الأخفش بقلب الألف واواً، وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة. وتقلب الهمزة في اللَّتِيَّانِ، فيقال اللَّوَيَّا واللُّوَيَّا، وضم لام اللَّوَيَّا واللَّتِيَّا لغة، كما في التسهيل، خلافاً للحريري في «دُرَّة الغواص». وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا مُنِعَ عمل اسم الفاعل مصغراً، كما منع موصوفاً.

النَّسَب

وسماه سيبويه الإضافة، وابن الحاجب النسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية.

(١) يقول سيبويه بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء ويقول الأخفش بفتح ما قبلهما، ومنشأ الخلاف ألف اللذيا. فالأول يحذفها اعتباراً في الثنية. والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة عنده، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع.

ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحكمي:

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرّد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ، وشاميّ، وعراقيّ.
والثاني: صيرورته اسماً للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصريّة.

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسي أو للنسب كشافعي، كراهية اجتماع أربع ياءات، ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع المجددة للنسب، غيرهما بدونها، ولهذا التقدير ثمة تظهر في نحو بخاتي وكراسي، إذا سُمي بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف، لوجود صيغة منتهى الجموع، نظراً لما قبل التسمية، فإن الياء من بُنية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب، وإن سُمي به مؤنث، فيكون ممنوعاً من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنوي. والأفصح في نحو مرمي مما إحدى ياءيه زائدة حذفهما، وبعضهم يحذف الأولى ويقلب الثانية واواً، لكن بعد قلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فتقول على الأول مرمي، وعلى الثانية مَرْمَوي.

ويتعين في نحو حَيّ وطَيّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية واواً كطَووي وحَيويّ.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكة مكّي، وقول العامة خليفتي في خليفة، وخَلَوَتِي في خَلوة لَحْن، والصواب خَلَفِيّ وخَلَوِيّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعداً مطلقاً، أو رابعة متحرّكاً ثاني كلمتها: فالأولى ألف التأنيث كحُبّاري: لطائر، أو الإلحاق كحَبْرُكِي مُلْحَق بسفرجل: للقرّاد، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة، تقول في النسبة إليها حُبّاريّ وحَبْرُكِيّ ومصطفِيّ. والثانية ألف التأنيث خاصة كجَمَزِيّ: للحمار السريع، تقول في النسبة إليه جَمَزِيّ، فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واواً، سواء كانت للتأنيث كحُبْلِيّ، أو للإلحاق كعَلْقِيّ، اسم لبن، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كَمَلَهِيّ من اللهو، تقول فيها: حُبْلِيّ أو حُبْلَوِيّ، وعَلْقِيّ أو عَلَقَوِيّ، ومَلَهِيّ أو مَلَهَوِيّ. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو، نحو حُبْلَاوِيّ.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمعتدي، أو سادسة كالمستغلي، تقول فيهما: المعتدي والمستغلي. أما الرابعة كالفاضي فكألف نحو ملهى، تقول القاضي والقاضي، والحذف أرجح، وأما الثالثة كالشجي والشذي فيجب قلبها واواً كألف نحو فتى وعصى، تقول: شجوي وشذوي، كما تقول فتوي وعصوي، ولا تقلب الياء واواً إلا بعد قلبها ألفاً، ويُتوصل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق في مؤمي.

وإذا نسب إلى فاعل، مكسور العين، مثلث الفاء، كنير وذيل وإبل، فتخت عينه في النسب، تقول نيري، ودولي وإلي، وقال بعضهم يجوز في نحو إبل إبقاء الكسرة إتباعاً. الخامس والسادس: علامتا الشنية وجمع تصحيح المذكر غلّمين إذا أعربا، بالحروف، تقول زيدي في النسب إلى زيدان وزيدون. وأما من أجرى المثني غلماً مجرى سلّمان في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول: زيداني ومن أجرى الجمع المذكر مجرى غشلين، في لزوم الياء، والإعراب على النون منونة، يقول فيه زيديني، ومن جعله كهارون في المنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة مع لزوم الواو، أو كعربون في لزومها منوناً، أو كالملاطرون: إسم قرية بالشام في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول في الجمع زيدوني. أما جمع المؤنث السالم، فنحو نترات جمعاً، ينسب إلى مفردة ساكن الميم، وعلماً إليه مفتوحها، سواء حكي أو منع، وذلك للفرق بين النسب إليه مفرداً وجمعاً، وأما نحو ضخّمات^(١) فألفه كألف حُبلى بجامع الوصفية. ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعداً، سواء كان من الجموع كمسلمات، أو الشاذة كشرادات، تقول فيها مُسلمي وشرادقي.

ويجب حذف ستة أخرى متصلة بالآخر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو طيّب وهين، طيّبي، وهيني بخلاف المفتوحة كهبيخ للغلام الممتلئ، ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كمهييم، تقول هبيخي ومهييمي، تصغيرها مهيّام، مفعّال من هام على وجهه: إذا ذهب من العشق، أو من هام إذا عطش، أو مهُوم، إسم فاعل من هَوَم الرجل: هز رأسه من النعاس، تحذف الواو الأولى، ثم توضع ياء التصغير، فيصير مهيّوم، فيُعَلّ على مهييم، إتباعاً لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، فيشتبه حيثُذ باسم الفاعل الكبير من هيّمه الحب، فإذا نسب إلى المصغّر زيدت ياء، لمنع الاشتباه، ومثله مصغر مهيّم المذكور، وشذ طائي في طيّء، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية، ألفاً.

(١) يقول الفارسي: أن المراد بالنحو في هذا الباب كل ما كان ساكن الثاني وألفه رابعة... إلخ، سواء كان اسماً أو صفة، وعليه فيقال في هندات: هندی وهندوی.

ثانيها: ياء فعيلة بفتح فكسر، صحيح العين غير مضعّفتها، كحنيفة وحنفي، وصحيفة وصحفي بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذ سليقي، منسوباً إلى سليقة في قوله: وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانُهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأُغْرِبُ كما شذ عميري وسليمي، في عميرة كُلب وسليمة الأزد، نطقوا بالأول، للتنبيه على الأصل المرفوض، وبالأخيرين له، وللتفرقة بين عميرة غير كُلب، وسليمة غير الأزد. وأما معتل العين كطويلة، أو مضعّفتها كجيلة، فلا تحذف ياؤهما، تقول فيهما: طَوِيلِي، وجَلِيلِي.

ثالثها: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعّفتها، كجُهَيْنَة وَقُرَيْظَة، تقول في النسبة إليهما: جُهَيْنِي وَقُرَيْظِي بحذف التاء، ثم الياء؛ وَغَيْنِي وَقُومِي، في غَيْنَة وَقُومَة كذلك، مع بقاء ضم الفاء، إذ لا يترتب عليها إعلال العين، وشذ رُدَيْنِي في رُدَيْنَة، ولا يجوز الحذف في نحو قَلِيلَة، لأن العين مضعّفة.

رابعها: واو فَعُولَة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غير مضعّفتها، كشئوء؛ تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور شَتَّي، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومن قال شَتَوِي بالواو، قال فيها شَتُوءَة، بشد الواو، وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط، وغيره إلى حذف الواو مع التاء فقط. وأما نحو قَوْلَة وَمَلُوءَة، فلا حذف فيهما غير التاء، للاعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.

خامسها: ياء فَعِيل، بفتح فكسر، يائي اللام أو واويها، كَعَتِي وَعَلِي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول غَتَوِي وَعَلَوِي. سادسها: ياء فُعِيل، بضم ففتح، المعتل اللام كَقَصِي. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول قُصَوِي، فإن صحت لام فعيل وفُعِيل، كَعَقِيل وَغَقِيل، لم يحذف منهما شيء، وشذ في ثَقِيف وَقُرَيْش، وهَذِيل: ثَقَفِي، وَقُرَيْشِي، وهَذَلِي.

وحكم همزة الممدود هنا: كحكمها في التثنية، فتسلم إن كانت أصلاً، كقُرَّائِي في قُرَّاء، ومنهم من يقلبها واواً، والأجود التصحيح. وتقلب واواً إن كانت للتأنيث كحُمُرَاوِي وصَحْرَاوِي، في حمراء وصحراء، وشذ قلبها نوناً في صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي، نسبة إلى بَهْرَاء اسم قبيلة من قضاة، وبعض العرب يقول صَنَعَاوِي وَبَهْرَاوِي على الأصل.

ويُخَيَّرُ فيها إن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلاً من أصل ككساء، فتقول عِلْبَائِي أو عِلْبَاوِي، وكسَائِي أو كساوِي.

ويُنْسَبُ إلى صدر العَلَمِ المركَّب إسناديًّا، كَبَرَقِي، وتَابُطِي: في بَرَقَ نَحْرُهُ، وتَابُطَ

شَرًّا^(١) أو مَزْجِيًّا كَبْغَلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ: فِي بَعْلَبِكَ وَمَعْدِي يَكْرَبُ^(٢) وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ مُطْلَقاً، سِوَاءَ كَانَ صَحِيحَ الصَّدْرِ أَوْ مَعْتَلَهُ، وَبَعْضُهُمْ يَعَامِلُ الْمَعْتَلَّ مَعَامِلَةَ الْمُنْقُوصِ، فَيَقُولُ فِي مَعْدِي يَكْرَبُ مَعْدَوِيٍّ. وَقِيلَ يُنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ، فَتَقُولُ بَكِّي وَكَرْبِي. وَقِيلَ: إِلَيْهِمَا مُزَالاً تَرْكِيبُهُمَا فَتَقُولُ: بَغْلِيٍّ بَكِّيٍّ، وَمَعْدِيٍّ كَرْبِيٍّ؛ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

تَرْوُجُجُهَا رَامِيَّةٌ هُزْمُزِيَّةٌ بِفَضْلَةٍ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ
فِي النِّسْبَةِ إِلَى «رَامِ هُزْمُزٍ» وَقِيلَ إِلَى الْمَرْكَبِ غَيْرِ مُزَالِ تَرْكِيبِهِ، تَقُولُ بَغْلَبَكِّيٍّ، مَعْدِي
يَكْرِبِيٍّ. وَقِيلَ: يُنْسَبُ إِلَى «فَعْلَلٍ» مُنْتَحِثاً مِنْهُمَا، تَقُولُ بَغْلَبَكِّيٍّ وَمَعْدَكِّيٍّ؛ كَمَا تَقُولُ
حَضْرَمِيٍّ فِي حَضْرَمَوْتِ.

وَمِثْلُ الْإِسْنَادِيِّ أَيْضاً الْإِضَافِيُّ كَامِرِيُّ الْقَيْسِ، تَقُولُ فِيهِ امْرَأَتِي أَوْ مَرَّتِي، وَالثَّانِي أَفْصَحُ
عِنْدَ سِيبَوِيهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ يَهْجُو امْرَأَ الْقَيْسِ^(٣):

إِذَا الْمَرَّتِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقْدَنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً^(٤) وَعَارَا
وَقَوْلُ جَرِيرٍ:

يَعْدُ النَّاسِبُونَ بَنِي تَمِيمٍ بُيُوتُ الْمَجْدِ أَرْبَعَةَ كِبَارَا
وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْمَرَّتِيُّ لَفْوَاً كَمَا أَلْغَيْتُ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا^(٥)
وَيُسْتَنَى مِنَ الْمَرْكَبِ الْإِضَافِيُّ مَا كَانَ كُنْيَةً، كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ، أَوْ مَعْرِفاً صَدْرَهُ
بِعَجْزِهِ، كَابْنِ عَمْرِو بْنِ الزُّبَيْرِ، فَإِنَّكَ تَنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ، فَتَقُولُ: بَكْرِيٍّ وَكَلْثُومِيٍّ وَعَمْرِيٍّ.
وَأَلْحَقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ، كَقَوْلِهِمْ فِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنَافِيٍّ، وَعَبْدِ الْأَشْهَلِ أَشْهَلِيٍّ، دَفْعاً
لِلْبَسِ، وَنُذِ فِيهِ «فَعْلَلٌ» السَّابِقُ، كَتَيْمِلِيٍّ وَعَبْدَرِيٍّ، وَمَرْقِسِيٍّ وَعَبْقُسِيٍّ، وَعَبْشَمِيٍّ: فِي تَيْمِ
اللَّاتِ، وَعَبْدِ الدَّارِ، وَامْرَأَتِ الْقَيْسِ ابْنِ حَجَرِ الْكِنْدِيِّ، وَعَبْدِ الْقَيْسِ، وَعَبْدُ شَمْسٍ وَمَنْ الْأَخِيرُ
قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثِ الْحَارِثِيِّ:

وَتَضْحَكُ مِنِّي سَيْحَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيراً يَمَانِيَا
وَإِذَا تُسِبُّ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ، فَإِنْ جَبَرَ فِي الشُّبْنَةِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ، بَرَدَّهَا، كَأَبٍ وَأَخٍ
وَعِصْمَةٍ وَسَنَةٍ، تَقُولُ فِيهَا: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَعِصْمَوَاتٌ وَسَنَوَاتٌ، أَوْ عِصْمَاتٌ وَسَنَهَاتٌ، وَجَبَّ
رَدُّ الْمَحْذُوفِ فِي النِّسْبِ، فَتَقُولُ: أَبَوِي وَأَخَوِي وَعِصْمَوِيٍّ وَسَنَوِيٍّ، أَوْ عِصْمِيٍّ وَسَنَهِيٍّ. وَإِنْ لَمْ

(١) وَهِيَ أَلْقَابُ لَشَعْرَاءَ صَعَالِيكٍ مِنْ شَعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ.

(٢) وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا أَيْضاً «بَعْلَبَكِّيٍّ» وَ«مَعْدِي يَكْرِبِيٍّ».

(٣) امْرَأَتُ الْقَيْسِ: بَطْنٌ مِنْ تَمِيمٍ.

(٤) الْإِبَةُ: الْخَزْيِ. الْمَرَّتِيُّ: نِسْبَةٌ إِلَى امْرَأَتِ الْقَيْسِ.

(٥) الْخَوَارَا: وَلَدُ النَّاظِقَةِ مِنْهُ الْوَضْعُ إِلَى أَنْ يَفْطَمَ.

يُجبر فيهما جاز الأمران في النسب، نحو غَدٍ وَشَفَةِ، تقول فيهما عَدِيَّ وَشَفِيَّ، أو عَدَوِيَّ وَشَفَوِيَّ. إلا إن كانت عينه معتلة، فيجب جبره، كَدَوَوِيَّ فِي ذِي وَذَات، بمعنى صاحب وصاحبة، وشَاهِيَّ أو شَوَهِيَّ، بسكون الواو في شاة، أصلها: شوهة. ويجوز الأمران في يدٍ ودمٍ عند من لا يَرُدُّ لاهما في التثنية، ووجب الرُّدُّ عند من يردّها، فتقول على الأول: يَدِيَّ أَوْ دَمِيَّ، وَدَمِيَّ أَوْ دَمَوِيَّ، وعلى الثاني: يَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ لا غير.

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَ لامه، وَغَوَّضَ عنها تاء تأنيث لا تنقلب هاء في الوقف، حذفت تاءه، فتقول: بَنَوِيَّ وَأُخُوِيَّ فِي بَنَتْ وَأُخِتْ، ويونس يقول بَنَتِي وَأُخْتِي، بقاء التاء، محتجاً بأن التاء لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إذا كان معتلاً كفتاة، وبأن تاءها لا تُبدل هاء في الوقف. وكل ذلك مردود بصيغة الجمع، إذ تقول فيهما: بَنَاتٍ وَأُخَوَاتٍ، بزيادة ألف وتاء، وحذف التاء الأصلية.

ولا تُرَدُّ الفاء لما صحت لامه، كعِدَّة وَصِفَّة، تقول فيهما عِدِيَّ وَصِفِيَّ، وتُرَدُّ لمعتلها ككِثِيَّة، تقول فيه: وَشَوِيَّ، بكسر الواو، وفتح الشين، أو وَشِيَّ، بكسرتين بينهما شين ساكنة^(١). وإذا نُسِبَ إلى محذوف العين، وهو قليل في كلامهم، فإن صحت لامه ولم يكن مضعفاً، لم يجبر برذ المحذوف، كَسَهٍ وَمُذٍّ، مَسْمَى بهما، فتقول منهما سَهِيَّ وَمُذِيَّ. لا سَتَهِيَّ وَمُنْذِيَّ وإن كان مضعفاً كزُبٍّ بحذف الباء الأولى، مخفف زُبٍّ إذا سمي به، فإنه يجبر برذ المحذوف، فيقال زُبِّيَّ، ومثل المضعف في وجوب الرد، معتل اللام كالمُرِيَّ، إسم فاعل أَرَى، وكَيَّرَى مضارع رَأَى مَسْمَى بهما، فتقول فيهما المُرْتِيَّ، واليَزْنِيَّ، بفتح الياء، وسكون أو فتح الراء، على الخلاف بين سيبويه والأخفش، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد أو عدم إبقائها.

وإذا نَسَبَتْ إلى التَّنَائِي وَضِعاً، ضَعَفَتْ ثانيه إن كان معتلاً، فتقول في لَوٍّ وَكَيٍّ مُسْمَى بهما: لَوٍّ وَكَيٍّ بالتشديد، وتقول في لا عِلْمًا: «لاء» بالمد، وفي النسب إليها: لَوِيٍّ وَكَيَوِيٍّ، ولَاثِيٍّ أَوْ لَاوِيٍّ كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ وهو الفلاة، والحي والكساء: دَوِيٍّ وَخَيَوِيٍّ وَكِسَائِيٍّ أَوْ كِسَاوِيٍّ، وأنت في الصحيح بالخيار، نحو كَمْ فتقول كَيْمِيَّ بالتخفيف، أو كَمِيَّ بالتضعيف.

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت إسم جمع، كقومي ورهطي: في قوم ورهط؛ أو إسم جنس كشَجَرِيَّ في شجر؛ أو جمع تكسير لا واحد له، كأبَابِيلِيَّ في أبابيل، أو عِلْمًا كَبَسَاتِينِيَّ، نسبة إلى البساتين، عِلْمٌ على قرية من ضواحي مصر، أو جَارِيًا مجرى العلم كأَنْصَارِيٍّ، أو يتغير المعنى إذا نُسِبَ لمفرده كأَعْرَابِيٍّ^(٢).

(١) أي على الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن، فإن الأول يبقي حركة العين بعد رد المحذوف، وهي هنا الكسرة، ثم يقلبها فتحة، فتقلب الياء ألفاً، ثم واواً، والثاني العين إلى سكونها الأصلي، فلا داعي للقلب عنده.

(٢) الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعاً لعرب، ثم خصص لساكني البادية، والعرب يشمل ساكن البادية وساكن الحاضرة.

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ «فاعل» مقصوداً به صاحب كذا، كطاعم، وكاس، ولابن، وتامر. ومنه قول الخطيئة يهجو الزيرقان بن بدر:

دع المكارم لا تَرْحَلْ لِبُغَيْتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسي
أَيُّ ذُو طَعَامٍ وَكُسُوءٍ. وقوله:

وَعَزَزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لابنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرُ
أَيُّ ذُو لَبَنٍ وَتَمَرٍ.

أو بصوغ «فعل» بفتح الفاء وتشديد العين، مقصوداً به الجِرْفُ كَنَجَّارٍ وَعِطَّارٍ وَبَزَّازٍ، أي محترف بالتجارة والعِطارة والبزازة، أو بصوغ «فعل» بفتح فكسر، كطَعِمَ وَلَبَنَ، أي صاحب طعام، ومنه قوله:

لَسْتُ بَلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْزُ لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ
وتصاغ نادراً على وزن «مفعال» كمعطار، أي ذي عطر، («وَمُفْعِل» كفرس مُحْضِرٍ، أي ذي مُحْضَرٍ، بضم فسكون، وهو الجري.

وما خرج عما تقدّم في النسب فسادٌ، كقولهم رُقْبَانِيَّ وَشَغْرَانِيَّ وَفَوْقَانِيَّ وَتَحْتَانِيَّ، بزيادة الألف والنون: لعظيم الرُقْبَةِ، والشَّغْرِ، ولفوق، وتحت. وَمَرْوَزِيَّ فِي مَرْوٍ، بزيادة الزاي، وأموي بفتح الهمزة في أُمَيَّة بضمها، وَدُهْرِيَّ بِالضَّم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وَبَدَوِيَّ، بحذف الألف، فِي الْبَادِيَةِ، وَجَلُولِيَّ وَخَزُورِيَّ، بحذف الألف والهمزة فِي جُلُولَاءَ، قَرِيَّةً بِفَارَسَ، وَخَزُورَاءَ قَرِيَّةً بِالْكُوفَةِ.

في أحكام تعم الاسم والفعل فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إما أن تكون لإفادة معنى، كـفَرَحَ بالتشديد من فرح، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قَرَوْدٍ اسم جبل بجعفر، وجَلَبَبَ بَدَخَرَج. ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو قَطَعَ، أو مع الانفصال بزائد نحو عَقَنَقَلْ، بمهملة وقافين بينهما ساكن، مفتوح ما عداه: للكثير العظيم من الرمل.

أو بتكرير لام كذلك، نحو جَلَبَبَ وجَلَبَاب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو مَرَمَرَس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل، أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو صَمَخَمَخ، بوزن سَفَرَجَل: للتشديد الغليظ. وأما مكرر الفاء وحدها كقَرَقَفَ وشندس، أو العين المفصولة بأصل، كحَدَرَد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُبَاعِي كسَمْسِم، فأصلي، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي كصَمَخَمَخ وَسَمَخَمَخ: لصغير الرأس، حُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين (لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقل الأصول). ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصلي، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة، المجموعة

في قولك: «سألتُمُونيها». وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرّات، فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْبَسَ نِهَائَةً مَسْؤُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وقد تكون الزيادة^(١) واحدة، واثنين، وثلاثاً، وأربعاً، ومواضعها أربعة، لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخاو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة. فالواحدة قبل الفاء نحو أَصْبَغَ وأَكْرَمَ، وبين الفاء والعين، نحو كاهل وضارب، وبين العين واللام نحو غَزَالَ. وبعد اللام كحُبْلَى.

(١) أي لا بقيد كونها من حروف «سألتُمُونيها» كما سيأتي.

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء، نحو أجادل، وبينهما العين كعاقول، وبينهما اللام نحو قَصِيرَى: أي الضلع القصيرة، وبينهما الفاء والعين نحو إعصار، وبينهما العين واللام نحو خَيْرَلَى، وهي مشية فيها تناقل، وبينهما الفاء والعين واللام، نحو أَعْجَلَى للدعوة العامة. والمجتمعتان قبل الفاء، نحو منطلق، وبين الفاء والعين، نحو جواهر، وبين العين واللام، نحو حُطَّاف، وبعد اللام نحو عِلْباء.

والثلاث المتفرقات نحو تماثيل، والمجموعة قبل الفاء نحو مستخرج، وبين العين واللام نحو سَلاليم، وبعد اللام نحو عنفوان. واجتماع اثنين وانفراد واحدة نحو أَفْعُوان. والأربع المتفرقات: نحو احميرار مصدر احمار، ولا توجد الأربع مجتمعة. وأدلة الزيادة تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وتاء تَضَارَب من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكِّمَ الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كثنوني سُنبُل وحنظل، من أسبل الزرع، وَحَظِلْتَ الإبل، أي خرج سُنبُل الزرع وتأذت الإبل من أكل الحنظل، فنونهما زائدة لسقوطها من الفرعين. الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كنوني نَزَجَس، بفتح فسكون فكسر، وهُنْدَلِغ بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلة، وتاء تَنْضُب، بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وتَنْفُل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب، لانتفاء هذه الأوزان في الرُّباعي المجزؤ.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً، كأَيُّل بفتحيتين بينهما ساكن، وإطْل بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً، كَتَنْفُل بضميتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعْلُل كَبُوتُن لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تَنْفُل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود «لَفْعُلُل» بفتح فضم بينهما سكون، فثبتت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها في لغة الضم، والأصل الاتحاد.

السادس: كون الحرف دالاً على معنى، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كَوَزَنْتُل، بفتحات، بينهما نون ساكنة: للدهاية، وَشَرَنْبَث بزنته: للغليظ الكفين والرجلين، وَعَصَنْصَر بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كَجَحَنْفَل بزنته أيضاً وهو الغليظ الشفة، من حَفْلَة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق، كهزمة أَرْزَبَ وأَفْكَلَ، بفتحتين بينهما ساكن: للزَّغْدَة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق، كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً، كـنوناتٍ جَنْطَآوٍ بكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وَكِنْتَاوٍ بزنته، لعظيم اللحية، وَسِنْدَاوٍ وَفِنْدَاوٍ بزنة ما تقدم: لخفيفها. وزاد بعضهم عاشراً - وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير فيهما، نحو كَنْهَبْلٍ، بفتحتين فسكون فضم: شجر عظيم، وقد تفتح باؤه، فزنته بتقدير أصالة النون: «فَعْلَلُ»، وبتقدير زيادتها «فَعْلَلُلُ» وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

ويُحْكَمُ بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين، كضاربٍ وَعِمَادٍ وَحُبْلَى، ويحكم بزيادة الواو متى صاحبت أكثر من أصلين، ولم تنصدر ولم تكن كلمتها من باب سَمْسِمٍ، كمحمودٍ وَبُوعٍ، بخلاف سَوَظٍ وَوَزَنْتَلٍ وَوَعَوَعةٍ.

ويحكم بزيادة الياء متى صاحبت أكثر من أصلين، ولم تنصدر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سَمْسِمٍ كـيَضْرِبُ فعلاً، وَيَزْمَعُ اسماً، بخلاف نحو بيتٍ وَيُؤَيِّزُ لطائرٍ، وَيَسْتَعُورُ بزنة فَعْلَلُولُ، كـعَضْرُفُوطٍ: اسم لدوية.

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كمحمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاحٍ بخلاف نحو مهدٍ ومزْعَزٍ، بكسرتين بينهما سكون: اسم لما لان من الصوف، فإنهم قالوا: ثوبٌ مُزْعَزٌ فأثبتوها في الاشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم بزيادة الهزمة مصدرة متى صاحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كأخْفَظَ فعلاً، وأفضَلُ اسماً مشتقاً، وإصبعُ اسماً جامداً، وأفلَسَ جمعاً، وكحمراءٍ وصحراءٍ.

ويحكم بزيادة النون مُتَطَرِّفةً إن كانت مسبوقةً بألف مسبوقةً بأكثر من أصلين، كسكرانٍ وَعَظْبَانٍ، ومتوسطة بين أربعة أحرف، إن كانت ساكنة غير مضعفة كـعَضْمُنْفَرٍ وَقَرْنَقَلٍ، أو كانت من باب الانفعال، كانطَلَقَ وَمُنْطَلِقٍ، أو بدأت المضارع.

ويحكم بزيادة التاء في باب التفعّل كالتَّخَرَجَ، والتفاعل كالتعاون، والافتعال كالاتقارب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين. أو كانت التاء في التفعّل أو التفاعل، أو كانت للتأنيث كقائمة، أو بدأت المضارع. وتُزَادُ التاء سماعاً في نحو ملكوت، وَجَبَزُوتٍ وَرَهَبُوتٍ وعنكبوت. وتزاد السين سماعاً في قُدْمُوسٍ بزنة عُصْفُورٍ، للإلحاق به، وزيادة الهاء واللام قليلة، ومثلوا للهاء بقولهم أَهْرَاقُ في أَرَاقٍ، وبأمهاتٍ في جمع أم. ومن مثل لها بهاء السكت رُدَّ عليه بكونها كلمة مستقلة. ومثلوا للأم بِطَيْسَلٍ وَزَيْدَلٍ وَعَيْدَلٍ، والأصل طَيْسٌ وهو الكثير، وزيد وعبد، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُدَّ عليه برَدَّ هاء السكت.

فصل في همزة الوصل

همزة الوصل: هي التي يتوصل بها إلى النطق بالسكان، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها. ولا تكون في حرف غير أل، ومثلها أم في لغة حِمِير، ولا في فعل مضارع مطلقاً ولا في ماضٍ ثلاثي كأمر وأخذ، أو رُباعي كأكرم وأعطى، بل في الخماسي كانطلق واقتدر، والسداسي كاستخرج واحرنجم، وأمرهما، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً كاضرب، بخلاف نحو هَبْ وعدْ وقُلْ. ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي، كانطلاق واستخراج، وفي عشرة أسماء مسموعة، وهي: اسم واشت، وابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واِثْنُ المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهزته همزة قطع.

ويجب فتح همزة الوصل في أل، وضمها في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة. كادخل واكتب، بخلاف امشوا واقضوا مما جعلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو، فتكسر الهمزة بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كاغزي، فيترجح الضم على الكسر، كما يترجح الفتح على الكسر في اِثْن وَاِمْ، والكسر على الضم في اسم، ويجوزان مع الإشمام في نحو اختار وانقاد مبنيين للمجهول. ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.

وتُحذف لفظاً لا خطأً إن سبقت بكلام، ولفظاً وخطأً في «ابن» مسبوق بعلم، وبعده علم بشرط كونه صفة للأول، والثاني أباً له، ما لم يقع أول السطر، وفي بسم الله الرحمن الرحيم، قال بعض الشعراء، مشيراً إلى ذلك:

أَفِي الْحَقِّ أَنْ يُعْطَى ثَلَاثُونَ شَاعِراً وَيُخْرَمَ مَا دُونَ الرِّضَا شَاعِراً مِثْلِي
كَمَا سَامَحُوا عَمراً بِوَائِ مَزِيدَةٍ وَضُوبِقَ «بِاسْمِ اللَّهِ» فِي أَلْفِ الْوَصْلِ
وإن وقعت بعد همزة استفهام، فإن كانت مكسورة حذفت نحو ﴿أَتَّخِذُنَا هُمْ سَحَرِيًّا﴾^(١) ﴿أَسْتَغْفِرُكَ لَهُمْ﴾^(٢)؟ أَيْنَكَ هَذَا؟ أَسْمَكَ عَلِيٌّ؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة، فإنها تبدل ألفاً، وقد تسهل نحو: ﴿عَالِلُهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾^(٣). كما تحذف همزة «أل» خطأً ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية، سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب، نحو قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾^(٤) ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَّبِّكَ﴾^(٥) ﴿وَلَا آخِرَةَ خَيْرَ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾^(٦).

(١) سورة ص، الآية (٦٣).

(٢) سورة يونس، الآية (٥٩).

(٣) سورة التوبة، الآية (٦٠).

(٤) سورة البقرة، الآية (١٤٩).

(٥) سورة الضحى، الآية (٤).

وكقول الشاعر:

يا لِلرَّجَالِ عَلَيكُمُ حَمَلَتِي حُسِبَتْ

ونحو يا لَلْمَاءِ وَالْعُشْبِ. ولا تحقق مطلقاً إلا في الضرورة، كقوله:

الا لا أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه؛ فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعلُ مُطْلَقِ حرف مكان آخر. فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال، ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو اصطبر واذكر. وخرج بالمكان العيوض، فقد يكون في غير مكان المعوض منه. وكتائي عِدَّة واستقامة وهمزتي ابن واسم. وقال الأشموني: قد يُطلق الإبدال على ما يُعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة التغيير.

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

ما يبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف، وما يبدل إبدالاً نادراً وهو شبه أحرف: الحاء، والحاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان، كقولهم في وَكُنَّة، وهي بيت القَطَا في الجبل: وَكُنَّة: وفي أَغْنَى أَخْنَى، وفي رُبِعَ رُبِج، وفي خَطَرَ عَطَرَ، وفي جَلَدَ بَجَضَد، وفي تَلَعَّم تَلَعَّدَم.

وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً، يجمعها قولك «لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته» والضروري منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: «هَدَأْتُ مُوطِياً» وما عداها فإبداله غير ضروري فيه، كقولهم في أَضْلَانٍ بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أَصِيل، أو هو تصغير أَصِيل، وهو الوقت بعد العصر: أَصِيلَال، وفي اضطجع إذا نام: الطَّجَع، وفي نحو علي علماً، في الوقف أو ما جرى مجراه: عليج يبدال النون لاماً في الأول، والضاد لاماً في الثاني والياء جيماً في الثالث.

قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أُسَائِلُهَا أَغِيثَ جَوَاباً وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
وقال منظور بن حبة الأسدي في ذئب:
لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا لَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَّجَعِ
وقال آخر:

خَالِي عُورِيٌّ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ
يريد أبا عليّ والعشيّ، وتسمى هذه اللغة عَجَعَجَة قُضَاعَة. واشترط بعضهم فيها أن
تكون الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلِق، مستدلاً بقول بعض أهل اليمن:
لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَكَ حِجَّتِجِ
فَلَا يَزَالُ شَايِحُ يَأْتِيكَ بَجِ
أَقْمُرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرْتِجِ^(١)

١ - الإعلال في الهمزة

١ - تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة، كسماء وبناء، أصلهما سَمَاوٌ وَبِنَايٌ، بخلاف نحو قال،
وباع، وإداوة، وهي المِطْهَرَة، وهداية، لعدم التطرف، ونحو دَلَوٌ وَطَبِي، لعدم تقدم الألف،
ونحو آيَةٍ ورأيَة، لعدم زيادتها.

وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمراء إذا
أصلها حَمْرَى كَسَكْرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمد، كآلف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.
الثاني: أن تقعا عينا لاسم فاعل فِعلٍ أعلّتا فيه، نحو قائل وبائع، أصلهما قَاوِلٌ وَبَايِعٌ،
بخلاف نحو عَيْنٍ فَهُوَ عَايِنٌ، وَعَوْرٍ فَهُوَ عَاوِرٌ، لأن العين لما صحت في الفعل، خوف الإلباس
بعان وعار، صحت في اسم الفاعل تبعاً للفعل.

الثالث: أن تقعا بعد ألف «مَفَاعِلٍ» وشبهه وقد كانت مدتين زائدتين في المفرد، كعجوز
وعجائر، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو قَشُورٌ، وهو الأَسَدُ، وقساوِرٌ، لأن الواو ليست بمدة،
ومَعِيشَة ومعايش، لأن المدة في المفرد أصلية، وشذ في مُصِيبَة مصائب، وفي مَنَارَة منائر
بالقلب، مع أصالة المدة في المفرد، وسهله سَبَه الأَصْلِيّ بالزائد.

(١) الشاحج: البغل إذا صوت. والأقمر: الأبيض، والنهات: النهاق. ينزي: يحرك. والوفرة: الشعر يغطي الرقبة
إلى شحمة الأذن، وهذه لغات قبائل وليست إبدالاً.

وتشاركهما في ذلك الحكم الألف، كرسالة ورسائل، وقلادة وقلائد.

الرابع: أن تقعا ثانيتي لِيَتَيْنَ بينهما ألف «مفاعيل»، سواء كان اللينان ياءين، كنيائف جمع نَيْف، وهو الزائد على العقد، أو واوين، كأوائل جمع أوْل، أو مختلفين، كسيائد جمع سَيْد، أصله سيود، وأما قول جندل بن المُثَنَّى الطَّهَوِي:

وَكَحَلَّ العَيْنين بِالعَوَيرِ

من غير قلب، فلأن أصله بالعواوير كطواويس، وقد تقدم جواز حذف ياء «مفاعيل»، ولذا صُحِّح.

وتختص الوا بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو أواصل وأواق، جمعي واصله وواقية، ومنه قول مُهَلْهَل:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَشَكَ الْأَوَاقِي

ونحو الأولى أنثى الأول، وكذا جمعها وهو الأول، بخلاف نحو هَوَوِي وَتَوَوِي، في النسبة إلى هَوَى وَتَوَى، لعدم التصدر، وَوُفِي وَوُعِدَ مجهولين، لعدم تأصل الثانية.

وتبدل الهمزة من الواو جوازاً في موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمّاً لازماً غير مشددة، كؤجوه وأجوه، ووقوت وأقوت: في جمع وقت ووجه، وأذُور وأدُور وأنُور وأنُور: جمعي دار ونار، وقُئُول وضُئُول: مبالغة في قائل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب، نحو هذا دلو، وضمة التقاء الساكنين، نحو «وَلَا تَنَسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ»، وخرج بغير مشددة، نحو التعوذ والتحول.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة، في إشاح، وإفادة وإسادة.

وتبدل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشددة، كغائِي ورَائِي: في النسبة لغاية وراية.

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء في ماء، بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.

(ب) فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واواً، ولا يكون ذلك إلا في بابين:

أحدهما: باب الجمع على زنة «مفاعيل»، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واواً أو ياء، فخرج باشتراط عروض الهمزة المَرَائِي: في جم مِرَاة، فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامة اللام، في نحو صحائف وعجائز ورسائل فلا تغير الهمزة فيما ذُكر، والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتح

ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواواً في موضع واحد. فالتى تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واواً منقلبة ياء، والتي تقلب واواً يشترط فيها أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

١ - مثال ما لاهمزة خطايا جمع خطيعة، أصلها خَطَائِيء، بياء مكسورة، هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لاهم. ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصار خطائِيء بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزة المتطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقاً، فيعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدارى والعذارى، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خَطَاءُ بالفتحة بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

٢ - ومثال ما لاهم ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قَضَائِي بياءين، أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو صحائف فصار قَضَائِي، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفاً، فصار قَضَاءُ، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء، لما تقدم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

٣ - ومثال ما لاهم واو قلبت ياء في المفرد: مَطِيَّة، إذ أصلها مَطِيطَةٌ من المَطَا، وهو الظهر، أو من المَطْو وهو المد، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحدهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما في سيّد وميّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطَايِو، قلبت الواو ياء، لتطرفها إثر كسرة، فصار مَطَايِي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءِي، ثم الباء ألفاً، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

٤ - ومثال ما لاهم واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَة، وهي العصا، وجمعها هِرَاوِي، أصلها هِرَائِيو. وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل، فصار هِرَائِيو، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرفها إثر كسرة، فصار هِرَائِي، ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هِرَائِي، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هِرَاءُ، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واواً، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هِرَاوِي بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله: «حَتَّى أُزَيِّرُوا الْمَنَائِيَا»^(١) والقياس المنايا، و«اللهم اغفر لي خَطَائِيي» والقياس خطاياي، وهَذَاوَى جمع هَدِيَّة، والقياس هدايا.

* * *

(١) هنا جزء من بيت شعر لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب، قاله في غزوة بدر، وتماه:

فَمَا بَرِحْتُ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أُزَيِّرُوا الْمَنَائِيَا

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة، والتي تُعَل هي الثانية، لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو أمنت أومن إيماناً، والأصل أمنت أومن إيماناً، وشذّ قراءة بعضهم: ﴿إِنلَا فِهم﴾، بتحقيق الهمزة الثانية^(١).

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أذغمت الأولى في الثانية، نحو سال مبالغة السؤال، ولأل ورأس في النسب لبائع اللؤلؤ والرؤوس. وإن كانتا في موضع اللام، أبدلت الثانية ياء مطلقاً، فتقول في مثال قَمَطَر من قرأ قرأى، في مثال: سَفَرَجَل منه: قرأياً.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطَّرَف^(٢) أو كانت الثانية مكسورة^(٣) أبدلت ياء مطلقاً. وإن لم تكن طَرَفاً وكانت مضمومة^(٤)، أبدلت، واواً مطلقاً، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم^(٥) أبدلت واواً، وإن انكسر^(٦) أبدلت ياء.

ويجوز في نحو رأس ولؤم وبئر، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها، وفي نحو وضوء ومجىء، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع الإدغام.

(١) ويقرأ بياء ساكنة بعد الهمزة وهو المشهور ﴿إِلَافِهم﴾ ويقرأ بهمزتين بعدهما ياء ساكنة والياء ناشئة من إشباع كسرة الهمزة وهي قراءة أبي جعفر (الإتحاف ٦٣١/٢) والوليد وأبي حيوة (تفسير القرطبي) (٢٠/٢٠٤) وبعض أهل مكة (فتح القدير ٤٩٨/٥) ويقرأ بهمزة واحدة على فَعَال (حجة القراءات ٧٤٧) ويقرأ ﴿إِلَافِهم﴾ عن عكرمة وهلال بن فتيان (البحر المحيط ٥١٤/٨) راجع أيضاً معاني القراءات ومختصر ابن خالويه... إلخ.

(٢) كأن تبنى من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن.

(٣) كأن تبنى من أم، بفتح الهمزة وشد الميم، مثل أصبع: بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما، والباء فيهن مكسورة، فتقول في الأول أم بهمزة مفتوحة فساكنة، تنقل حركة الميم الأولى إلى واو، الهمزة الثانية، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا في الباقي.

(٤) كأوب: جمع أب، وهو المرعى، أصله آلب، بوزن أفلس، فنقلوا وأبدلوا الهمزة وأدغموا أحد المثليين في الآخر.

(٥) كأوادم وأويدم، في جمع وتصغير آدم.

(٦) كأن تبنى من أم على وزن أصبع، بكسر الهمزة، وفتح الباب.

٢ - الإعلال في حروف العلة

(أ) قلب الألف والواو ياء:

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو مصباح ومفتاح، تقول فيهما مصابيح ومفاتيح، ومُصَيِّيح ومُفَتِّيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام غُلَيْم.

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كَرَضِي وَقَوِي وَغَفِي مبنياً للمجهول، والغازي والداعي؛ أو قبل تاء التانيث كَشَجِيَّة وَأَكْسِيَّة وَغَزِيَّة: تصغير غَرْقُوة؛ وشذ سَوَاسِيَّة: جمع سواء. أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِرَان، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيَان.

ثانيهما: أن تقع عيناً لمصدر فعلٍ أعلت فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف، كصِيَام وقيام وانقياد واعتياد، فخرج نحو سوار وسواك، بكسر أولهما، لانتفاء المصدرية، ولواذ وجوار، لعدم إعلال عين الفعل في لاوْذ وجاوْز، وحال جَوَلًا وعاد المريض عَوْدًا، لعدم الألف فيها، وراح رَوَاحًا لعدم الكسر. وقلَّ الإعلال فيما عديم الألف، كقراءة بعضهم: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَغْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾^(١). وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نازت الظبية تُنْور نَوَارًا، بكسر النون، أي نفرت، وشار الدابة شَوَارًا بالكسر: راضها، ولا ثالث لهما.

ثالثها: أن تكون عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفردة إما معتلة، كدار وديار، وحيلة وجيل، وديمة وديم، وقيمة وقيم، وشذَّ جَوَج بالواو في حاجة؛ وإما شبيهة بالمعلة، وهي الساكنة، بشرط أن يليها في الجمع ألف، كسوط وسياط، وخوض وجياض، وروض ورياض. فإن عُذِمَت الألف صحت الواو، نحو كُوز وكُوزة، وشذَّ ثيرة جمع نُور. وكذا إن تحركت في مفردة، كطَوِيل، وطَوَال، وشذَّ الإعلال في قول أنثيف بن زَيْان النَّبْهَانِي الطَّائِي:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذُلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا
وتسلم الواو أيضاً إن أعلت لأم المفرد، كجمع زَيْان وجَوَّ، فيقال فيهما رَوَاء، وجَوَاء،

(١) سورة المائدة، الآية (٩٧).

بكسر الفاء وتصحيح العين، لثلاثا يتوالى في الجمع إعلالان: قَلْبُ العين ياء، وقلْبُ اللام همزة. رابعها: أن تقع طَرَفًا، رابعة فصاعداً بعد فتح، فنحو أَغَطَيْتُ وَزَكَّيْتُ، ومُغَطَّيَان ومُزَكَّيَان، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كسرة، وهي ساكنة مفردة، كميزان، وميقات، فخرج نحو صِوان، وهو وعاء الشيء، وسِوار، لتحرك الواو فيهما، ونحو أَجْلِيَاذ، وهو إسراع الإبل في السير، وأَجْلِيَاظ وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب، لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لاماً يُفْعَلَى «بضم فسكون» وصفاً، نحو الدُّنيا والغُلْيا. وقول الحجازيين القُصْوَى شاذ قياساً، فصح استعمالاً، نُبِّه به على أن الأصل الواو، كما استَحْوَذَ والقَوْد، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبِّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القُصْيَا على القياس. فإن كانت «فُعَلَى» اسماً لم تُغَيَّر كحُزْوَى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا، نحو سيد وميت، وطَيٍّ وليٍّ، مصدَّرَي طويت ولويت، فخرج نحو يدعو ياسر، ويرمي واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو ديوان، إذ أصله دِيَّوان «بشد الواو» وبوبع، إذ أصل الواو ألف فاعَلٌ، ونحو قَوَّي «بفتح فسكون» مخفف قَوَّي «بالسكر» للتخفيف. وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط، كَصُيَّيْنٍ وللَسُّنَّور الذكر ويوم أَيْوُمٌ: حصلت فيه شذّة، وعَوَى الكلب غَوَّية، ورجاء بن حيوة.

ثامنها: أن تكون الواو لام «مَفْعُول» الذي ماضيه على «فَعِل» بكسر العين، نحو مَرَضِي ومَقَوَّي عليه، فإن كانت عين الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعو ومغزو. وشذ الإعلال في قول عبد يغوث الحارثي من الجاهليين:

وقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا أَلَيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وعاديا

تاسعها: أن تكون لام «فُعُول» بضم الفاء جمعاً، كعَصِيٍّ ودَلِيٍّ وَقَفِيٍّ؛ ويقل فيه التصحيح، نحو أُبُوٍّ وَأُخُوٍّ جمعي أب وأخ، ونُجُوٍّ جمع نجو، وهو السحاب الذي هَرَقَ ماءه. وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كغُلُوٍّ وعُتُوٍّ، ويقل فيه الإعلال، نحو عَتَا الشيخ عَتِيًّا: إذا كبر وقسا قلبه قسيًّا.

عاشرها: أن تكون عيناً «لَفُعُل» بضم الفاء وتشديد العين، جمعاً صحيح اللام، غير مفصولة منها، كصَيِّمٍ ونَيِّمٍ، والأكثر تصحيحه، كصُومٍ ونُومٍ. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام، لثلاثا يتوالى إعلالان، كشَوَّيٍّ، وغَوَّيٍّ، جمعي شاور وغاو، أو فصلت من العين، نحو صُومٍ

وَنُؤَام، وشذ قول ذي الرُّمَّة:

أَلَا طَرَقَتْنَا مِئَةُ ابْنَةٍ مُنْذِرَ فَمَا أَرْقَ النُّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا

(ب) قلب الألف والياء واواً:

١ - وتقلب الألف واواً إذا انضم ما قبلها كَبُيْعَ وَضُورِبَ وَضُورِبَ.

٢ - وتقلب الياء واواً إن كانت الياء ساكنة مفردة مضمومة ما قبلها في غير جمع، كَمُوقِنَ وَمُوسِرَ، وَيُوقِنُ وَيُوسِرَ. فخرج بساكنة نحو هَيَامَ، وبمفردة نحو حَيَّضَ جمع حائِضَ، وبمضموم ما قبلها: ما إذا كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كَبِيعَ وَهِيمَ، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء، ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة.

وكذا تقلب الياء واواً إذا انضم ما قبلها، وكانت لام «فَعَلْ» بفتح فضم كنهَوَ الرجل وَقَضَوُ، أو كان ما هي فيه مختوماً بباء بنيت الكلمة عليها، كأن تَصُوعَ من الرَّمِي مثل مَقْدَرَةٍ، فإنك تقول مَزْمُوءَةٌ. أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوعَ من الرَّمِي أيضاً مثل سَبْعَانِ، بفتح فضم: اسم موضع فإنك تقول رَمُوانَ.

وكذا تقلب واواً إذا كانت لاماً «لَفَعَلَى» بفتح الفاء» اسماً لا صفة، كَتَقَوَى وَشَرَوَى، وَهُوَ الْمِثْلُ، وَفَتَوَى. «وشذ التصحيح في سَعْيًا: لمكان، وَرَيًّا: للرائحة». وكذا إن كانت الياء عيناً «لَفَعَلَى» بضم الفاء» اسماً كطوبى، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وكانت مؤنث أفعال، كطوبى وَكُوسَى وَخُوزَى، مؤنثات أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرُ، فإن كانت «فُعَلَى» صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا «قِسْمَةٌ ضَيْرَى» أي جائرة، ومِشْيَةٌ حَيْكَى: أي يتحرك فيها العُنُكَيَانِ، وقال بعضهم: إن كانت «فُعَلَى» وصفاً: فإن سلمت الضمة قلبت الياء واواً، وإن قلبت كسرة بقيتا لياء، فتقول الطُوبَى والطَّيْبَى، والضُّوْقَى والضُّيْقَى، والكُوسَى والكَيْسَى.

(ج) قلب الواو والياء ألفاً:

تقلب الواو والياء ألفاً بعشرة شروط:

الأول: أن يتحركا.

الثاني: أن تكون الحركة أصلية.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحاً.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتها.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاً يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، والثاني جَيْلَ وتَوَمَ «بفتح فسكون ففتح فيهما»، الأول اسم للضُّبُع، والثاني للولد يولد معه آخر. وبالثالث العَوْضَ والجَيْلَ والسُّوَر، «بالكسر في الأوَّلَيْنِ والضم في الثالث»، وبالرابع ضربٌ وأقد، وكتبَ يَاسِر، وبالخامس بَيَّانَ وطَوِيلَ وخَوَزَنَق: اسم قصر بالعراق، لسكون ما بعدهما، وَرَمِيَا وَغَزَوْا وَفَتَيَان وَعَصَوَان، لوجود الألف، وَعَلَوِيَّ وَفَتَوِيَّ، لوجود ياء النسب، المشددة. السادس: «ألاً تكونا عيناً لِفَعْلَ بكسر العين»، الذي الوصف منه على أَفْعَل، كَهَيْفَ فهو أَهْيَف، وَعَوِرَ فهو أَعْوَر. وأما إذا كان الوصف منه على غير أَفْعَل، فإنه يُعْلَ، كخاف وهاب. السابع: ألاً تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل، كالْهَيْفَ وهو ضَمُور البطن، والعَوَر، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألاً تكون الواو عيناً لافْتَعَلَ الدال على التشارك في الفعل، كاجْتَوَزُوا وَاسْتَوَرُوا، بمعنى تجاوزوا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كأخْتَنَان بمعنى خان، واختار بمعنى خار. وأما الباء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أُعِلَّت في استافوا: بمعنى تسايفوا، أي تضاربوا بالسيوف، لقربها من الألف في المخرج.

التاسع: ألاً تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال. فإن كانت كذلك صَحَّتِ الأولى، وأُعِلَّت الثانية، نحو الحَيَا والهَوَى، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها آيَّة كَفَصْبَة، تحركت الباء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً فصار آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَأَنَّ لِحَوَزَيْنِ ذَا الإِعْلَالَ اسْتَحِقَّ صُحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكُسَ قَدْ يَحِقُّ
 العاشر: ألاً تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، وألف التأنيث، نحو الجَوْلَانِ والهِيمَانِ^(١) مصدرِي جَالٍ وهَامٍ، والصُّوَرَى اسم محل، والحَيْدَى: وصف للحمار الحائد عن ظله.

وشذَّ الإعلال في ماهان وداران^(٢)، والأصل: مَوَّهَان وَدَوَّزَان، بفتحات فيهما.

(١) هذا قول سيبويه. وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختوماً بألف ولون الإعلال، وشذ عنه الجولان والهيमान، والصحيح الأول.

(٢) وقيل إنها اسمان أعجميان، فلا يردان على القاعدة.

فصل في فاء الافتعال وتائه

١ - إذا كانت فاء الافتعال واواً أو ياء أصلية، أبدلت تاء، وأدغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تَصَرَّفَ منه، نحو اتَّعَدَ وَاتَّصَلَ وَاتَّسَرَ، من الوعد والوصل والتيسر، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو إِيْتَزَرَ من الإزار، لأن الياء ليست أصلية، ونحو أَوْتَمَنَ من الأمن، لأن الواو ليست أصلية، وشذ في «افتعل» من الأكل اتَّكَلَ.

٢ - وإذا كانت فاءه صاداً، أو ضاداً أو طاء، أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فنقول في «افتعل» من الصبر: اضطرب، ولا يجوز في الفصيح الإدغام. ومن الضرب: اضطرب، بلا إدغام أيضاً، وجاء قليلاً أصْلَحَ واضْطَرَبَ، بقلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغام، وتقول من الطُّهَر «بالطاء المهملة» اطَّهَّرَ، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين، وسكون أولهما، ومن الظلم بالمعجمة اظْطَلَمَ، بمعجمة فمهملة.

ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الطاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فنقول: اظْلَمَ بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة طاء والإدغام أيضاً، فنقول اظْلَمَ بالمعجمة. وقد روي قول زُهَيْرٍ يمدح هَرِمَ بن سنان:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً، وَيُظْلِمُ أَخِيَاناً فَيَظْلِمُ

فَيَظْلِمُ بتشديد المهملة، وَيَظْلِمُ بتشديد المعجمة، وَيَظْلِمُ بالإظهار.

٣ - وإذا كانت فاءه دالاً، أو ذالاً، أو زايًا، أبدلت تاؤه دالاً مهملة، فنقول في «افتعل» من دان: أَدَانَ بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين وسكون أولهما، ومن زَجَرَ اذْجَرَ بلا إدغام، ومن ذكر اذْكَرَ.

ولك في هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة في اظلم، فنقول اذْكَرَ وَادْكَرَ وَادْكَرَ. وَقُرِئَ شاذاً ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾^(١) بالذال المعجمة والإدغام.

وسمع إبدال تاء الافتعال صاداً مع الإدغام، وعليه قراءة ﴿وَهُمْ يَخْصَمُونَ﴾^(٢) أي يَخْصِمُونَ.

(١) وهي كذلك في قراءة ابن مسعود وبعض بني أسد (تفسير الطبري (٢٧/٥٦ - ٥٧) وقال يعقوب: قراءة قتادة وفي مختصر ابن خالويه: عيسى وابن مسعود وقاتدة (١٤٨).

(٢) سورة يس، الآية (٤٩).

فصل إبدال الميم من الواو والنون

١ - تُبدَل الميم من الواو وجوباً في «فم»، إذا لم يضاف إلى ظاهر أو مضمراً؛ ودليل ذلك تكسيه على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة، كقوله ﷺ: «لَحْلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ». وقول زُؤْبَة:

يُصْبِحُ ظَمَّانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمُهُ

٢ - ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾^(١) وقوله: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مُرْقِدِنَا﴾^(٢).

وأبدلت الميم من النون شذوذاً في قول زُؤْبَة:

يَا هَالِ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفَكَ الْمَخْضَبِ الْبَنَامِ
أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أَسْوَدَ قَاتِنِ: أي قاتم، بإبدال الميم نوناً.

الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقولُ وَيَبِيعُ، أصلها يَقُولُ كَيَنْصُرُ، وَيَبِيعُ كَيَضْرِبُ، وَإِلَّا قَلِبَ حرفاً يجانسها، كَيَخَافُ وَيُخِيفُ، أصلهما يَخُوفُ كَيُعْلَمُ، وَيُخَوِّفُ كَيُكْرَمُ.

وَيَمْتَنِعُ النقل إن كان الساكن معتلاً، كباعِ، وَعَوَّقُ، وَبَيِّنُ، بالتشديد فيهما، كما يمتنع أيضاً إن كان فعلٌ تعجب، نحو ما أَبَيَّنَهُ وَأَقْوَمَهُ، أو كان مضعفاً، نحو أبيضٌ وأسودٌ، أو معتل اللام نحو أخوى وأهوى.

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة، مواضع:

الأول: الفعل المعتل عيناً كما مثَّل.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول، كمَقَامٌ ومَعَاشٌ، أصلهما: مَقُومٌ ومَعِيشٌ

(١) سورة الشمس، الآية (١٢).

(٢) سورة يس، الآية (٥٢).

على زنة مذهب، فنقلوا وقلبوا. وأما مَذَيِّنٌ وَمَرْيَمُ فشاذان، والقياس: مَذَانٌ وَمَرَامٌ، وعند المبرد لا شذوذ، لأنه يشترط في مَفْعَل أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال. والثاني كأن تَبْنِي من البيع أو القول إسماءً على زنة «تَخْلِيءُ»، بكسرتين بينهما ساكن، وآخره همزة: اسم للقشرة التي على الأديم، مما يلي منبت الشعر، فلذلك تقول تَبِيعَ وَثَقِيلَ، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء فيهما، فإن أشبهه في الوزن والزيادة نحو أبيض وأسود، خالفه فيهما نحو مَخِيطٌ، وجب التصحيح.

الثالث: المصدر الموازن للأفعال والاستفعال، نحو إقوام واستقوام، ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خلاف، والصحيح أنها الثانية، لقربها من الآخر، ويؤتى بالتاء عوضاً عنها، فيقال إقامة واستقامة، وقد تُحذف كأجاب إجاباً، وخصوصاً عند الإضافة، نحو: ﴿وَرِاقَامُ الصَّلَاةِ﴾^(١)، ويقتصر فيه على ما سَمِعَ. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو أعول إعوالاً، واستحوذ استحوذاً، وهو إذن سماعي أيضاً.

الرابع: صيغة «مفعول» كمَقُولٌ ومَبِيعٌ، بحذف أحد المذيين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني، لثلاث تنقلب الياء واواً، فيلتبس الواوي باليائي، وبنو تميم تصحح اليائي، فيقولون مَبِيعٌ ومَذِيونٌ ومُخَيوطٌ، وعليه قول العباس بن مرداس السلمي:

قد كان قَوْمُكَ يَخْسِبُونَكَ سَيِّداً وَلِإِخَالِ أُنْكَ سَيِّدٌ مَفْعِيونٌ

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مَذِيونٌ لفلان. وربما صحَّح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، فقد سَمِعَ ثوب مَضُونٌ، وفرس مَقْوودٌ، وقول مَقْزولٌ، ومَشْكٌ مَذْووفٌ، أي مبلول.

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: قياسي، وهو ما كان لعله تصريحية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء الساكنين؛ وغير قياسي، وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطاً. فالقياسي يدخل في ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بقاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثي، الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن «أَفْعَلْ» فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه

(١) سورة الأنبياء الآية (٧٣) وسورة النور، الآية (٣٧).

ووضفّيه، ما لم تُبدل، كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحُجِّل غيره عليه، نحو أَكْرَمَ وَيُكْرِمَ وَتُكْرِمَ وَتُكْرِمَ وَتُكْرِمَ وَتُكْرِمَ؛ وشذَّ قوله:

فإنَّهُ أَفْلَ لأنَّ يُؤَكْرِمَا

فلو أبدلت همزة «أَفْعَلْ» هاء، كهَرَقَ في أراق، أو عينا كَغَنَهَلَ الإبل: لغة في أَنَهَلَهَا، أي سقاها نَهْلاً، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في جميع تصاريفهما.

وأما المسألة الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجع إليها إن شئت.

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثياً مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرّك ثلاثة أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة، كظَلِلْتُ بالإتمام، وظَلَلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وظَلَلْتُ، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذَّ أَحَسْتُ في أَحَسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثياً مفتوح العين، نحو حَلَلْتُ، وشذَّ هَمَمْتُ في هَمَمَسْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعاً أو أمراً اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأولان فقط، نحو يَقْرَؤُنَ وَيَقْرَؤُنَ، وَأَقْرَؤُنَ وَقَرَّؤُنَ، لأنه لما اجتمع مثلاًن وأولهما مكسور، حُسن الحذف كالماضي، قال تعالى: ﴿وَقَرَّؤُنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١)، فإن كان أول المثليين مفتوحاً كما في لغة قررت أقرّ بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، قلّ النقل، كقراءة نافع وعاصم ﴿وَقَرَّؤُنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٢).

وأما القسم الثاني من القياسي، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقل إن شاء الله.

وأما غير القياسي، فكحذف الياء من نحو يد ودم، أصلهما يَدَيَّ وَدَمَيَّ، والواو من نحو اسم وابن وَشَفَّة، أصلها: سِمَوُ وَبَنَوُ وَشَفَوُ، والهاء من نحو الست، أصله سَتَّة، والتاء من نحو استطاع، أصله استطاع في أحد وجهين.

الإدغام

بسكون الدال وشدها، والأولى عبارة الكوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عُبِّرَ سيبويه. وهو لغة: الإدخال، واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مخرج واحد لا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين.

(١) سورة الأحزاب، الآية (٣٣).

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

١ - فمن الممتنع ما إذا تحرك أول المثلين وسكن الثاني، نحو ظَلِلْتُ، أو غُكِسَ وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿مَالِيَةَ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةً﴾^(١)، لأن الوقف مَنَوِيٌّ، وقد أدغمها وَزَش على ضعف، أو كان مَدَّة في الآخر، كيدعو واقد، ويُعطى ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقرأ أحد. والحق أن الإدغام هنا رديء، أو تحركاً وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كقَرَدَدٍ وَجَلْبَبٍ، أو خفيف اللبس بزنة أخرى، نحو دُزِرَ كما سيأتي:

٢ - ويجب إذا سَكَنَ أول المثلين وتحرك الثاني، ولم يكن الأول مدّاً ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو جَدَّ وحظَّ وسأل ورأس، بزنة فَعَالٍ، وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً.

أحدها: أن يكونا في كلمة كمدَّ وملَّ وحبَّ، أصلها مَدَدَ بالفتح، ومِلَّلَ بالكسر، وحَبَّبَ بالضم وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون الإدغام جائزاً، نحو «جعلَ لكم».

ثانيها: ألا يتصدَّر أحدهما كدَدَن وهو اللهو.

ثالثها: ألا يتصل بمدغم كجُسُسٍ جمع جاسٍ.

رابعها: ألا يكونا في وزن مُلْحَق بغيره كقَرَدَد: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وَجَلْبَبٍ فإنه ملحق بدحرج، واقنَسَسَ فإنه ملحق باحرنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثمانها: ألا يكونا في اسم على وزن «فَعَلٍ» بفتحتين كطَلَّلَ: وهو ما بقي من آثار الديار، أو «فُعِلَ» بضميتين كذُلِّلَ جمع ذُلُول: ضد الصغب، أو «فَعِلَ» بكسر ففتح كَلِمَم جمع لِمَّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعِلَ» بضم ففتح كدُرِرَ جمع دُرَّة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقاً، أو كان في اسم على زنة فَعَلٍ، أو فُعِلَ، أو فَعَلَ أو فَعَلَ، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألا تكون إحداهما عارضة، كاخْضَصَ أبي واكْضَفِ الشر.

العاشر: ألا يكونا ياءين لازماً تحريك ثانيهما، كحيي وَعَيِي.

الحادي عشر: ألا يكونا تاءين في «افعل» كاستتر، واقتتل.

٣ - وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك.

كما يجوز أيضاً في ثلاثٍ أُخَر:

(١) سورة الحاقة، الآيتان (٢٨ - ٢٩).

إحداها: أُولَى التائين الزائدتين في أول المضارع، نحو تَتَجَلَّى وتتعلم. وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافاً لابن هشام في توضيحه، حيث رَدَّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنها حُجَّة في اللغة العربية، تقول في إدغام نحو اسْتَرَّ واقتتل سَتَرٌ وَقَتْلٌ يُسْتَرُّ سِتَّاراً، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسي، بخلاف نحو سَتَرٌ بالتضعيف كفعل، فمصدره التفعيل، وتقول في نحو تَتَجَلَّى، وتتعلم: تجلَّى، وأتعلَّم.

وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حَذَفْتُ إحدى التائين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَاراً تَلْطَى﴾^(١) ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾^(٢). وقد تُحَذَفُ النون الثانية من المضارع أيضاً، وعليه قراءة عاصم، ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) أصله نُنْجِي بفتح الثاني.

ثانيها وثالثها: الفعل المضارع المحروم بالسكون، والأمر المبني عليه، نحو ﴿وَمَنْ يَزِدْكَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٤) يُقْرَأُ بالفك، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: ﴿وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾^(٥)، وقول جرير يهجو الراعي الثُميري الشاعر:

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَغَبًّا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

وقد تقدَّم ذلك في حكم المضعف. والتمروا فك «أَفْعَل» في التعجب، نحو أَجِيبْ بزيد، وَأَشْدِدْ بِبَيَاضٍ وَجْهَ الْمُتَقِينَ، وإدغام هَلُمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا الترموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو رُدَّ وَشُدَّ، من الضم للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، فهما مُسْتَتْنِيَانِ من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة، لأنه في الحقيقة ماضٍ، وفي الثاني على لغة تميم، لأنه عندهم فعلٌ أَمْرٌ غيرُ متصرفٍ تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمٌ فَعْلٌ أمر لا يلحقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(٦) ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^(٧).

(١) سورة الليل، الآية (١٤).

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٤٣).

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٨٨) وهي كذلك في قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم.

(٤) سورة المائدة، الآية (٥٤) وهي كذلك في قراءة الكل عدا ابن عامر الشامي ونافع (معاني القرآن ٢٠٠/٢)، وفي فتح القدير (٥١/٢) قراءة أهل الكوفة وأهل البصرة وزاد في الانحاف (٥٣٨/١) وأبا جعفر.

(٥) سورة لقمان، الآية (١٩).

(٦) سورة الأحزاب، الآية (١٨).

(٧) سورة الأنعام، الآية (١٥٠).

تنبيه:

إذا وَلِيَ المدغم حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو رُدُّوا وَرُدِّي وَرُدَّا؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكأن الألفَ وَلِيَتْه، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب، خلافاً لثعلب، وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثلث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومي الفاء، نحو رُدُّ القوم. ولم يَعْضَّ الطوف. فإذا كانا مفتوحَي الفاء أو مكسوريها نحو عَضَّ وَقَرَّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين.

وإذا اتصل المدغم بضمير رفع متحرك وجب فك الإدغام، نحو: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾. وقد يُفَكُّ شذوذاً في غير ذلك، نحو أَلِل السَّقاء: أي تغيّرت رائحته، وفي الضرورة، نحو قول أبي النجم العجلي:

الحمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

فصل في إدغام المتقاربين

- ١ - حيث أن التقارب ينقسم إلى تقارب في المخرج، وتقارب في الصفة، لزم أن يُبين أولاً مخارج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول:
- مخارج الحروف أربعة عَشَرَ تقريباً:
- ١ - أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.
- ٢ - ووسطه: للحاء، والعين المهملتين.
- ٣ - وأدناه: للحاء والغين المعجمتين.
- ٤ - وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.
- ٥ - ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.
- ٦ - وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.
- ٧ - وما دون طرفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجاً.
- ٨ - وللراء من اللسان وما فوقه وما يليهما، فهي أخرج من اللام.
- ٩ - وللثون ما يليه الخيشوم، وهو أقصى الأنف.
- ١٠ - وللطاء والذال المهملتين والثاء المثناة طرفه، مع أصول الثنايا العليا، وهي الأسنان المتقدمة، يثنان من أعلى، وثنان من أسفل.
- ١١ - وطرفه مع الثنايا للضاد، والزاي، والسين.
- ١٢ - وطرفه مع طرف الثنايا: للطاء، والذال، والثاء المثناة.
- ١٣ - وباطن الشفة السفلى مع طرف الثنايا العليا: للفاء.
- ١٤ - وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.
- وصفاتها: جَهر، وهَمْس، ورَخاوة، وشدة، وتوسط بينهما، وإطباق، وانفتاح، واستعلاء، واستيفال، ودَلّاقة، وإصمات، وصَفِير، ولين.
- ١ - فالجهور: ما ينحصر جزئي النفس مع تحركه لقوّته، وقوّة الاعتماد عليه في مخرجه، فلا يخرج إلا بصوت قوِّي، يمنع النفس من الجري معه.

٢ - والمهموس: بخلافه، وحروفه مجموعة في قوله: «فَحَثُّ شَخْصٍ سَكَّتْ». وما عداها فهو المجهور.

٣ - والشديد: ما ينحصر بجزي الصوت عند إسكانه. وأحرفه: «أَجْدُكَ قَطُبْتُ». ومن هذه الأحرف تسمى أحرف القَلْقَلَة، إذا كانت ساكنة، وهي «قُطْبُ جُدْ».

٤ - والرَّخْو: ضده. والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: «لم يروِنا».

٥ - والمطبَّق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك. وأحرفه الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

٦ - والمنفتح: بخلافه.

٧ - والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحنك. وأحرفه أحرف الإطباق، والحاء والغين المعجمتان، والقاف.

٨ - والمُسْتَفِيل: ما عداها.

٩ - والدَّلَاقَة: الفصاحة والخفة في الكلام. وحروفها: «مُرْ بِتَقْل» ولخفة أحرفها لا يخلو رُبَاعِيّ أو خماسيّ لثقلهما من أحدها إلا نادراً، كالعسجد، وهو الذهب، والرَّهَزَقَة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضَّحِك.

١٠ - والمُضْمَنَة: ما عداها.

١١ - وأحرف الصَّغِير: الزاي، والسين، والصاد.

١٢ - وأحروف اللين: الألف، والواو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قَلْبُ الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو اذْكُرْ وَاذْكُرْ.

٢ - ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز.

فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والياء، والذال، إلى الطاء، واللام، والنون، وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء، نحو: «بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ». وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها يَغْنَة، وهي أحرف «ينمو» واثان بلا غَنَة، وهما اللام والراء. وتقلب ميماً مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، ونختفي مع الباقي، فلها خمس حالات: والامتناع في إدغام أحرف «ضَبَوِيّ مِشْفَر» فيما يقاربها، لأن استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وغَنَة الميم، وتَفَشِّي الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو سيّد ومَهْدِيّ لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف «يرملون» ونحو التاء والتاء والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول سَكَّتْ ثَابِتٌ أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول لبثت تاجر أو دارم... الخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.

التقاء الساكنين

١ - إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما: إما بحذف أولهما، أو تحريكه، ما لم يكن على حده، كما سيأتي:

فيجب إن كانا في كلمة حذف الأول لفظاً وخطاً إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة أو كالجزء منها، نحو قُلْ وَبِعْ وَخَفْ، ونحو أنتم تغزون وتقضون، ولترمئن ولتغزئن يا رجال. وأنت ترمين وتغزين، ولترمئن ولتغزئن يا هند، ويحذف لفظاً لا خطاً إن كانا في كلمتين؛ وكان الأول مدة أيضاً، نحو يغزو الجيش، ويرمي الرجل، و«رَكَعْنَا الْفَجْرَ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، و«أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^(١).

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين:

أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما تقدّم.

ثانيهما: تنوين العلم الموصوف بابين مضاف إلى علم، نحو محمد بن عبدالله. والتحريك إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر، وإما بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين:

الأول: أمر المضَعَّف المتصل به هاء الغائب، ومضارع المجزوم، نحو زُدْهُ ولم يَزُدْهُ؛ والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ»^(٢) و«لَهُمُ الْبَشَرَى»^(٣)؛ ويترجح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوحة ما قبلها، نحو اخشوا الله، (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ يَنْكُمْ)^(٤) لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو بهم اليوم، وفيما ضمّ التالي لثانيهما أصلي، وإن كسر للمناسبة، نحو قَالَتِ اخْرُجْ، وَقَالَتِ اغْرِي، و«أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ»^(٥).

(١) سورة النساء، الآية (٥٩). (٢) سورة البقرة، الآية (١٨٣). (٣) سورة يونس، الآية (٦٤).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٧). (٥) سورة النساء، الآية (٦٦).

وإما الفتح وجوباً وذلك في تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو قالتا، وفي نون من الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو من الله، ومن الكتاب، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو من ابنك، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائب، نحو رُدّها ولم يرُدّها. وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

ويترجح الفتح على الكسر في نحو ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر.

٣ - ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغماً في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١) [الفاتحة: ٧]، ومادة، ودابة، وخويصة، وثمود الحبل.

الثاني: ما قُصِدَ سرده من الكلمات، نحو جِئِم مِم قاف، وآؤ، وهكذا.

الثالث: ما وقف عليه من الكلمات، نحو قال، وزيد، وثوب، وبكر، وعفرو، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهرياً فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلصة جداً. وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقي، لإمكانه وإن تُقِل. وأخف اللين في الوقف: الألف، ثم الواو والياء مدين، ثم اللّمان بلا مدّ، ككُؤب وبِيت.

الإمالة

وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع

هي لغة مصدر أملت الشيء إمالة: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها واصطلاحاً: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الباء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة اليسار إن لم يكن ذلك، كنعمه وبسجّر.

وأصحابها: بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد؛ ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً.

ولها أسباب وموانع، فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقة، كالفتى، واشترى، أو تقديرًا، كفتاة، لتقدير انفصال تاء التأنيث، لا نحو باب، لعدم التطرف.

(١) سورة الفاتحة، الآية (٧).

ثانيها: كون الياء تخلّفها في بعض التصاريف، كألف مَلْهَى: وَأَرْطَى، وَحُبْلَى وَعَزَا وَتَلَا وسَجَى، لقولهم في تثنيتهما: مَلْهَيَان، وَأَرْطَيَان، وَحُبْلَيَان، وفي بناء الباقي للمجهول: غُرَي، وَثُلَي، وسَجَي.

ثالثها: كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده للتاء إلى لفظ فَلَّت بالكسر، كَبَاعَ وَكَالَ وَهَابَ وَكَادَ وَمَاتَ، إذ تقول: بَعْتُ، وَكَلْتُ، وَهَبْتُ، وَكَدْتُ، وَمَتْتُ، على لغة من كسر الميم، بخلاف نحو طَالَ.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كَبَايَعْتَهُ وسَايَرْتَهُ.

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو عَيَانَ وَشَيَانَ، ودخلت بيئتها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالم، أو بعدها منفصلة منها بحرف ككِتَاب، أو بحرفين كلاهما متحرك وثانيهما هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يضرِبَهَا، دون هو يضرِبُهَا، أو أولهما ساكن كشيْئَلَال، أو بهذين وبالهاء كدزْهَمَاك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدّم، كإمالة ﴿وَالضُّحَى﴾ [سورة الضحى: ١]، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة سَجَى وَقَلَى، لأن ألف الضُّحَى لا تمال، إذ هي منقلبة عن واو.

ويمعها شيئان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قبلها كراشد، أو بعدها نحو هذا الجِدَار، وبنيت الجِدَار، وبعضهم جعل المؤخرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة. وألا يُجاور الألف راء أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾^(١).

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها ألا يكون مكسوراً. فخرج نحو طَلَابَ وَغِلَابَ وَخِيَام. وأن يكون متصلاً بالألف، أو منفصلاً عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وألاً يكون ساكناً بعد كسرة، فخرج نحو مِصْبَاح وإِصْلَاح ومِطْوَاة. وألاً يكون هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج نحو ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾^(٢) و ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٣). ويشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كساخِر وخاطِب، وكنافِخ وناعِق، وكمواثِق ومناشِيط.

(٢) سورة البقرة، الآية (٧).

(١) سورة الإنسان، الآية (٥) والإنفطار، الآية (١٣).

(٣) سورة التوبة، الآية (٤٠).

تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفّها المانع ألا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفاً منقلبةً عن ياء كطاب، فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة، والثاني الياء التي انقلبت ألفاً، لأن السبب المقدّر هنا أقوى من السبب الظاهر، لأن الظاهر إما متقدّم على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها نحو غاتم وبائع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أميل نحو طاب وخاف، مع تقدّم حرف الاستعلاء، وحقاق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع الحُمال في كلمة، لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء؛ فلا يمال نحو لزيد مال، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقاً، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قويّ، فلا تُمال ألف كتاب، من نحو كتاب قاسم، لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدّمت، وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تمال فتحة إلأى، ولا على، ولا إلى، مع السبب المقتضى في كلّ، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستثنوا من ذلك ضميري «ها» و«نا» فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء لكثرة استعمالها.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو من الكبير، أو منفصلتين بساكن غير باء، نحو مِنْ عمرو، بخلاف نحو أعوذ بالله مِنَ الْغَيْرِ، ومن قبح السَّيْرِ، ومن غيرك.

ثالثها: هاء التانيث في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء التانيث بألفها، لاتفاقهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكت نحو ﴿كِتَابِيهِ﴾، ومنعها بعضهم، وهو الأصحّ.

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مَرَّنَ على كذا، مأخوذ من قولهم مَرَّنَ على الشيء مُرُوناً وَمَرَانَةً: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها. وكثيراً ما يقولون: المطلوب أن تَبْنَى من كذا لفظاً بزنة كذا، فيجب أن نبحث أولاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعمل سامعها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه القياس، من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يزداد مثله في الفرع إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل، كما في نحو اسم، فإن همزة الوصل فيه عِوَضَ عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها، ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في الفرع، فإذا أردنا أن نبني من الضرب مثلاً بزنة إيسر قلنا رَضِبَ.

وإن وُجِدَ في الرفع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً، عُجِلَ به، كما إذا لزم عليه ليس أو ثقل، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن وُجِدَ في الأصل بسبب إعلال الحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: أَقَاتِلَ.

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة شَرْتَبَ، فيقال صَرْتَبَ مع أنهم لم ينطقوا به. ولا محذور فيما قاله سيبويه، إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. وأما نحو جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم.

تطبيق

١ - إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلت فيه: «بَتَيْعَ وَقَنُولَ» بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت قَوْلَ وَبَيْعَ، فيلتبسان بمضعفي. قال وباع.

٢ - وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن «قَمْفَخْر بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة» قلت قِنْوَلْ وبْنَيْعْ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذراً من أن يلتبس بنحو عِلْكَدْ، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْزَى: أهو مثله، أو مثل قِنْفَخْرٍ وأدغم: ولا يجوز أن تصوغ من نحو كَسْر وجَعَل على وزن جَحْنَقْلْ، فلا تقول كَسَنَزْر ولا جَعْنَلْ، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل، وإن أدغمت التبس بنحو سَفَرْجَلْ، فيظن أنه خماسي الأصول.

٣ - وإذا قيل كيف تَبْنِي من نحو ضَرْب مضَعَّف العين على زنة مُخَوِيٍّ، بصم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت مُضَرَّبِي لا مُضَرَّبِي. وذلك أن لفظ مُخَوِيٍّ إسم فاعل منسوب إليه، من قولهم حي بثلاث ياءات أدغمت الأولى في الثانية، فأصل مُخَوِيٍّ قبل النسب مُخَيٍّ بثلاث ياءات، على وزن مُطْرُزْ، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واواً، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُخَوِيًّا، وحيث أن الأسباب الموجبة للتغير في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مُضَرَّبِي نُطِقَ به على حاله، أي على زنة مُخَوِيٍّ لو لم يحصل فيه تغيير.

٤ - وإذا قيل: صُغ من «آء» إسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُشْطَار: إسم للخمر، قلت: مُشْتَا لا مُسَاة، لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله، مُشْتَطَار، من «ط ي ر»، ولو قدر أنه من «س ط ر» لقليل مُثَوَاء.

٥ - وإذا قيل كيف تَبْنِي من «وَأَيْت» بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخففاً مجموعاً جمع سلامة، مضافاً إلى ياء التكلم؟ قلت فيه «أَوِيٍّ» بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة. وذلك أنك أولاً تَبْنِي من وأي بزنة كوكب فنقول: «وَوَاي» ثم يعلّ إعلال فتى، فيقال وَوَاي. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: «وَوِي» بزنة فتى، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أَوِي، وجوُز بعضهم عدم القلب. فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أَوَوْنَ كَتَتَوْنَ. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أَوَوِي، ثم تقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أَوِي.

٦ - وإذا قيل كيف تَبْنِي من «وَأَيْت» بزنة أُبْلَمْ، وهو خوص المُقْل، قلت فيه «إَوِي» بضم أوله، وذلك لأن أصله أَوُوِي، ثم أعلّ إعلال قاض، فصار أَوِي.

٧ - وإذا قيل صُغ من «أَوَيْت» بزنة أُبْلَمْ؟ قلت فيه «أَو». أصله: «أَوُوِي» قلبت الهمزة الثانية واواً، وأدغم المثلان، ثم أعلّ قاض، فصار أَو.

٨ - وإذا قيل كيف تَبْنِي من «وَأَيْث» بزنة إَوَزَة؟ قلت: «إِيَاة» بهمزة فياء فهمزة. وذلك

لأن أصل إوزة: إَوْزَزَة، فحذف ياء، فصار إِيْزَة، ثم قلبت الواو ياء، لوقوعها إثر كسرة، فصار إِيْزِيَّة، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إِيْزَاة كَيْسَعْلَان.

٩ - وإذا بنيت من «أويت» مثل إوْرة قلت «إِيّاة» بهمزة مكسورة فياء مشددة. وذلك لأن أصله إئْوِية. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمتا. وحينئذ اجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إِيّاة.

١٠ - وإذا قيل كيف تأتي من قال وباع بزنة «عنكبوت»؟ قلت: يَبْعُوتُ وَقَوْلُوتُ، لَا بَنَيْعُوتُ وَقَوْلُوتُ، لأن الصحيح أن النون لا تزداد ثانية ساكنة إلا بضعف.

١١ - وإذا قيل كيف تبني من «بِعْثُ» على زنة اطمأن؟ قلت «ابْيَعَّ» بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى.

١٢ - وإذا قيل كيف تبني من قال على زنة «اغْدُوْدِيْنَ» منبياً للمجهول؟ قلت: اقْوُوْلُ وابْيُوْيع بلا إدغام وجوباً، لأن الواو الثانية في اقْوُوْلُ، والواو في ابْيُوْيع حرفا مدّ زائدان، فلا إدغام فيهما.

١٤ - وإذا قيل كيف تبني من «قَوِيٍّ» بزنة «بيقر»، وهو إسم جمع البقرة؟ قلت فيه «قَيِّوٌ» بياء مشددة مضمومة، فواو مشددة. والأصل «قَيَّوُوءٌ» قلت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمتا، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما طرفا، لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها. ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مَبْيُوع، لأن العين لا تَعْلُ إذا كانت هي واللام حَرْفي علة، سواء أَعْلَتِ اللام كما في «قَوِيٍّ» أو لم تَعْلُ كما في هَوِيٍّ.

وعلى هذا القياس يكون التمرين.

الوقف

١ - هو قطع النطق عند آخر الكلمة. ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل. ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظر في الشعر، ولتمام السجع في النثر.

وهو إما اختياري «بالياء المثناة من تحت»: أي قُصِدَ لذاته، أو اضطراري عند قطع النَّفْس. أو اختياري «بالموحدة»، أي قِصِدَ لاختيار شخص هل يحسن الوقف على نحو يَمْ و «أَلَا يَسْجُدُوا»^(١)، «أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأَنْثَيْنِ»^(٢)، أولاً؟ والأول إما استثنائي وهو ما وقع في الاستثنات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو مَثُو، وأَيُّون؟ لمن قال: جاءني رجل أو قوم. وإما إنكاري لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر الخبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذُكِر. وحينئذٍ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين، وتعيّنت الياء مدة، نحو أُرِيدْنِيهِ بضم الدال، وأُرِيدْنِيهِ بفتحها، وأُرِيدْنِيهِ بكسرها، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيدٌ، أو رأيت زيدا، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو أَعْمَرُوهُ واعمرّاه، واحذّاميه، لمن قال جاء عُمَرُ ورأيتُ عُمَرَ، ومررت بحَذَامٍ. وإما تذكري وهو المقصود به تذكّر باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بِمَدَّةٍ مجانسة لحركة آخرها، كقلا، ويقولوا، وفي الدّاري.

وإما ترنمي كالوقف في قول جرير:

أَقْلِي النُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِنِ

وأما غير ذلك وهو المقصود هنا.

٢ - والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع، نظمها بعضهم فقال: نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ وَتَبْغِيهَا التَّضْعِيفُ وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ.

فيبدل تنوين الإسم بعد فتحه ألفاً، كرايْتُ زيدا، وفَتَى، ونحو وِيْهَا وإِيْهَا بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً، ويرد ما حذِفَ لأجلها في الوقت كما تقدّم، وشَبَّهُوا «إِذْنَ» بالْمَنُونِ، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف مطلقاً، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقاً، لمشبهها بأن ولن، وبعضهم يقف عليها بالألف إن أُلْغِيَتْ، وبالنون إن أُعْجِلَتْ.

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زيدٌ، ومررت بزيدٌ، ومطلقاً عند ربيعة. وأما الأزدة فتقلبه واواً بعد الضم، وياء بعد الكسر، فيقولون: جاء زيدٌ، ومررت بزيدي، وإن وقف على هاء الضمير حذف صلتها، أي مَدَّتْه، بعد غير الفتحة، نحو به ولهُ، إلا في الضرورة كقول زُوبَة:

وَمَهْمِهْ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

(١) سورة النمل، الآية (٢٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٤٣) والآية (١٤٤).

بخلاف نحو يَهَا ومنها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: «وبالكرامة ذات أكرمكم الله بَه».

أراد: يَهَا، فحذف الألف، وسكن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

وإذا وَقَف على المنقوص ثبتت يَأْؤُهُ، إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع نحو وَقَى: تقول هذا يَفِي، أو كان محذوف العين، كما إذا سميت بإسم الفاعل من رأى، فإنك تقول هذا مُرِي؛ إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافاً، وكان إذا كان منصوباً منوناً نحو: «وَرَيْنَا إِنْسَانًا سَمِعْنَا مُنَادِيًا»^(١)، أو غير منون مقروناً بآل، نحو: «كَأَلَا إِذَا بَلَغَتِ الشَّرَافِي»^(٢) فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف، ولكن يرجح في المنون الحذف، نحو هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وقرأ ابن كثير: «وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي»^(٣) وفي غير المنون يرجح الإثبات، كهذا القاضي، ومررت بالمنادي، وقرأ الجمهور: «الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِي»^(٤).

ويوقف على هاء التانيث بالسكون، نحو فاطمة، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط، أو مع الزوم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفي ومنعه الفراء فيها، أو الإشمام، وهو ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت. ويختص بالمضموم، ولا يُدْرِكُهُ إِلَّا البصير؛ أو التضعيف، نحو هذا خالدٌ، وهو يضربُ، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سغدية. وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كَرِشَاءٍ، ولا ياء كالراعي، ولا واواً كيعزرو، ولا ألفاً كيعشى، ولا واقعاً إثر سكون كزيد وبكر، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى قبله، كقراءة بعضهم: «وَتَوَاصَوْا بِالضَّبْزِ»^(٥)، بكسر الباء، وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكناً غير متعذر، ولا مستثقل تحريكه، وألا تكون الحركة فتحة، وألا يؤدي النقل إلى عدم النظر. فخرج نحو جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو إنسان ويشد، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقول ويبيع، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو هذا علم، لأنه لا يوجد فعل بكسر فضم في العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو «يُخْرِجُ الْحَبَّاءُ» وإن كان الحركة فتحة، وفي نحو هذه رُدْءٌ، وإن أدى إلى عدم النظر، لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها.

(١) سورة آل عمران، الآية (١٩٣).

(٢) سورة القيامة، الآية (٢٦).

(٣) سورة الرعد، الآية (١١). وهي كذلك بإثبات الياء في قراءة يعقوب.

(٤) سورة الرعد، الآية (٩).

(٥) سورة البلد، الآية (١٧). وسورة العصر، الآية (٣).

ويوقف على تاء التانيث بدون تغيير إن كانت في حرف، كَثُمْتُ وَرُئْتُ، أو في فعل كقامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح، كأخْتُ وبنْتُ، وجاز إبقاؤها على حالها وقبلها هاء، إن كان قبلها حركة كَثَمَرَةٌ وَشَجَرَةٌ، أو ساكن معتلّ، كصلاةً ومسلماً، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقاً أو تقديراً، وفي إسمه وكمسلمات وأذرعاً وهيئات، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيْةٍ كَقَلْقَلَةٍ، سُمِّيَ بها الفعل، ونحو أولاث. ومن الوقف بالإبدال قولهم كيف الإخوة والأخوة، وقولهم: «دُفِنَ البناة، من المكْرُمَة»، وقُرِئَ هَيْهَاتَ. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى: ﴿إِنْ شَجَرْتُ﴾^(١) وقوله:

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَثِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ
ويُوقَفُ بهاء السكت جوازاً على الفعل المعلّ لا مابحذف آخره، نحو لم يَغْرُهُ ولم تَزِمُهُ، ولم يَخْشَهُ. وتجب الهاء إن بقي على حرف واحد، نحو قَهْ، وَعَهْ، وقال بعضهم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو لم يَقَهْ، ولم يعه. ورُدُّ بَلَمْ أَكْ، وَمَنْ تَقْ، بدون هاء عند إرادة الوقف، ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو لَمَهْ، وَعَمَهْ. ويجب إن جُرَتْ باسم، نحو مَجِيءَ مَهْ. وعلى كُلِّ فيجب حذف ألفها في الجر مطلقاً، وأما قولُ حسان رضي الله عنه:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَعِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي تُرَابٍ
بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبي: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مَجِيءَ مَا جِئْتُ؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كُلِّ كلمة مبنية على حركة بناء لازماً، وليست فعلاً ماضياً، نحو هُوَ وَهِيَ ويا المتكلم عند من فتحن في الوصل، وكيف، وثُمَّ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحق إسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما قُطِعَ لفظه عن الأضافة، كقَبْلُ وبعْدُ؛ ولا العدد المركب كخمسة عشر، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لغروضها عند المقتضى، وزوالها عند عدمه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَ، قال حسان:

إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْعُلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالَ لَهُ مَنْ هُوَ
وفي هِيَ: هِيَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(٢) وفي كيف وثُمَّ: كَيْفَهْ، وثُمَّهْ. وفي غلامي وكتابي: غلامِيهْ، وكتابِيهْ. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْتِي كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ

(١) سورة الدخان، الآية (٤٣).

(٢) سورة القارعة، الآية (١٠).

فَيَقُولُ هَآؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ﴿١﴾ واللّٰهُ اَعْلَمُ.

وصلّى الله على سيدنا محمد النّبىّ الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف حفظه الله: وكان الفراغ من تبليغه يوم الاثنين، لعشر خلت من شوال عام
أحد عشر بعد ثلثمائة وألف هجرية، على صاحبها ألف الصلاة وأزكى التحية.
بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب.

شذا العرف في فن الصرف

للشيخ أحمد الحملاوي

(١) سورة الحاقة، الآية (١٩).

الفهرس

٣ مؤلف الكتاب
٧ خطبة الكتاب
٩ مقدمة
١٠ تقسيم الكلمة
١١ الميزان الصرفي

الباب الأول

في الفعل وفيه عدة تقاسيم

١٣ التقسيم الأول: إلى ماضٍ ومضارع وأمر
١٥ التقسيم الثاني للفعل
١٥ أقسام الصحيح
١٥ أقسام المعتل
١٦ التقسيم الثالث للفعل: بحسب التجرد والزيادة وتقسيم كل
١٦ الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ
١٦ الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِلُ
١٧ الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ
١٧ الباب الرابع: فَعِلَ يَفْعُلُ
١٧ الباب الخامس: فَعُلَ يَفْعِلُ
١٨ الباب السادس: فَعِلَ يَفْعَلُ
٢٠ أوزان الرباعي المجرد وملحقاته
٢٠ أوزان الثلاثي المزيد فيه
٢١ أوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاته
٢٣ فصل: في معاني صيغ الزوائد
٢٧ التقسيم الرابع للفعل: بحسب الجمود والتصريف
٢٨ فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض
٢٨ التقسيم الخامس للفعل: من حيث التعدّي واللزوم

٣٠	التقسيم السادس للفعل: من حيث بناؤه للفاعل أو المفعول
٣٢	التقسيم السابع للفعل: من حيث كونه مؤكداً أو غير مؤكد
٣٤	حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد
٣٦	تتمة في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

الباب الثاني

في الكلام على الإسم وفيه عدة تقاسيم

٣٩	التقسيم الأول للاسم من حيث التجرد والزيادة
٤١	التقسيم الثاني للاسم: من حيث الجمود والاشتقاق
٤٢	المصدر: مصادر الثلاثي
٤٣	مصادر غير الثلاثي
٤٥	تنبيهات، فيما يصاغ للدلالة على المرة والهيئة، والمصدر الميمي
٤٦	إسم الفاعل
٤٧	إسم المفعول
٤٧	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٤٩	إسم التفضيل
٥٢	إسم الزمان والمكان
٥٣	إسم الآله
٥٤	التقسيم الثالث للاسم: من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً
٥٥	أوزان المقصورة
٥٦	أوزان ألف التأنيث الممدودة
٥٧	التقسيم الرابع للاسم: من حيث كونه منقوصاً، أو مقصوراً، أو ممدوداً، أو صحيحاً
٥٨	التقسيم الخامس للاسم: من حيث كونه مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً
٦٠	كيفية التثنية
٦١	كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم
٦٢	كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالم
٦٢	جمع التكسير
٦٣	جموع القلة
٦٤	جموع الكثرة
٧١	خاتمة تشتمل على عدة مسائل

١١ / الثاني X ١ خلاصة
٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢

٧٣	التضعية
٧٧	تنبيهان: فيما يجوز تصغيره، وما لا يجوز
٧٨	النسب
٨٤	خاتمة

الباب الثالث

في أحكام تعميم الإسم والفعل

٨٥	فصل: في حروف الزيادة، ومواضعها، وأدلتها
٨٨	فصل: في همزة الوصل
٨٩	الإعلال والإبدال
٩٠	الإعلال في الهمزة
٩١	فصل: في عكس ما تقدم
٩٤	الإعلال في حروف العلة
٩٤	قلب الألف والواو ياءً
٩٦	قلب الألف والياء واواً
٩٦	قلب الواو والياء ألفاً
٩٨	فصل: في الافتعال وتائه
٩٩	فصل: في إبدال الميم من الواو، والنون
٩٩	الإعلال بالنقل
١٠٠	الإعلال بالحذف
١٠١	الإدغام
١٠٥	فصل: في إدغام المتقارين
١٠٧	التقاء الساكنين
١٠٨	الإمالة
١١٠	تنبيهات: في شروط الإمالة وسببها، وما يمنع منها
١١١	مسائل للتمرين
١١١	تنبيهه
١١١	تطبيق
١١٣	الوقوف